جامعة الشهيد زيان عاشور – بالجلفة –
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

# توجهات السياسة الخارجية الجزائرية في ظل التحديات الإقليمية الراهنة

مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص: دراسات أمنية و إستراتيجية

إعداد الطالب:
- مراد حمدي

إشراف الأستاذ:
أ. خالد معمري

أعضاء لجنة المناقشة :

أ/د .حسين بلخيرات..... رئيسا
أ/ خالد معمري ..... .....مشرفا ومقررا
أ/د .مفتاح رمضاني..... مناقشا

السنة الجامعية 2022/2021

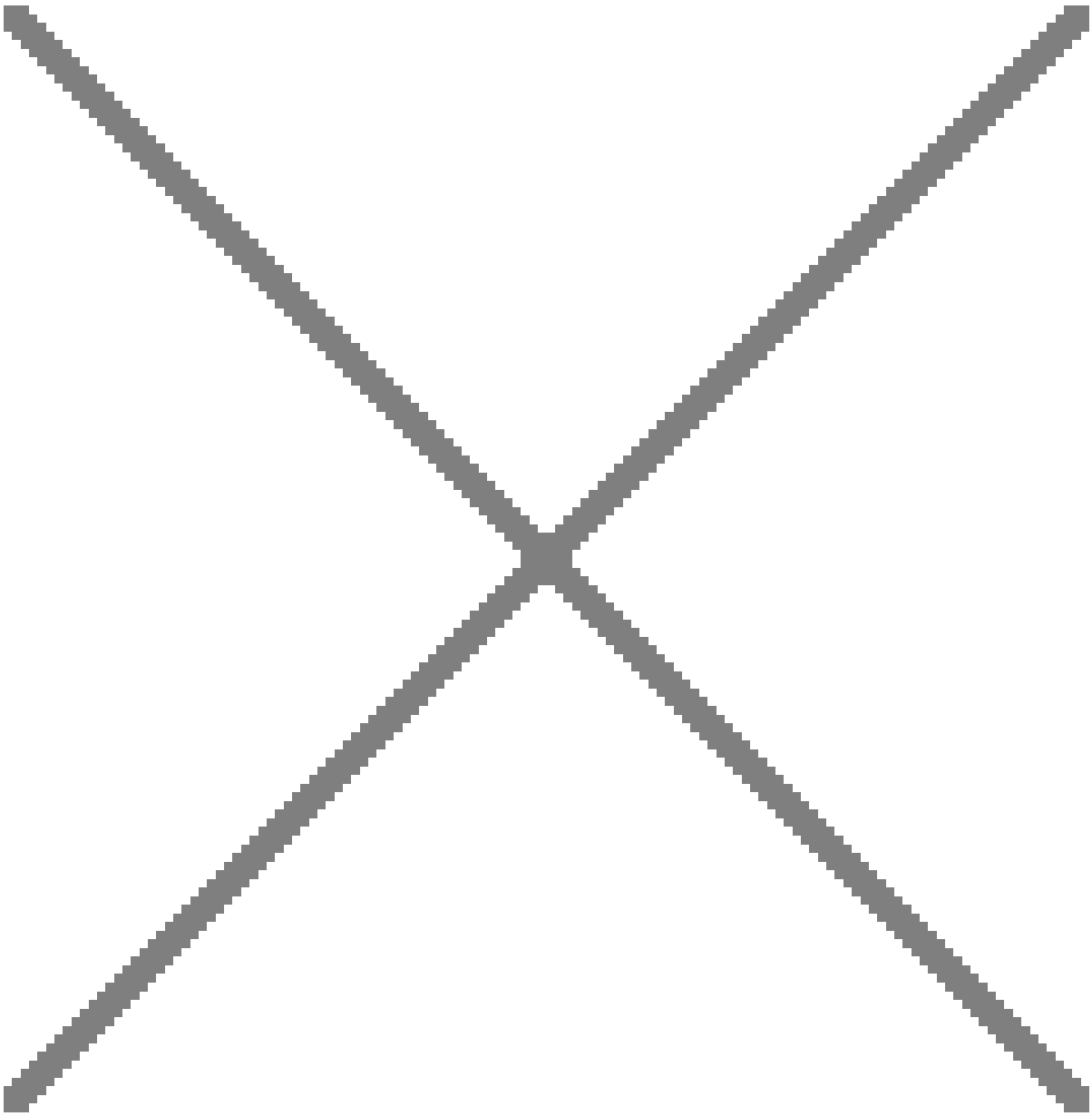

# إهـداء

**إلـــى** أمي

**إلـــى** أبي

**----------حفظهما الله----------**

**إلـــى** كل رياحين حياتي إخوتي وأخواتي.

**إلـــى** جميع طلبة جامعة زيان عاشور بالجلفة.

**إلـــى** كل من يؤمن بأن بذور نجاح التغيير هي في ذواتنا وفي أنفسنا قبل أن تكون في أشياء أخرى.

**مراد حمدي**

# كلمة شكر

الحمد لله الذي أنعم علي بإتمام هذه الدراسة حمدا كثيرا ملئ السموات والأرض والصلاة

والسلام على النبي المصطفى وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد:

إنه ليشرفني أن أتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان إلى أستاذي القدير الأستاذ

الدكتور **خالد معمري** الذي تفضل علي بقبول الإشراف على هذه المذكرة أدامها الله منارة

للعلم يقتدى بها ، كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الأساتذة الكرام أعضاء لجنة

المناقشة لتفضلهم بقبول مناقشة هذه المذكرة المتواضعة و إبداء التوجيهات الصحيحة

والملاحظات القيمة لتخرج المذكرة في أبهى حلة .

والشكر موصول إلى كل أساتذتي و الطاقم الإداري في قسم العلوم السياسية بجامعة الجلفة الذين أفاضو على طلاب العلم بعلمهم و عملهم و توجيهاتهم حفظهم الله وأدامهم معينا دافقا للعلم والمعرفة.

**شكرا للجميع**

# المقدمة

## المقدمة:

كانت مرحلة السبعينات من أهم محطات السياسة الخارجية تاريخيا و بالضبط منذ الاستقلال، حيث تبنت مبادئ وأسس و توجهات و أهداف بصفة فعلية الجمهورية الجزائرية منذ 1965 أي منذ اعتلاء الرئيس الراحل هواري بومدين لسدة الحكم و طريقة تعامله مع المستجدات و التغيرات التي كانت تميز الساحة الإقليمية و الدولية، ومدى ارتباط السياسة الخارجية بالسياسة الداخلية للبلاد، وتميزت السياسة الخارجية الجزائرية في مرحلة السبعينات بحركية ونشاط كبيرين على المستوى الخارجي بهدف لعب الدور الريادي على مستوى دول العالم الثالث من خلال مجموعة من المبادئ و الأهداف التي عملت الدبلوماسية الجزائرية على تطبيقها على أرض الواقع، في إطار منظم و على مستويات مختلفة و متعددة، و بدرجة أقل كانت السياسة الخارجية في الثمانينات تهدف إلى تحقيق نوع من الاستمرارية إلا أنها تراجعت نوعا ما عن الفترة السابقة نتيجة لعدة عوامل داخلية و خارجية نظرا لتقلص جانب المناورة التي كانت تعتمدها الدبلوماسية الجزائرية، أما في مرحلة التسعينات فلقد أصبحت السياسة الخارجية الجزائرية منفردة بخصائص تميزها بشكل كبير عن المرحلتين السابقتين نظرا لعدة عوامل داخلية و خارجية والتي جعلت من السياسة الخارجية الجزائرية تتأثر و تتراجع مقارنة بالمرحلتين السابقتين، مما أرغم صناع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية إلى إعادة النظر في مبادئها و أهدافها وفق ما تمليه الوضعية الجديدة للعالم، وبناءا على واقع العلاقات الدولية، آخذين بعين الاعتبار التحول من النظام الثنائي القطبية إلى النظام الأحادي القطبية بالمعنى التقليدي للصراع الذي كان قائما بين الإيديولوجية الليبرالية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية و الإيديولوجية الشيوعية التي يتزعمها الإتحاد السوفياتي، و بالمعنى الحديث نظام متعدد الأقطاب في ظل هيمنة أمريكية واضحة يمليها منطق القوة و المصلحة، وجاءت مرحلة التسعينات و التي بدأت باعتلاء عبد العزيز بوتفليقة لكرسي الرئاسة، و تركيزه على إعادة سمعة الجزائر و الجزائريين إلى مكانتها الطبيعية على الساحة الدولية ومعالجته للأزمة الداخلية بانتهاجه لسياسة الوئام المدني الذي باركه المجتمع الدولي، إضافة إلى المشاركة في المحافل الدولية قصد مواجهة ظاهرة الإرهاب و التأقلم مع ظاهرة العولمة عن طريق الدخول في الحوار مع الإتحاد الأوربي في إطار الشراكة بالأخذ في عين الاعتبار خصوصية الاقتصاد الجزائري ، وظهور التقارب الجزائري–الأمريكي في المجال الاقتصادي و الأمني وبذلك أصبح الشغل الشاغل للسياسة الخارجية هو العمل وفق محور " أوربا –أمريكا " وفتحها لمجال الاستثمار و الشراكة على كل المستويات بدخولها عالم الاقتصاد الحر بمصراعيه.

ومن خلال ما سبق جاءت دراستنا والمعنونة بـ" توجهات السياسة الخارجية الجزائرية في ظل التحديات الإقليمية الراهنة" وهذا للخروج بنتيجة عن طريق التحليل والاستنتاج والمقارنة لنحدد بعض العوامل والمتغيرات والمفاهيم التي ساهمت بشكل أو بآخر في تراجع أداء السياسة الخارجية، بدراسة العوامل و المؤشرات التي كانت موجودة ومتجذرة في قضايا تعتبر من الطابوهات التي يستحيل التطرق إليها أو حتى الخوض في غمار الحديث عنها، و لو في الوقت الراهن، لأننا بعبارة أخرى أدخلنا أنفسنا في قضايا " أمن الدولة ".

**إشكالية الدراسة :**

تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية التالية:

- هل يمكن أن نقول أن السياسة الخارجية الجزائرية من خلال تطورها التاريخي قد خضعت إلى الاستمرارية في توجهاتها و مبادئها و أهدافها وفق الإستراتيجية التي تبنتها منذ 1965، أم أنها تعرضت للتغير في مسار تطورها و بذلك أحدثت القطيعة خلال مسيرتها، وخاصة في مرحلة التسعينات في ظل التحولات و التغيرات الداخلية و الخارجية التي أملتها عليها طبيعتها و مكانتها و دورها الريادي الذي ما فتئت تبحث عنه في إطار المجموعة الدولية ؟

ومن الإشكالية الرئيسية تتجزأ التساؤلات التالية:

- هل كانت السياسة الخارجية الجزائرية قبل التسعينات مرآة عاكسة للسياسة الداخلية بصفة فعلية أم أنها تجاوزت هذا المفهوم وأسقطته ؟
- تراجع السياسة الخارجية الجزائرية هل يمكن أن نرجعه أساسا إلى حالة اللاإستقرار المؤسساتي الذي تميزت به الفترات الموالية لفترة السبعينات وتعاقب الحكومات والمؤسسات الصانعة للقرار السياسي الخارجي بالخصوص ؟
- هل يمكن القول أن الوضع الأمني للبلاد ساهم بشكل كبير في التأثير على السياسة الخارجية للجزائر ؟ أم أن الظروف و العوامل الخارجية التي كانت الجزائر عرضة لها، كان لها الدور الأكبر في ذلك التأثير ؟ أم أن العاملان الداخلي و الخارجي اجتمعا في كتلة واحدة لفرض الحصار أو الحظر غير المعلن على الدبلوماسية الجزائرية وبذلك تطويق مسار السياسة الخارجية و عدم تحقيق أهدافها ؟

**فرضيات الدراسة:**

أ- السياسة الخارجية الجزائرية قبل التسعينات كانت أخلاقية لا ترمي بالأساس إلى تحقيق المصلحة الوطنية للدولة الجزائرية و كانت تهدف إلى الارتقاء و لعب دور الريادة.

ب- السياسة الخارجية الجزائرية بعد الأزمة الداخلية أصبحت سياسة براغماتية مصلحية تفرق فيها الدولة الجزائرية بين ما هو سياسي و ما هو اقتصادي.

ت- مجيء عبد العزيز بوتفليقة ساهم في تحسين صورة الجزائر في الخارج و الدليل على ذلك تغير وجهات نظر الدول حول تقييمهم للوضع في الجزائر مما يعني سلامة أهداف السياسة الخارجية ونجاحها في الخروج من الارتجالية و الانفعالية التي ميزتها من قبل.

**أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع نفسه حيث تتجلى في فهم التوجهات الخارجية للدول في علاقاتها فيما بينها وتفسير أسباب تبلور السياسة الدولية في أنماط مختلفة في النسق الدولي،كما أن دراسة السياسة الخارجية تمكننا من كشف وفهم الاستراتيجيات القومية للدول خاصة تجاه بيئاتها الخارجية، سواء كانت هذه الدول كبرى أو إقليمية ومدى نفوذها وحجم أدوارها الخارجية، وتكمن أهميتها أيضا في ما يلي:

- التوسع أكثر في الدراسات التي تختص في مجال السياسة الخارجية الجزائرية وكيفية تعامله واستجابتها للظروف والمتغيرات الدولية.

**أهداف الدراسة :**

لكل دراسة هدف، والهدف المتوخى من هذه الدراسة تسليط الضوء على ما يلي:

- التعرف على انعكاس الأزمات الوطنية والإقليمية على السياسة الخارجية الجزائرية.
- تقييم دور ومسار السياسة الخارجية الجزائرية وفعاليتها في التعامل مع القضايا والتحديات التي يشهدها محيطها الإقليمي.
- كشف الغموض عن مفهوم السياسة الخارجية الجزائرية ومحدداتها وتوجهاتها.

**المنهج المستعمل في الدراسة :**

استعملنا في دراستنا استعنا بثلاث مناهج علمية المنهج التاريخي لسرد الأحداث، المنهج الاستقرائي لتوضيح التداخل بين هذه الأخيرة، و المنهج المقارن الذي من شأنه توضيح صورة و أداء السياسة الخارجية الجزائرية قبل التسعينات و بعدها في ظل الأزمة الداخلية و تراجع مكانة الجزائر على المستوى الدولي

**أسباب اختيار الموضوع :**

✓ **الأسباب الذاتية:**

- الرغبة الشخصية لدراسة موضوع البحث.
- محاولة إعطاء صورة شاملة لموضوع توجهات السياسة الخارجية الجزائرية في ظل التطورات الراهنة نظرا لقيمته العلمية والعملية.

✓ **الأسباب الموضوعية:**

- أهمية موضوع توجهات السياسة الخارجية الجزائرية.
- معرفة مدى تفاعل السياسة الخارجية الجزائرية مع المتغيرات الإقليمية والدولية و توجهاتها.
- فهم توجهات السياسة الخارجية للجزائر في علاقاتها الإقليمية والدولية.

**صعوبات الموضوع:**

لا يخلو أي بحث من الصعوبات و نذكر أهمها في ما يلي:

- ندرة المراجع لاسيما المراجع والدراسات الأكاديمية.
- تشعب البحث وتداخل أجزائه وارتباطها ببعضها مما عسر مهمة تقسيمه.

**خطة الدراسة:**

من أجل الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع والإشكالية المطروحة تم تقسيم الدراسة إلى:

- المقدمة.
- **الفصل الأول (الإطار المفاهيمي والتحليلي للسياسة الخارجية الجزائرية)**: والذي تضمن التأصيل المفاهيمي والنظري للدراسة، حيث يتناول المبحث الأول منه الإطار المفاهيمي النظري للسياسة الخارجية الجزائرية وهذا من خلال عرض مختلف تعريفات السياسة الخارجية، أدواتها، أهدافها، ومحدداتها، أما المبحث الثاني فخصص للإطار التحليلي للسياسة الخارجية الجزائرية وتطرقت فيه إلى تطور السياسة الخارجية الجزائرية ومبادئها من خلال النصوص الرسمية، و مدى تأثرها بأزمة شرعية النظام السياسي.
- **الفصل الثاني (الرهانات الجديدة للسياسة الخارجية الجزائرية)**: والذي تضمن بدوره إلى مبحث أول وجاء بعنوان التحديات الجيوسياسية الإقليمية والدولية للسياسة الخارجية الجزائرية وموقفها، حيث تطرقت فيه إلى السياسة الخارجية الجزائرية في ظل القطبية الثنائية، وتحدياتها في الجوار العربي من خلال مساندتها لحق الشعوب في تقرير مصيرها والوساطة الجزائرية في حل بعض الأزمات العربية كالنزاع العراقي الإيراني –العراقي، والأزمة الليبية، والنزاع السوري، وأيضا إلى السياسة الخارجية الجزائرية خلال أزمة التسعينات وموقف الدول الأجنبية والعربية منها، أما المبحث الثاني فخصص لرهانات التغير في السياسة الخارجية الجزائرية الجديدة وهذا بتوضيح كيفية عودة الجزائر للساحة الدولية وتبيين الديناميكية الجديدة للدبلوماسية الجزائرية و تقييم المجهود الدبلوماسي في عهد بوتفليقة، دون أن أنسى تحليل وتقييم السياسة الخارجية وضرورات تغير هذه الأخيرة بعد الحراك الشعبي.
- الخاتمة: واشتملت على أهم النتائج المتحصل عليها.

# الفصل الأول:

# الإطار المفاهيمي والتحليلي للسياسة الخارجية

# الجزائرية

## المبحث الأول: الإطار المفاهيمي النظري للسياسة الخارجية الجزائرية

تمثل السياسات الخارجية للدول محورا أساسيا ومهما ضمن محاور العلاقات الدولية وتعتبر السياسة الخارجية هي الأداة التي تتواصل بها الدولة مع المجتمع الدولي فبواسطتها تتعامل مع غيرها من الدول سواء في أوقات السلم أو الحرب وهي أيضا المرآة العاكسة للنظام السياسي لتلك الدولة، وسنتطرق في هذا المبحث إلى تعريف السياسة الخارجية الجزائرية وتطورها ونظرياتها.

### المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية الجزائرية

إن مفهوم السياسة الخارجية كغيره من المفاهيم ذات المدلول الغامض الذي لا يزال يعاني من عدم وجود تعريف محدد وضابط له، حيث نجد عدة تعاريف متباينة من حيث التدقيق أو العموم في تحديد مفهوم السياسة الخارجية وهو ما سيتم طرحه من خلال ما يلي :

#### الفرع الأول: المقصود بالسياسة الخارجية

إن السياسة الخارجية هي منهج للعمل أو مجموعة من القواعد أو كلاهما، تم اختياره للتعامل مع المشكلة أو واقعة معينة حدثت فعلا أو تحدث حاليا أو يتوقع حدوثها في المستقبل[1]، لقد أشار هذا التعريف إلى وظيفة تؤديها الدولة لا إلى السياسة الخارجية بحيث اقتصر تعريفهما على أن السياسة الخارجية مجرد منهج للعمل تتخذه الدولة عند تعرضها لمشكلة ما، كما أنه لم يورد الفرق الموجود بين السياسة الداخلية والخارجية ،كما عرفها تشارلز هيرمان Charles Herman بأن:" السياسة الخارجية تتألف من تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعوا القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم والتي يقصدون بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية[2] .

حيث اقتصر تعريفه على اعتبار السياسة الخارجية مجرد سلوكيات ونشاطات فقط في حين أنها تحتوي العديد من الأوجه فهي مجموعة القرارات والسلوكيات والنشاطات والبرامج والاستراتيجيات، وفي ذات المعنى يعرف باتريك مورجان Patrick Mmojn السياسة الخارجية بأنها :"التصرفات الرسمية التي يقوم بها صانعوا القرار السلطويون في الحكومة الوطنية،أو ممثلوهم بهدف التأثير في سلوك الفاعلين الدوليين الآخرين"[3].

---

[1] محمد السيد سليم : **تحليل السياسة الخارجية** ، ط 8 ، مكتبة النهضة العربية، القاهرة ، 1989، ص19

[2] **نفسه**، ص 20.

[3] أحمد نوري النعيمي: **السياسة الخارجية** ، ط1، دار زهران، الأردن ، 2012، ص 81.

ما يلاحظ على جل هذه التعاريف أنها ربطت السياسة الخارجية بتصرفات وسلوكيات صانعي القرار وأبعدت كل البعد السياسة الخارجية عن مضمارها الرئيسي ألا وهو رسم السياسات والإستراتيجيات وتحقيق الأهداف، وهناك من يعرف السياسة الخارجية على أنها الخبرة المتراكمة التي تنتج عن اتخاذ قرارات كثيرة ومستمرة، وتحت ضغط ظروف دولية متقلبة وغير مستمرة ، والتي تحاول بها الدول أن تحمي مصالحها وتحقق طموحاتها، التي ترفع من مستوى نفوذها أو مكانتها في المجتمع الدولي[1] .

ويشير هذا التعريف للسياسة الخارجية بوصفها عملية لصنع القرار الخارجي للدولة بهدف حماية كينونتها وتحقيق مصالحها وفي أصعب الظروف ،أما فيما يخص المفكرين والباحثون العرب أيضا لم يجمعوا على تعريف جامع للسياسة الخارجية فعرفها محمد السيد سليم بأنها: "برنامج العمل الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البرامج من أجل تحقيق أهداف محددة في القانون الدولي"[2]، أما فاضل زكي فقد عرف السياسة الخارجية على أنها :الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة معينة مع غيرها من الدول، أي أنها القالب الرسمي الذي تجرى فيه العلاقات المتبادلة، لكن هذا التعريف يبدو أكثر تضيقا لحقيقة السياسة الخارجية بحيث اختصر فاضل زكي السياسة الخارجية في رسم العلاقات الدولية بين الدول فيما بينها بيد أن السياسة الخارجية تمارس مع الدول وغير الدول من منظمات وفواعل أخرى[3] و تعرف أيضا بأنها :"سلوكية الدولة اتجاه محيطها الخارجي، وقد تكون هذه السلوكية التي قد تأخذ أشكالا متنوعة موجهة نحو دولة أو نحو وحدات دولية في المحيط الخارجي من غير الدول ، كالمنظمات الدولية وحركات التحرر أو نحو قضية معينة "[4].

ومن خلال التدقيق في التعريفات المختلفة للسياسة الخارجية،يمكن تقديم تعريفا شاملا لها على أنها:مجموع نشاطات الدولة الناتجة عن اتصالاتها الرسمية مع مختلف فواعل النظام الدولي ،وفقا لبرنامج محكم التخطيط ومحدد الأهداف، و التي تهدف إلى تغيير سلوكيات الدول الأخرى أو المحافظة على الوضع الراهن في العلاقات الدولية،كما أنها تتأثر بالبيئتين الداخلية والخارجية.

[1] إسماعيل صبري مقلد : **السياسة الخارجية الأصول النظرية والتطبيقات العملية** ، المكتبة الأكاديمية، مصر، 2013، ص 37.

[2] أمين البار، منير بسكري : **مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية الفرنسية** ،مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية ،2014، ص 20.

[3] فاضل زكي: **السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية** ، مطبعة شفيق، بغداد،1975، ص88 .

[4] ناصيف يوسف حتى : **النظرية في العلاقات الدولية**، دار النهضة العربية، بيروت، 1985، ص 98.

**الفرع الثاني: أدوات السياسة الخارجية**

يقتضي تحقيق أهداف السياسة الخارجية استعمال مجموعة من الأدوات وتعبئة الموارد لتحقيق تلك الأهداف فهي تتيح تحقيق الأهداف الخارجية وتتضمن أدوات السياسة الخارجية الموارد الاقتصادية والسياسية والبشرية المستعملة في تنفيذ وصياغة السياسة الخارجية ويمكن إيرادها فيما يلي:

**الأدوات الداخلية** :وتتضمن الأدوات التي تستخدمها الدولة لكسب تأييد القوى السياسية الداخلية بخصوص التعامل مع مسائل السياسة الخارجية ،ومن ثمة فإن قدرة صانع القرار في السياسة الخارجية قادر على التعامل مع مختلف القوى السياسية في دولته وكسب تأييدها مما يمكنه من توظيفها في السياسة الخارجية[1].

**الأدوات الاقتصادية:** تعد الوسائل الاقتصادية من بين الوسائل السياسية للدولة في تحقيق أهداف سياستها الخارجية، وتتضمن الطرق الاقتصادية تقديم المكافئات أو العقوبات ويستخدم كلاهما لإعطاء وزن للإقناع الدبلوماسي، فالأدوات الاقتصادية تمكن الدولة من التأثير في السلوك السياسي للدول الأخرى[2].

**الأدوات العسكرية:** وتتضمن التحذيرات غير المرغوب فيها الناتجة عن الإصرار على موقف معين، وقد عرفت في إطار تنفيذ السياسات الخارجية بأنها الإكراه الذي تلجأ إليه الدولة بهدف إرغام الخصم على الخضوع لإرادتها، وغالبا ما تكون الوسائل العسكرية مستبعدة في السياسات الخارجية لتأثيراتها السلبية ضمن السياسات الخارجية ولهذا فإن الأدوات العسكرية عادة ما توظفها الدول للردع أكثر من المواجهة[3].

**الأدوات الاستخباراتية:** ويقصد بها جميع الموارد الخاصة بجمع وتفسير المعلومات المتعلقة بنوايا وخطط الدول الأخرى، مثل أدوات الاستطلاع والتجسس[4].

**الأدوات الدبلوماسية:** تشكل الدبلوماسية المظهر الرئيسي في مظاهر السياسة الخارجية و الأداة الرسمية في تنفيذها حيث تعتبر من أقدم أدوات السياسة الخارجية وهي عملية سياسة تستخدمها الدول في إدارة علاقاته الرسمية في النظام الدول، وتستخدم الدبلوماسية بمعنى إدارة العلاقات الخارجية وفي كثير من

---

[1] محمد السيد سليم: **مرجع سابق**، ص 93.

[2] عامر مصباح: **تحليل السياسة الخارجية**، ط1، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 260.

[3] **نفسه**: ص 241.

[4] عامر مصباح: **مرجع سابق**، ص 232.

الأحيان كمرادف للسياسة الخارجية[1]، وعلى هذا الأساس فهي تشكل واحدة من الأدوات التي تنفذ القرارات من خلالها وتحقق بواسطتها أهداف وتوجهات السياسة الخارجية بتدعيم من الأدوات الأخرى الاقتصادية والاستخباراتية والدعائية، بالإضافة إلى أن الدبلوماسية تشكل الجانب السلمي للعلاقات الدولية فمن خلالها تستطيع الدول تسوية خلافاتها بالطرق السلمية والتخفيف من حدة إحداث تغيير سلمي في العلاقات الدولية النزاعات فهي لا تتوقف حتى في حالات الحرب وعليه يمكن القول أن الدبلوماسية هي الأداة الأولى التي تعتمد عليها السياسة الخارجية في تحقيق أولوياتها وتوجهاتها وحماية مصالحها خارج حدودها[2].

**الأدوات الإعلامية:** تكمن أهمية الأداة الإعلامية في عدة جوانب فهي تهدف إلى حث وتوجيه الدعاية لتأييد أو رفض سلوك معين كمحاولة لإقناع الرأي العام بسياسة ما وتعتبر من الأدوات المؤثرة بشكل فاعل في السياسة الخارجية فهي تؤثر على المواقف واتجاهات الرأي العام لذلك فهي في الكثير من الأحيان تسبق العمل العسكري بغية التمهيد أو إضفاء الشرعية عليه وتقديم التبريرات للرأي العام الداخلي والخارجي[3].

## المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية الجزائرية

بعد أن كانت السياسة الخارجية فعل ( سلوك) يهدف إلى تحقيق غرض معين في المحيط الدولي، فلابد أن تكون ومن ثم غاية السلوك السياسي للوحدة السياسة الدولية تحقيق عدد من الأهداف، التي تعبر عن المصالح والطموحات والتطلعات، إذ يجتهد صناع القرار، من خلال تفاعلهم في البيئة الدولية لبلوغها ومن هنا يصبح الهدف السياسي الخارجي: هو تلك الحالة المستقبلية التي يرمي صناع القرار إلى ترتيبها خارج حدود الدولة، لتحقيق المصلحة الوطنية، يبذلون قصارى جهدهم لتغيير حالة الوضع الحالي إلى حالة المستقبل المنظور والمتوقع الأفضل للوحدة السياسية، أي الحالة التي يتجسد فيها مصالح وطموحات دولتهم[4].

---

[1] بودربابن منيرة: **دور الدبلوماسية غير الرسمية في تنفيذ السياسة الخارجية دراسة حالة و.م.أ**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2008-2009، ص ص 28-29.

[2] جيمس دورتي روبرت بالستنغراف: **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985، ص77.

[3] عامر مصباح : **مرجع سابق**، ص 62.

[4] محمد السيد سليم : **مرجع سابق**، ص 40.

**الفرع الأول: المقصود بأهداف السياسة الخارجية**

تتضمن السياسة الخارجية مجموعة من الأهداف ، التي تعكس القيم و المصالح المحورية للوحدة الدولية[1]، ويقصد بالأهداف هي "الغايات التي تسعى الوحدة الدولية لتحقيقها في البيئة الدولية"[2]، بمعنى الوحدات التي ترغب الدولة إلى تحقيقها في البيئة الخارجية، من خلال تخصيص بعض الموارد لذلك لقد أصبح معروفاً لدى الباحثين والمختصين في السياسة الخارجية، أن الدول عندما تحدد أحد أنماط حركتها السياسة الخارجية ، فإنها تحرص أولا على تثبيت هدفها بوضوح ومرد ذلك أدراك أن ما تقدم أنما يرتب أحد مستلزمات النجاح لكل عمل إستراتيجي، ومن هنا يمكن القول أن كل تصرف وكل عمل يجب أن يكون مدعوماً بهدف واضح، ووضوح الهدف لا تكمن أهمية في توجيه الإدارة المخططة فقط وإنما تكمن في ابتكار وسائل وصيغ حديثة للتنفيذ كذلك[3].

**الفرع الثاني: أهم أهداف السياسة الخارجية الجزائرية**

وتكمن فيما يلي:

**-حماية السيادة والأمن القومي:**

يعتبر هدف حماية السيادة والأمن القومي من بين الأهداف الأساسية للدولة في سياستها الخارجية، حيث توظف إمكاناتها لمواجهة التهديدات والمخاطر التي تواجه أمنها القومي، وينصرف هدف الأمن إلى محاولة خلق إطار إقليمي وعالمي يتميز بأقل قدر من التهديد للوحدة الدولية، بمحاولة تغيير خصائص البيئة الخارجية التي يتصور صانعوا القرار أنها تشكل تهديد لأمن الوحدة الدولية عن طريق التحالفات أو الدخول ضمن اتفاقيات عسكرية[4].

وقد أعطت الفترة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة مضامين وأبعاد جديدة لمفهوم الأمن بفعل العولمة وتداعياتها على سيادة الدول، بالإضافة إلى التغيرات التي شهدها النظام الدولي مما أدى إلى حدوث

---

[1] ودودة بدران ، **تخطيط السياسة الخارجية – نظرية تحليلية–** ، مجلة السياسة الدولية، عدد 69، مركز الأهرام، بيروت، 1982، ص 73.

[2] محمد السيد سليم ، **مرجع سابق**، ص ص 40-41.

[3] إسماعيل صبري مقلد: **العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات**، ط3، مطبوعات جامعة الكويت، 1984، ص 187.

[4] محمد السيد سليم: **مرجع سابق**، ص 44.

تغيرات بارزة في توجهاتها وأهداف السياسة الخارجية للدول بتوسيع مجالات الأمن القومي وإدراج أبعاد جديدة (غير عسكرية) من أجل تحقيق هدف الأمن في السياسة الخارجية، فمعظم الدول تسعى إلى إيجاد حالة من السلم ضمن فضائها الدولي والإقليمي، وتعتبرها قضية أساسية لمستقبل الدولة. وتحاول الابتعاد عن الصراعات والحروب لما لها من أثار سلبية على سيادتها وأمنها، لذلك تسعى الدول إلى فرض حالة السلام والأمن خارج حدودها أيضا[1].

**-زيادة قوة وإمكانيات الدولة ( التنمية والتطور الاقتصادي)**

وتتمثل في الإمكانيات المادية والمعنوية التي تعطي الدولة القدرة على الحفاظ على كيانها السياسي والقومي، وتحدد طبيعة السياسة الخارجية للدولة لتعطيها قوة المحافظة على مواجهة الضغط والتهديد الخارجي، فلا يمكن للدولة حماية و تنمية مصالحها دون تمكنها من الحصول على مرتبة من القوة تؤهلها إلى تحقيق أهدافها كما تراه المدرسة الواقعية، لذلك تشكل الموارد الموجودة في الدولة أهم مصادر قوتها في السياسة الخارجية، وعليه فإن الدول تسعى بقدر الإمكان إلى عدم الاعتماد على دول أو جهات خارجية (مثل المعونات الاقتصادية) لما له من تأثير على العديد من الجوانب في سلوك الدولة وسياستها الخارجية[2].

**-الأهداف الأيديولوجية والعقائدية:**

تضع الإيديولوجية متخذ القرار في حالة تصور للمستقبل، وما يجب عليه من تحديد لأهدافه والوسائل المحققة لها مثل الدبلوماسية، الاقتصادية، الدعائية والعسكرية فهي تساهم في بلورة الإطار الفكري الذي يرى من خلاله واضعو السياسات الخارجية الواقع السياسي[3].

وقد كانت الايدولوجيا أثناء فترة الحرب الباردة محركا أساسيا في تفاعلات النظام الدولي، متمثلة في كل من الايدولوجيا السوفياتية، والايدولوجيا الرأسمالية التي قادتها الولايات المتحدة حيث حاول كل

[1] محمد السيد سليم: **مرجع نفسه**، ص 45.

[2] محمد السيد سليم: **مرجع سابق**، ص 45.

[3] إسماعيل صبري مقلد: **مرجع سابق**، ص 51.

طرف فرض تصوراته وتصديرها إلى باقي دول العالم، مما جعل الأهداف الأيديولوجية تشكل حيزا هاما في السياسات الخارجية للدول خاصة الفاعلة والمؤثرة في النظام الدولي[1].

وهذه الأهداف تصنف بناء على أهميتها وأولويتها بالنسبة للدولة حسب المعايير الآتية[2]:

- **فئة الأهداف المحورية:** وهي الأهداف التي يساوي تحقيقها وحمايتها وجود الدولة أو النظام ذاته بحيث تكون علة وجود الدولة كالسيادة الوطنية، وحماية الحدود والأمن القومي واستغلال الوسائل كافة من أجل الحفاظ عليها.
- **فئة الأهداف المتوسطة:** مثل بناء النفوذ السياسي في العلاقات الخارجية والقيام بدور متميز في البيئة الخارجية وخدمة المصالح العامة للدولة، وهذه الأهداف تفرض إحداث تغيير في البيئة الخارجية للدولة.
- **فئة الأهداف البعيدة:** وهي الأهداف التي تعكس تصورا فلسفيا عاما عند وحدة دولية معينة لمحيطها، وفي هذه الحالة لا تقوم الدولة بتعبئة قدراتها من أجل خدمة هذه الأهداف التي تشكل في مجملها تصورات معينة لبنية النظام الدولي كالنظام الاقتصادي الدولي أو النظام الإقليمي[3].

**المطلب الثالث: محددات السياسة الخارجية الجزائرية**

يتأثر رسم السياسة الخارجية بمجموعة من العوامل والمحددات التي بمقتضاها يتم تشكيل وتوجيه السياسة الخارجية في جميع مراحلها، ونعني بمحددات السياسة الخارجية الجزائرية العوامل البيئية التي تؤثر بشكل أو بآخر في السياسة الخارجية آلية وحدة من الوحدات الدولية، كما نعني بها أيضا دراسة السياسة الخارجية كمتغير تابع أمام مجموعة من المتغيرات المستقلة التي تفرضها معطيات البيئتين الداخلية والخارجية، فالسياسات الخارجية للدول لا تتحد وتتغير بفعل الصدفة وإنما استنادا إلى مجموعة من المتغيرات[4].

---

[1] الشرطي: **مرجع سابق**، ص 53.

[2] حمدوش رياض، **تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على عملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي بعد أحداث 22 سبتمبر2001**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2011-2012، ص 12.

[3] حمدوش رياض، **مرجع سابق**، ص ص 12-13.

[4] حسين حمدان الحكيم: **بيئة صنع القرار الخارجي السعودي**، مجلة العربية للعلوم السياسية، 1992، ص 39.

**الفرع الأول: المحددات الداخلية**

هي محددات تقع داخل إطار الوحدة الدولية ذاتها، أي أنها مرتبطة بتكوينها الذاتي والبنيوي وليس نتيجة التفاعل مع وحدات دولة أخرى، وتمثلت فيما يلي[1]:

- **المحددات الجغرافية:** تتضمن المحددات الجغرافية الموقع، المساحة، التضاريس، المناخ، وهي العناصر الأساسية المكونة لجغرافية الدولة، و التي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على سياستها الخارجية، فتأثيرها المباشر يكون من خلال تحديد قدرة الدولة على تنفيذ سياستها الخارجية، ومن ثم تحديد مكانتها ومركزها في النظام الدولي، أما تأثيرها غير المباشر فيكون في تحديد نوعية ومدى الخيارات .فالدول صغيرة المساحة أو المعزولة عن الواجهة المتاحة للدولة عند صناعة سياستها الخارجية

وهناك ثلاث أنواع للحدود بالنسبة للدول في قراءة جيويولتيكية لأهمية أي موقع بالنسبة للدول ،فهناك حدود إقليمية التي تدخل بين مناطق السيادة لكل دولة و حدود جيوبولتيكية و التي تمتد إلى ما وراء الحدود و هي حدود أمنية حيث أن ما يحدث في دول التماس الجغرافي يؤثر على الأوضاع الداخلية مما يدفع بالدول إلى التدخل المباشر لتامين الحدود الخارجية و النوع الثالث هو الحدود أو التخوم التي تمثل مناطق النفوذ و امتداد التأثير الجغرافي '؛ فالجزائر تعتبر دولة محورية في المنطقة و حدودها الجيوبولتكية غير ثابتة بل تتغير و تتمدد حسب قوتها و الظروف المحيطة بها أين نجد أن الحدود الإستراتيجية إلى ما وراء البحر الأبيض المتوسط شمال و إلى الساحل الإفريقي جنوبا، هذا من جانب و من جانب آخر نجد أن الدول المجاورة للجزائر لا تعرف ثبات سياسيا و امنيا مما يجعل الحدود السياسية الجزائرية متأزمة كالصحراء الغربية و ليبيا و مالي، وللجزائر موقعا حيوي واستراتجي حيث تقع في وسط شمال إفريقيا متوسطة الدول المغاربية ومقابلة للضفة الشمالية للمتوسط ولها عمق استراتيجي في عمق الصحراء الكبرى أين تمتد حدودها مع دولتي مالي و النيجر بالإضافة إلى موريتانيا و الصحراء الغربية هذا إلى جانب شريط حدودي طويل مع ليبيا و بالتالي فموقعها يسمح لها بأن كون له تأثير كبير على سياستها الخارجية.

- **المحددات البشرية:** أما من حيث التركيبة السكانية فالجزائر لها خليط مكون عناصر مختلفة حيث يمثل الأمازيغ و من سكان الجزائر حيث تشكل هذه المجموعة العرقية النسبة الأكبر من السكان؛ حيث تصل

[1] عبد القادر عبد العالي ، **مرجع سابق**، ص 19.

نسبتها إلى 99% من إجمالي عدد السكان كما تختلط الأصول العربية والبربرية للسكان، مما يصعب أمر التفريق بين المجموعتين، إلا أن نسبة 15% من السكان تعرف عن نفسها كبربر أصليين، وليسوا من أصل عربية أين يتمركزون في منطقة القبائل و الأوراس و تسمى بالقبائل يتوزعون في منطقة القبائل الكبرى و الصغرى و الشاوية في الأوراس و الهضاب العليا أما العرب فاكبر تركيبة هي أولاد نايل يتمركزون في وسط الجزائر، ويشكل الأتراك أقلية في الجزائر، وتقارب عددهم مليوني سعة من إجمالي السكان، ويعود أصل الأتراك في المنطقة إلى الدولة العثمانية التي قامت في المنطقة في القرن السادس عشر الميلادي و هؤلاء أيضا لا تفرق بينهم مع مكونات المجتمع الجزائري بل هم عنصر منه انصهر منذ قرون لكن ما يميزهم هم ألقابهم التي مازالت لها صبغة تركية .بالإضافة إلى عناصر أخرى من أصول أوروبية اقل من 1 بالمئة يمثلون من تبقى بعد الاستقلال و اغلبهم من الفرنسيين و الإسبان و الايطاليين أو من أقاموا هنا في مراحل أخرى من الفترة الحالية[1]، إلى جانب الطوارق في الجنوب الجزائري فلهم خصوصية في المجتمع الجزائري فهم يتحدثون الأمازيغية و يعرفون بالرجل الأزرق ، فهم يدخلون ضمن الأمازيغ المكون الأساسي للمجتمع الجزائر، من جانب آخر تعتبر هذه الحدود خاصة البحرية منها منفذ للهجرة السرية التي تعتبر تهديدا و عائقا أمام استقرار و امن الجزائر ، فعلى الجزائر مواجهة هذه التحديات و يضعها أمام ضرورة رسم استراتيجيات واضحة و محددة في بيئتها الدولية و الإقليمية.

- **المحددات الاقتصادية:** إنتاج النفط هو الامتياز الذي تتمتع به الجزائر من خلال في امتلاكها للنفط والغاز والفائض الذي تحتويه عند ارتفاع أسعار النفط، لا يوفر هامشا للحركة في السياسة الخارجية، مادامت الجزائر عاجزة بشكل كبير عن تحقيق الاكتفاء الذاتي من الإنتاج الغذائي، لأن من شأن أي حصار على الجزائر أن يؤدي إلى إخبار اقتصادها، كما أن من شأن أي انخفاض في أسعار النفط وارتفاع في أسعار القمح أن يدخل الجزائر في أزمة اقتصادية خانقة، يضاف إلى ذلك عدم وجود اقتصاد قوي قادر على تحويل الموارد الأولية إلى منتجات لدى الجزائر واعتمادها على الاستيراد بشكل كبير، فالجزائر مثلا لا أسلحة متطورة تزود بها قواتها العسكرية دون اللجوء إلى الاستيراد، حيث تنفق الدولة مبالغ طائلة في التجهيزات العسكرية، ولذلك فإن عدم قدرة الجزائر على تحقيق اكتفاء ذاتي وعدم وجود

[1] عبد القادر عبد العالي ، **مرجع سابق**، ص ص 19-20.

اقتصاد قوي قادر على تحويل الموارد الأولية إلى منتجات واعتمادها على الاستيراد بشكل كبير من شأن كل هذا أن يحدد السلوك الخارجي للجزائر، فلا يمكنها تجهيز قوة عسكرية معتبرة للتدخل في أي نزاع داخلي أو أثني، أو إرسال قوة عسكرية لحفظ السلام مثلا في إفريقيا بالاعتماد على إمكانياتها الذاتية دون اللجوء إلى الاستيراد، ضف إلى ذلك التكلفة المالية المتعلقة بتكوين وإرسال هذه القوة، بل إن العديد من الدول الإفريقية بما فيها نيجريا وجنوب إفريقيا مع العلم أن جنوب إفريقيا بلد منتج حتى للأسلحة المتطورة– لم تستطيع تحمل تكلفة التدخل في إقليم دارفور، وتم في النهاية إشراك الأمم المتحدة فيها[1].

- **المحددات الثقافية:** تعتبر الثقافة السياسية السائدة في المجتمع الجزائري من بين محددات السياسة الخارجية الجزائرية، وهي تمثل: "البعد الذاتي والاجتماعي للعملية السياسية، كما أنها تلعب دورا في وضع حدود عامة للاختيارات السياسية المتاحة للقائد السياسي"، كما تؤثر الثقافة السياسية على التوجه العام للسياسة الخارجية، كما تتكون الثقافة السياسية السائدة في المجتمع من نسق من العقائد السياسية التي تتضمن تصور أفراد المجتمع أو معظمهم على الأقل في التعامل الخارجي، ويستمد هذا النسق جذوره من التقاليد التاريخية وخبرته في التعامل مع العامل الخارجي، ومن تراثه الديني وموقعه الجغرافي، فالمجتمع الجزائري للتدخل الخارجي تصور سلبي لأنه مستمد من تجربة صراع مرير مع الجيش الاستعماري الفرنسي، ولذلك نشأت لديه حساسية حول مسالة إرسال الجيش الجزائري خارج الحدود الوطنية حتى لو تعلق الأمر بعمليات حفظ وبناء السلام، أو التدخل في النزاعات الداخلية قصد مساعدة المجتمعات المشتتة على تجاوز أزمتها واستعادة وحدها، إذ يعني ذلك في تصور المجتمع الجزائري يتدخلا في شؤون الغير، كما لا يمكن أن يتقبل المجتمع الجزائري سقوط الجنود الجزائريين خارج الإقليم الوطني، هذا البعد الاجتماعي للسياسة الخارجية يعكسه الدستور الجزائري الذي ينص على عدم السماح بإرسال الجيش الجزائري إلى خارج الحدود الوطنية.[2]

[1] عبد الرحمان يوسف بن حارب، **السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية** ،الإمارات العربية المتحدة، المكتب الجامعي الحديث، 1999، ص 22.

[2] عبد الرحمان يوسف بن حارب ، **مرجع سابق**،ص ص 23-24.

- **المحددات البشرية:** أما من حيث التركيبة السكانية فالجزائر لها خليط مكون عناصر مختلفة حيث يمثل الأمازيغ و من سكان الجزائر حيث تشكل هذه المجموعة العرقية النسبة الأكبر من السكان؛ حيث تصل نسبتها إلى 99% من إجمالي عدد السكان كما تختلط الأصول العربية والبربرية للسكان، مما يصعب أمر التفريق بين المجموعتين، إلا أن نسبة 15% من السكان تعرف عن نفسها كبربر أصليين، وليسوا من أصل عربية أين يتمركزون في منطقة القبائل و الأوراس و تسمى بالقبائل يتوزعون في منطقة القبائل الكبرى و الصغرى و الشاوية في الأوراس و الهضاب العليا أما العرب فأكبر تركيبة هي أولاد نايل يتمركزون في وسط الجزائر و يشكل الأتراك أقلية في الجزائر، وتقارب عددهم مليوني سعة من إجمالي السكان، ويعود أصل الأتراك في المنطقة إلى الدولة العثمانية التي قامت في المنطقة في القرن السادس عشر الميلادي و هؤلاء أيضا لا تفرق بينهم مع مكونات المجتمع الجزائري بل هم عنصر منه انصهر منذ قرون لكن ما يميزهم هم ألقابهم التي مازالت لها صبغة تركية .بالإضافة إلى عناصر أخرى من أصول أوروبية اقل من 1 بالمئة يمثلون من تبقى بعد الاستقلال و اغلبهم من الفرنسيين و الإسبان و الايطاليين أو من أقاموا هنا في مراحل أخرى من الفترة الحالية[1]، إلى جانب الطوارق في الجنوب الجزائري فلهم خصوصية في المجتمع الجزائري فهم يتحدثون الأمازيغية و يعرفون بالرجل الأزرق ، فهم يدخلون ضمن الأمازيغ المكون الأساسي للمجتمع الجزائر، من جانب آخر تعتبر هذه الحدود خاصة البحرية منها منفذ للهجرة السرية التي تعتبر تهديدا و عائقا أمام استقرار و امن الجزائر ، فعلى الجزائر مواجهة هذه التحديات و يضعها أمام ضرورة رسم استراتيجيات واضحة و محددة في بيئتها الدولية و الإقليمية.
- **المحددات السياسية:** النظام السياسي يلعب دورا هاما في السياسة الخارجية الجزائرية فالنظام السياسي الذي كان يتميز بالأحادية الحزبية يختلف عن النظام الذي يتصف بالتعددية الحزبية في الوقت الراهن الذي كان يتحرك في إطار الثنائية القطبية يختلف عن النظام السياسي الذي يكون تحت نفوذ دولة واحدة وهيمنته على العلاقات الدولية. ا ومن ناحية أخرى يتأثر النظام السياسي بمجموعة من الضوابط السياسية منها مدى شمولية تمثيله لمختلف المصالح الاجتماعية، ودرجة التماسك أو التفكك السياسي للنظام، ومدى خضوعه للمحاسبة السياسية، فكلما زادت تلك المتغيرات قلت قدرة النظام على التصرف الحر في

[1] عبد القادر عبد العالي ، **مرجع سابق**، ص 19-20.

ميدان السياسة الخارجية، وإن ما تملكه الدولة من رصيد تاريخي ودبلوماسي، وما تملكه من حضور قوي على الساحة الدولية يمكن تحديد قوتها السياسية، حيث تعد ثورة التحرير الوطني بأفكارها أحد أهم روافد السياسة الخارجية في فترة الاستقلال، حيث ساهمت هذه الثورة بشكل عام في رسم المشهد السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي ميز الجزائر عقب دحر المحتل الفرنسي وتعزيز مكانة الجزائر سياسيا في الداخل والخارج، وذلك انطلاقا من بيان أول نوفمبر الذي رسم معالم كبرى للثورة وأهدافها، كما حدد المبادئ الأساسية التي تسعى الجزائر إلى احترامها، كحق تقرير المصير والحفاظ على السيادة الوطنية والسعي إلى تحقيق السلام والتعاون الدوليين وهو ما أهل الجزائر لأن تكون حاضرة على المستوى الدولي وأن تساهم في حل النزاعات والخلافات الدولية[1].

**الفرع الثاني: المحددات الخارجية**

تتمثل المحددات الخارجية في شكل وهيكل النظام الدولي والإقليمي تنتمي إليه الدولة، وذلك من حيث نمط توزيع القوى، فعلى سبيل المثال من الصعب على دولة معينة تبني سياسة العزلة في نظام دولي يتسم باستقطاب حاد، لذلك فإن طبيعة النظام الدولي القائم يلعب دورا مؤثرا في السياسات الخارجية للدول، فإذا كان هذا النظام يقوم على وجود تكتلات ومحاور أساسية وعسكرية، فإن ذلك يدفع واضع السياسات الخارجية في الدول الصغرى إلى الدخول في بعض التحالفات لحماية أمنهم القومي بغض النظر عما قد ينطوي عليه من تعارض في تفضيلاتهم السياسية الخاصة، أو ما يحدثه هذا الوضع من خروج على بعض السياسات التقليدية التي كانت تنتهجها في سياستها الخارجية، أما إذا كان النظام الدولي لا يقوم على أساس المحاور والتكتلات الدولية فإن ذلك يكون قد أدى إلى تشجيع النزعات الحيادية لدى كثير من الدول[2].

- **المحددات العسكرية:** تعتبر المحددات العسكرية عنصرا هاما من العناصر المؤثرة في السياسية الخارجية لأي دولة نظرا لإدراك صناع القرار أن أحد أهدافهم هو الحفاظ على ديمومة واستمرار دولتهم، ويعد العامل العسكري المظهر الرئيسي لقوة الدولة الأداة الفعالة لتحقيق أهدافها السياسية، فامتلاك الدولة لترسانة

[1] عبد القادر عبد العالي ، **السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دول الجوار بين المقتضيات الدور الإقليمي والتحديات الأمنية**، المجلة الجزائرية للدراسات الأمنية ، العدد 7 ، جامعة باتنة ، جويلية 2017، ص 13-14.

[2] ناظم عبد الواحد الجاسور، **موسوعة علم السياسة**، دار المجدلاوي، عمان، 2004، ص 49.

عسكرية ضخمة ولقيادة عسكرية ذات كفاءة، إضافة إلى امتلاكها للتكنولوجيا العسكرية العالمية التي تمكنها من الحصول على مختلف الأسلحة بما فيها أسلحة الدمار الشامل يعطوها وزن ثقيل دولية، وهي من العوامل المهمة في السياسة الخارجية، فالدبلوماسية والقوة العسكرية "يسيران جنبا إلى جنب" وليس للقوة العسكرية ثبات فهي عرضة لتغيرات والثورات التكنولوجية، وإذا اعتمدنا هذا الطرح على الجزائر لها ترسانة عسكرية ضخمة (برية، جوية، بحرية)، بالإضافة إلى القيادة العسكرية ذات الكفاءة العالية إلا أنها تقتصر للتكنولوجيا العسكرية فهي دائما مرتبطة ولها تبعية للدول الكبرى.

- **المحدد الشخصي:** يلعب المحدد الشخصي دورا مهما في بناء السياسة الخارجية لأي دولة و من جهة أخرى فان السياسة الخارجية الجزائرية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا نجد أن العامل الشخصي لعب دورا حماما في صياغتها صناعتها أين نجد أن شخصية الرئيس هواري بومدين كان لها الأثر في رسم معالم السياسة الخارجية الجزائرية مع وزير الخارجية في تلك المرحلة عبد العزيز بوتفليقة من خلال وجود تأثير في عملية تأثير[1] المعتقد الشخصي و البيئي على صانع القرار خاصة أن رؤساء الجزائر عاشوا مرحلة الاستعمار و كانوا مجاهدين و مناضلين في مرحلة الثورة التحريرية و هذا ما جعل البعد الثوري في السياسة الخارجية الجزائرية واضحا في إطار دعم حركات التحرر ومساندة الشعوب الضعيفة فالشخصية الجزائرية لها دور في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا رغم عدم اتفاق بعض الدارسين على دور الرئيس شاذلي بن جديد و الرئيس علي كافي إلا أن الشخصية الجزائرية تتمتع بدور أساسي و رئيسي في صنع السياسة الخارجية الجزائرية .فنجد أن العامل الثوري و المعاناة التي عاني منها الشعب الجزائري و المشاركة في الحركة الثورية لها دور أساسي في صنع الشخصية الجزائرية و هذا ما جسدته القوانين بحيث من بين شروط الترشح لمنصب رئيس الجمهورية نجد ضرورة مشاركة المترشح في الثورة الجزائرية و عدم ممارسته أي عمل عدائي ضد الثورة التحريرية و هذا مؤشر مهم في خصائص الشخصية القيادية الجزائرية[2].
- **سيطرة الرئيس:** إذا كانت سيطرة الرئاسة على صناعة القرار في السياسة الخارجية الجزائرية من الناحية الدستورية، فإنها تسيطر عليها كذلك من الناحية الفعلية، باعتبار أن المؤسسة العسكرية احد الفواعل

[1] علي تابليت، **سياسة الجزائر الخارجية والنظام العالمي الجديد**، المجلة الجزائرية للعلوم السياسة الإعلامية، العدد02، 2002-2003 ، ص 203.

[2] علي تابليت، **مرجع سابق** ، ص 204-205.

الهامة في السياسة الداخلية، لكنها في صنع السياسة الخارجية ليست كذلك حبكم نقص خبرتها في الشؤون الخارجية والدبلوماسية، إلا فيما يتعلق بالقضايا التي تهدد الأمن القومي الجزائري[1].

- **المحدد الأمني:**

يلعب المحدد الأمني دورا مهما في صنع السياسة الخارجية الجزائرية و الذي يعتبر محور دراستنا هذه، فبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 أصبح المحدد الأمني في السياسات الخارجية لدول العالم أمر مدرجا فيها بل هو الموجه لها في المقام الأول فلا توجد دولة لا تضع في حسبانها التهديدات الأمنية التي تواجهها أو قد تواجهها إلا و رسمت لها استراتيجيات لمواجهتها في سياستها الخارجية و الدفاعية في ظل تزايد التهديدات الأمنية في العالم .أين نجد مثلا فرنسا وضعت ما يعرف بالكتاب الأبيض في عهد الرئيس فرنسوا هولاند و الذي كان عبارة عن رسم استراتيجيات تعامل فرنسا أمام التهديدات الأمنية المحتملة لفرنسا و كيفية مواجهتها من خلال السياسة الخارجية و أيضا الدفاع و نفس الشيء بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية التي تضع استراتيجيات أمنية تعمل على تحقيقها في العالم وخاصة السياسة الخارجية لها[2].

و الجزائر تحكم الأزمة الأمنية التي مرت بها أصلاح الأمن محددا مهما في رسم سياستها العامة و الخارجية تحكم التهديدات الأمنية التي تواجهها الجزائر في محيطها الدولي و الإقليمي سواء الفضاء المتوسطي أين عرفت تحولات مع التهديدات الموجودة في منطقة المتوسط والهجرة السرية و الجريمة المنظمة حيث اتجهت الجزائر إلى التعاون الإقليمي مع مجموعة 5+5 لضبط الأمن في المتوسط و هذا يندرج في سياستها الخارجية أين يحتل الملف الأمني حصة الأكبر في نقاشاتها و اجتماعاتها السياسية الدولية و الإقليمية[3].

**الوحدات الدولية :**يؤثر عدد الفاعلين الدوليين في النسق الدولي في السياسة الخارجية على مستويين: مستوى غير مباشر وذلك من خلال التأثير على استقرار النسق الدولي ، ومستوى مباشر من خلال التأثير

---

[1] عديلة محمد الطاهر، **أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية** 1999-2004 ،مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2005 ،ص82-84

[2] رابح عدالة ، **هواري بومدين رجل كفاح و مواقف** ، دار المجتهد ،الجزائر ، 2013 ، ص 65

[3] رابح عدالة ، **مرجع سابق**، ص 67-68.

على السياسات الخارجية لهؤلاء الفاعلين ، فهناك اتجاه يتبناه ولتز مؤداه أنه كلما قل عدد الفاعلين الرئيسين في النسق الدولي قل احتمال الحرب و زادت درجة استقرار النسق، أما الاتجاه الثاني وهو الذي يتبناه دويتش Deutsh وسنجر d.Singer فيؤكد أن ازدياد عدد الفاعلين يزيد من استقرار النسق الدولي فقلة عدد الفاعلين يساعد في تحديد نطاق الاختلاف بينهم أما ازدياد عدد الوحدات الدولية ينشئ التزامات جديدة على الفاعلين الجدد في النسق الدولي [1].

**البنيان الدولي :** وهو أكثر أبعاد النسق الدولي تأثيرا على السياسة الخارجية ،حيث يتم فيه ترتيب الوحدات الدولية حسب قوتها ، وقابلية الوحدات الدولية للتأثر بالبنيان الدولي تتفاوت بتفاوت بطبيعة هذا البنيان فقدرة الوحدات الصغيرة والمتوسطة على التحرك السياسي المستقل في النسق الدولي تزداد كلما زاد الطابع التعددي للبنيان الدولي خاصة مع وجود ص ا رع بين الوحدات الدولية الرئيسية ، لأن ذلك يؤدي منع كل طرف منهم للآخر من السيطرة على الوحدات الصغيرة والمتوسطة . وتختلف الوضعية حسب طبيعة النظام من ثنائي إلى أحادي.

**المؤسسات الدولية :**تؤثر مؤسسات النسق الدولي على السياسة الخارجية للدول بصفة كبيرة ، وقد تأخذ هذه المؤسسات شكلا تنظيميا أو قانونيا، حيث تعتبر التنظيمات الدولية أحد موارد السياسة الخارجية للدول كما أنها تؤثر في عناصر الاتفاق بين الدول الأعضاء في التنظيم ودرجة التعاون فيما بينها وتؤثر المؤسسات القانونية الدولية على السياسات الخارجية للدول لأنها تخلق قيودا على بعض التصرفات الخارجية لهذه الأخيرة ودور المؤسسات لا ينحصر ضمن تسوية النزاعات فقط ولكنه أداة لأقلمة سياسات الدول لتصبح أكثر استجابة لمتطلبات التفاهم الدولي.

## المبحث الثاني: الإطار التحليلي للسياسة الخارجية الجزائرية

[1] **نفسه**، ص 68.

سنطرق في هذا المبحث إلى دراسة تحليلية للسياسة الخارجية الجزائرية وهذا من خلال توضيح تطور السياسة الخارجية الجزائرية وتحديد مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية من خلال النصوص الرسمية و تبيين أزمة شرعية النظام السياسي الجزائري وتأثرها بالسياسة الخارجية الجزائرية.

**المطلب الأول: تطور السياسة الخارجية الجزائرية**

لدراسة السلوك الخارجي لدولة ما لابد من دراسة الخلفية التاريخية لها لمعرفة المراحل التي سارت عليها، وبالتالي معرفة كيفية مساهمتها في تشكيل وتعديل جوهرها، وعن تلك الظروف التي صنعت نشاطها والقضايا والمصالح والأهداف التي وجهتها، وقد مرت السياسة الخارجية الجزائرية بعدة مراحل وهي:

**الفرع الأول: الدبلوماسية الجزائرية قبل الثورة التحريرية**

إن النشاط الدبلوماسي الجزائري ليس حديث العهد بل يعود إلى الأيام الأولى للاحتلال الفرنسي، فخلال الفترة ما بين 1830-1919م، كانت الاتصالات مع العالم الخارجي يهدف إلى فضح الجرائم الفرنسية، وتعريف العالم بالوضع المأساوي الذي يعيشه الشعب الجزائري يوميا جراء الاحتلال.

لقد تحمل عبء هذه المهمة مجموعة من الشخصيات اتسمت بقوة الشخصية والشجاعة والذكاء في التعامل مع العدو والحنكة الدبلوماسية، حيث تزامنت هذه الفترة مع وجود مقاومة شعبية عنيفة من طرف الشعب الجزائري بداية من ولوج الجيش الفرنسي للسواحل الجزائرية في 05 جويلية 1830م، قادها مجموعة من الشخصيات الجزائرية والتي عرفت بالثورات الشعبية كثورة الأمير عبد القادر، ثورة أحمد باي غير أن هذه الثورات وكان من أهم أسباب فشلها هو افتقارها لجانب التنظيم والتنسيق فيما بين زعمائها، وقد تفطن معظم هؤلاء إلى أهمية العمل الخارجي من أجل فك العزلة، وجلب الإمدادات من الأسلحة والعتاد لتمويل المقاومة الداخلية[1].

نجد من بين تلك المساعي ما يلي:

مساعي "حمدان خوجة"، حيث اتصل بعدة شخصيات أوروبية وعثمانية، وألف كتابه (المرآة) الذي كان حقا مرآة فاضحة للسياسة الفرنسية في الجزائر، ونفس الشيء فعله "أحمد باي" بقسنطينة

[1] مصالي هداية: **الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الجزائرية**، مذكرة ماستر في العلوم السياسية تخصص دبلوماسية والتعاون الدولي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2016-2017، ص 15.

كذلك الحال مع "الأمير عبد القادر"، فقد أسس دولته وبدأ يقيم العلاقات والاتصالات مع دول العالم مثل ما تفعل أي دولة ذات سيادة، وهذا لكسب الدعم والتأييد الدولي وتحرير الجزائر[1].

في سنة 1919 قرر "الأمير خالد" طرح القضية الجزائرية في مؤتمر الصلح بعد الحرب العالمية الأولى، فقدم عريضة إلى الرئيس الأمريكي "ويلسن" رئيس المؤتمر في 23/05/1919 وفيها طالب بتنفيذ مبدأه الذي جاء به إلى أوروبا، ضمن مبادئه 14 وهو مبدأ حق تقرير المصير .وفي 10 فيفري 1943 أصدرت الأحزاب الوطنية بمختلف اتجاهاتها بيانا عرضت فيه مطالب استقلالية، حيث قدمت نسخة منه إلى فرنسا ودول الحلف، وهي: (بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد السوفياتي)، وكذلك إلى مصر كلائحة إعلامية عن المطالب الشرعية للشعب الجزائري في التحرر كبقية الشعوب، التي يحارب من أجل الاستقلال من النازية كالشعب الفرنسي، وبالتالي انطلق الكفاح من طرف الجيش الوطني الشعبي في مختلف المناطق الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي، إدراكا من قادة الثورة للأهمية القصوى الذي سيسهم بها العمل الخارجي في فك الحصار المسلط من الإدارة الفرنسية على العمل الثوري وتسليط الضوء على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة ضد الشعب الجزائري من قتل وتعذيب، ومصادرة للأملاك والأراضي، من أجل الحصول على الدعم والتأييد العالمي[2].

**الفرع الثاني: دبلوماسية الثورة التحريرية وما بعد الاستقلال**

لقد أدى اجتماع لجنة 6 من 10 إلى 26 أكتوبر 1954 إلى وضع اللمسات الأخيرة للتحضير لاندلا ع الثورة، حيث تم اختيار ليلة الاثنين 1 نوفمبر 1954 لانطلاق العمل المسلح، والذي يخضع لمعطيات تكتيكية، عسكرية محسوبة بدقة متناهية بالإضافة إلى تحديد خريطة الولايات وتعيين قادتها بشكل نهائي، وبالتالي انطلق الكفاح من طرف الجيش الوطني الشعبي في مختلف المناطق الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي، إدراكا من قادة الثورة للأهمية القصوى الذي سيسهم بها العمل الخارجي في فك الحصار المسلط من الإدارة الفرنسية على العمل الثوري وتسليط الضوء على الانتهاكات الجسيمة لحقوق

[1] مصالي هداية: **مرجع سابق**، ص ص 15-16.

[2] أحمد سي علي، **حركة التحرير الجزائرية والقانون الدولي الإنساني**، الملتقى الدولي الخامس، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 10 نوفمبر 2010، ص 10.

الإنسان المرتكبة ضد الشعب الجزائري من قتل وتعذيب، ومصادرة للأملاك والأراضي، من أجل الحصول على الدعم والتأييد العالمي[1].

وبالتالي فقد عمد الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني إلى إنشاء مكاتب لهم في العديد من الدول العربية و الإسلامية، والدول الإفريقية وحتى في أوروبا الشرقية و تكون الوفد الجزائري من مجموعة من الشخصيات أهمها : بوضياف، بن بلة، محمد خيضر، لمين دباغين، آيت أحمد، أما أهم مراكز التمثيل للثورة في الخارج نجد مركز القاهرة، بغداد، جاكرتا، دمشق، نيويورك، كانت المهمة الأساسية للوفد الخارجي توفير الأسلحة وتهريبها إلى داخل الوطن لتغدي الثورة، كما كان لهم دور أساسي من خلال التصريحات التي كانوا يدلون بها والندوات الصحفية التي يعقدونها في مختلف العواصم الأجنبية، كما استغلوا وسائل الإعلام في البلدان الشقيقة والصديقة لإبراز الانطلاق و التعريف بالثورة الجزائرية وبأهدافها وأبعادها الحقيقية، ومن وسائل الكفاح الدبلوماسية الأخرى نجد إنشاء فرق رياضية، مسرحية، سينمائية، التي كانت تنشط داخل التراب الوطني، كوسيلة لنشر الوعي بين الشعب الجزائري وفي نفس الوقت كانت تحضر التظاهرات الدولية كممثلة للشعب الجزائري لتحسيس العالم بوجود شعب له هوية وثقافة، والذي أسهم بالدور الكبير في تغيير ذهنيات العديد من الدول وبالتالي كسب الدعم والمساندة[2].

وبعد الاستقلال واجهت الجزائر العديد من التحديات الداخلية والخارجية للدفاع عن كيانها السياسي الجديد، وتعد تجربة الثورة التحريرية من أهم التجارب التاريخية ما قبل الدولة التي شكلت وتركت أثرا كبيرا في توجهات السياسية الخارجية، خصوصا مبدأ تقرير المصير وتأييد الثورات الاستقلالية التي كانت في فترة الستينيات، كما واجهت الجزائر بعد استقلالها وكعادة الكثير من الدول حديثة الاستقلال مشاكل وخلافات حدودية تقريبا مع بعض دول الجوار، فالجزائر دولة حدودية مع كل من المغرب، موريتانيا، النيجر، مالي، ليبيا، وتونس، بالإضافة إلى مشكل الصحراء الغربية كمشكل تقر ير مصير حسب وجهة الجزائر ومشكل سيادة وطنية حسب الرواية المغربية، وترتبط بها من الناحية التاريخية أهم القضايا النزاعية الحدودية شبه المزمنة وهي تلك التي قامت بين الجزائر والمغرب، والتي اندلعت بسببها

[1] مصالي هداية: **مرجع سابق**، ص 16.

[2] مصالي هداية: **مرجع سابق**، ص 17.

ارتباكات مسلحة في حرب الرمال بنواحي تندوف عام 1963م هذه الحرب التي كانت لها انعكاسات كبيرة على مستقبل العلاقة بين البلدين، وتعززت الخلافات أكثر ببروز قضية الصحراء الغربية في السبعينيات بعد جلاء الاستعمار الاسباني منها، رغم أن الجزائر تمكنت من تسوية الخلافات الحدودية مع العديد من دول الجوار[1].

وبفضل العمل الدؤوب لهؤلاء الزعماء استطاعت الدبلوماسية الجزائرية أن تدق أبواب أوروبا والأمم المتحدة، وان تنزع وتكسب حماس الشعوب وقناعاتهم بعدالة القضية الجزائرية.

ورغم هذه المشاكل الحدودية فقد عرفت الجزائر نشاطا على المستوى الإقليمي والدولي، فيرى بعض الدارسين أن السياسة الخارجية الجزائرية عرفت أوج نشاطها وازدهارها أثناء الستينات والسبعينيات، وتعد التجربة التاريخية لحرب التحرير أهم الموجهات لهذه السياسة تجاه: تأييد الحركات الثورية في العالم، خصوصا قضيتي الصحراء الغربية وفلسطين، وقضايا التحرر في إفريقيا، ونزعة الجزائر الاستقلالية جعلها تصطدم مبكرا مع السياسة الفرنسية خصوصا بعد قرار تأميم المحروقات، هذه العلاقات التي تطبعها التوترات من حين لآخر، رغم استمرار هذه العلاقات، حيث تمثل الخلفية التاريخية والخلافات الاقتصادية وموقف فرنسا المتحيز ضد المصالح الجزائرية في منطقة المغرب العربي تعد من القضايا الخلافية التي تكرس للتوتر بين فرنسا والجزائر، إضافة إلى مشكلة الاختلال الاقتصادي يف التبادل التجاري بني البلدين، بالإضافة إلى العديد من القضايا التي ترى فيها الجزائر تدخلا في الشؤون الداخلية[2].

**المطلب الثاني: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية من خلال النصوص الرسمية**

لم يجعل الميثاق الوطني مكانة كبيرة للسياسة الخارجية، ما عدى كونها إنعكاس للسياسة الداخلية، الذي يهدف بالأساس إلى تحقيق الإستقلال الوطني ورفض الاستغلال لدول العالم الثالث، وضرورة التعايش السلمي الذي لا يشمل على العلاقات بين الدول الكبرى ولكن علاقاتها فيما بينها وبين الدول الصغرى، وهذه مواضيع متعلقة بها الجزائر. كما بين تضامن الجزائر مع كل القضايا الشرعية في العالم، خاصة القضية الفلسطينية والأبرتيد، وتطوير الحوار والتعاون مع الدول الاشتراكية[3]مصوبة أساساً لتلبية

[1] عبد القادر عبد العالي: **السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول الجوار: بني مقتضيات الدور الإقليمي والتحديات الأمنية** ، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ،العدد السابع ، جامعة مستغانم، الجزائر ،جويلية 2014، ص 10.

[2] عبد القادر عبد العالي: **مرجع سابق**، ص 10-11.

3 N.GRIMAUD : La Charte Nationale Algerienne Du 27 Juin 1976 , Politique Exterieur-Page 21

المصالح العليا للشعب الجزائري وثورته، وذلك بالسهر على ضرورات الأمن والدفاع عن السيادة الوطنية و انتهاج الخيار الاشتراكي القائم على الاستقلال الوطني، العدالة الاجتماعية، المساواة بين المواطنين، ترقية الإنسان ومقاومة التخلف، والتضامن ضد الاستعمار والإمبريالية بالدعم الغير مشروط للشعوب المستعمرة واحترام ممارسة حقوقها وتقرير مصيرها. كما تسعى الجزائر إلى تحقيق نظام اقتصادي جديد في العالم وعلاقات دولية تضمن حقوق جميع الدول في المساهمة لحل المشاكل المعاصرة [1].

**الفرع الأول: على المستوى الدولي**

أشادت الجزائر بالتطور الحاصل من خلال الانفراج الدولي، الذي تعتبره عامل أساسي في سير العالم نحو التقدم والسلام، و لكن لا تقبل حصر الإنفراج على الدول المتقدمة وتهمل بقية الدول، أي الأغلبية الساحقة المعرضة للإستغلال، الحروب والأمن. فالتعاون السلمي الذي لا يلم كل الشعوب يصبح خطر ودون مستقبل، لأن القضاء على النزاعات والحروب في مناطق دون أخرى يؤهلها لإعادة الانتشار من جديد، فالأمن غير قابل لتجزئة. إن أمن الشعوب مبني على الاستقرار والديمقراطية لا على عاتق بعض الدول، بل بإرادة حقيقية متوازنة بين الدول الصناعية والدول العالم الثالث.

إن تراجع الحرب الباردة والتحسن الملحوظ لتعايش السلمي من خلال التوازن النووي لم يحقق السلم والأمن للجميع، فالحروب ترتكز خاصة في إفريقيا، أسيا وأمريكا اللاتينية، ومنه فإن العالم الثالث أصبح المكان المقدم لإندلا ع الصراعات والنزعات المعاصرة[2].

إن دعم تعاون الدولي وتنمية العلاقات الودية بين الدول على أساس المساواة والمصلحة المتبادلة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية مبدأ أساسي للجزائر التي تمتنع الالتجاء إلى الحرب قصد المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها، وتبدل جهدها لحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية طبقا لمواثيق الأمم المتحدة، منظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية، ويشكل الكفاح ضد الاستعمار الجديد،

[1] M. YOUSFI : LE POUVOIR ( 1962-1978) pp. 119,120

[2] N.GRIMAUD : La Charte Nationale Algérienne Du 27 Juin 1976, Politique Extérieur-Page 67. 68

الإمبريالية والتميز العنصري محورا أساسيا بتضامن الجزائري مع كل الشعوب في كفاحها من أجل تحررها السياسي والاقتصادي ومن أجل حقها في تقرير المصير والاستقلال[1].

**الفرع الثاني: على المستوى الجهوي**

الجزائر تهدف إلى الطليعة بالسلم، تريد تقوية علاقات الصداقة مع كل دول العالم. مع الدول الصناعية تبحث عن إقامة علاقات صداقة مثمرة مبنية على الاحترام والسيادة وعدم تدخل في الشؤون الداخلية وتوازن المصالح. أما مع الدول الاشتراكية فإن سياسة الحوار والتعاون لا تتوقف على النمو والاتساع في كل المجالات، والتطور فيها بالنسبة للجزائر تعطي لهده السياسة إمكانيات جديدة بما أنها مبنية على كفاح مشترك ضد الاستعمار والإمبريالية وترى الجزائر أن عدم الانحياز سياسة تعبر عن الاستقلال التام تجاه كل قوة أجنبية، ومنه فهي قاعدة صلبة للعمل التضامني لبلدان العالم الثالث في تعبيرها على إرادة الحرية الكاملة وتحررها السياسي ودفاعها عن مصالحها الاقتصادية، و هي وليدة شعور بما تتسم به العلاقات الدولية من نقائص واختلال في التوازن لتسمح للبلدان الصغيرة تحمل نصيبها من المسؤولية في تدبير الشؤون الدولية، في إطار منظمة الأمم المتحدة التي تمثل للدول الغير منحازة حيز ملائم تساهم ضمنه في تقوية أسباب الأمن في العالم وفي إقامة التوازن العادل الذي يفتقر إليه نظام العلاقات الدولية،إن التعاون مع أوروبا ترى فيه الجزائر إمكانية توسيع أبعاده إذا أظهرت الدول الأوروبية ليونة في إقامة علاقات من نوع جديد والتخلي على الطرق السابقة التي أظهرت فشلها. بناء على هذه الفكرة فإن التعاون مع أوروبا ممكن أن يفتح أفاق واعدة تتجاوز الأطر الثنائية لإكتساب أبعاد طويلة المدى من خلال العمل على مستوى دول البحر الأبيض المتوسط بالتضامن مع التيارات التقدمية في بلدان أوروبا الغربية التي تظهر مواقف علنية ضد الإمبريالية[2].

[1] أنظر دستور 1976 ، الفصل السابع، المادة: 86 ،92 ، 93 .

[2] أنظر الجريدة الرسمية: الجمعة 3 شعبان 1396-1976 ، ص 934.

**الفرع الثالث: على مستوى الإقليمي**

الجزائر تسعى إلى تحقيق الوحدة الإفريقية في إطار المقاييس العقلانية والواقعية قصد تجنيدها لتحقيق الأهداف المشتركة. إفريقيا تمثل قوة سياسية تحتاج إلى مساندة عن طريق والتحسيس بالوحدة والتضامن الإفريقي ومن خلال آليات اقتصادية قوية، إن هدف منظمة الوحدة الإفريقية هو التنسيق بين السياسات الإفريقية، ومنه فإن الجزائر تسعى لتقوية روح التضامن وإقامته، كما تسعى الجزائر في سبيل الوحدة العربية التي تؤمن بإمكانية تحقيقها في عهد التجمعات الكبرى ومطلب مستعجل لرقي الشعوب العربية، وبهذا الصدد فإن الجامعة العربية تمثل إطار مناسب للتعاون بين الدول الأعضاء، ولدعم أسس التضامن العربي الثقافي، الاقتصادي والتجاري، بإعادة النظر في ميثاقها وتجديد هياكلها لعلاج يمكن من إقامة صور التكيف مع ما تقتضيه الأوضاع الدولية الراهنة، وأدائها لدورها بفعالية أكثر لتحقيق تطلعات الشعوب العربية نحو الوحدة والتقدم، وحتى تدوم الوحدة ترى الجزائر ضرورة بنائها على مستلزمات الجماهير الاقتصادية و الاجتماعية لا لمجرد اتفاقيات بين حكومات الوطن العربي أمام فرصة لتحقيق أهدافه، فهو يملك القدرات الضرورية التي تتيح له إزدهارا إقتصاديا، مما يجعله لاحقا قوة سياسة محترمة، وعلى الرغم من الفروق السياسية و إختلاف التصورات، فإنه يجب تجاوز بعض الأحوال الضرورية وإرساء أسس وضعية من مشاريع مشتركة في جميع الميادين وتهيئة الأسباب لتداخل المصالح.

و بما أن المغرب العربي جزء لا يتجزأ من الوطن العربي، فإن تحقيق وحدته سيؤدي إلى الدعم والتعجيل بقيام الوحدة العربية، ولن تتحقق وحدة المغرب العربي بصفة مؤكدة ودائمة إلا إذا ساهمت في إنجازها الجماهير الشعبية. بما أن هدف الوحدة هو رفاهية الشعوب بالقضاء على اللامساواة والبؤس، بعيدا عن الأشكال المصلحية لفئة تضاعف أربحها على حساب الأغلبية، تلك هي الشروط الموضوعية لإندماج إقتصادي يخدم المصالح الحقيقية للشعوب ويستجيب للتطلعات المشتركة نحو التضامن والعدالة الإجتماعية[1].

وخلاصة القول أن رؤية الجزائر للمحيط الدولي الإقليمي والجهوي تتجلى في الخطوط العريضة للسياسة الخارجية من خلال المواثيق والنصوص الرسمية للدولة الجزائرية أثناء أوضاع دولية مغايرة لما هي

[1] الجريدة الرسمية: 1976 ، ص 936 -937

عليه اليوم، ولعل النصوص والمواد الدستورية – دستور 1976 - دستور –1989 كان تعبيرا على مبادئ و ثوابت الدولة الجزائرية.

من الناحية الدستورية كانت عملية صنع القرار في مجال السياسة الخارجية متعلق بصلاحيات الرئيس وقادة الحزب الحاكم الذي يظهر بشكل خاص وكأنها تتحكم كلية في عملية القرار السياسي، حيث يلاحظ منح الدساتير الثلاث 1963-1976-1989 سلطات واسعة لرئيس الجمهورية في تحديد وتوجيه السياستين الداخلية والخارجية[1] مع مشاركة البرلمان والوزارات (الدفاع، الخارجية، الاقتصاد، الداخلية... ) الملقى على عاتقها رسم السياسة الخارجية وأدائها رغم مشاركة أجهزة وقوى أخرى كالمخابرات، الشخصيات السياسية والتاريخية. في كل الأحوال يبقى صنع القرار السياسي الخارجي وأداؤه في الجزائر عملية مركزية تتحكم فيها –إلى حد كبير– رئاسة الجمهورية بالتعاون مع بعض الدوائر الخاصة، وقد كانت هته المسألة واضحة في عهد الرئيس بومدين، وإلى حد ما في حكم الرئيس الشاذلي[2] فبعد إنقلاب 19 جوان 1965 سعى الرئيس الراحل هواري بومدين للتسيير الاشتراكي التعاوني بدايةً من 1971 في حين كانت تعمل وزارة الخارجية تحت تسيير عبد العزيز بوتفليقة، إلى تحقيق بعد دولي عن طريق سياسة الحياد، خاصة بعد انعقاد قمة الجزائر للدول عدم الإنحياز سنة 1973 و وضع بومدين لميثاق ودستور ومجلس وطني جدد سنة 1976 و 1977 على التوالي، عند وفاته خلفه الرئيس الشاذلي بن جديد في ديسمبر 1978 الذي إنتهج بعض المقاييس الليبرالية بالسعي للإنفتاح الاقتصادي والسياسي والإنتقال إلى سياسة دولية أكثر براغماتية في ظروف داخلية متميزة بتضاعف الحركات الإحتجاجية ( ربيع البربري 1980، مظاهرات العاصمة 1985، وقسنطينة 1986) نتيجة لتدهور الجو الإجتماعي المستمر منذ 1985 بسبب تدهور أسعار البترول و فشل سياسة الشاذلي قبل وضعه لميثاق جديد سنة 1986. هاته الأحداث أدت إلى تفاقم الأوضاع وغضب الجماهير التي أدت إلى مظاهرات أكتوبر 1988 وتبني دستور جديد سمح بالتعددية الحزبية أكثر من 40 حزب ظهر بين 1989-1990 ، ميلاد الصحافة المستقلة و انتهاج سبل اقتصادية جديدة، خاصة الصعود القوي للحركات الإسلامية[3]، في ظل هذه الظروف عرفت الجزائر سياسة خارجية قوية ذات مبادئ وأسس أخلاقية شكلت قبلة حجاج العالم الثالث في الكفاح والعمل المنظم خاصة في السبعينيات.

[1] دساتير 1976-1989.

[2] محمد بوعشة: **السياسة الخارجية الجزائرية من الرواج إلى التفكك**، سلسلة كتب المستقبل العربي ، ص 11.

[3] Ben djamin Stora – Akram ELLYAS : les 100 portes du maghreb- les editionsdahleb, Alger 1999. P58-59

**المطلب الثالث: أزمة شرعية النظام السياسي وتأثرها بالسياسة الخارجية الجزائرية**

أصبح من غير الممكن في عالمنا المعاصر اليوم عزل أية حركة سياسية عن متغيراتها الداخلية والخارجية، وهذه الحقيقة العلمية تنطبق على عوامل التحول إلى التعددية في الجزائر، حيث العديد من المتغيرات الدافعة إلى إقرارها على أصعدة مختلفة، داخليا و إقليميا و دوليا، و قبل الغوص في تحليل المتغيرات الداخلية و الخارجية، فإنه من الطبيعي فهم طبيعة النظام السياسي الحاكم منذ عام 1962 من الاستقلال إلى عام 1988 و أحداث أكتوبر و التي عجلت عملية التحول و أعطتها زخما غير مسبوق و قد إعتمد هذا النظام السياسي على ركيزتين أساسيتن لضمان تطوره و استمراره و بذلك إعطاء نفسه تلك الشرعية التي يبحث عنها أي نظام سياسي أيا كان توجهه أو إيديولوجيته و هما[1]:

أ- **شخصية الرئيس** : " شخصنة السلطة " عرفت العديد من الأنظمة السياسية في العالم الثالث هذه الظاهرة التي تميزت بتمتع الرئيس بجاذبية خاصة "كارزمية " حيث تسمح الظروف بإنفراد شخص واحد بميزات خاصة تجعله في مركز الصدارة في النظام السياسي، و الجزائر عرفت هذا النوع من السلطة في بعض الفترات خصوصا في عهد بن بلة الذي أجمع بين يديه مناصب عديدة، رئيس الدولة ورئيس الحكومة و الأمين العام للحزب الحاكم " جبهة التحرير الوطني " فضلا عن وزارة الداخلية والمالية و الإعلام و استمر هذا الدور في عهد الرئيس بومدين و بن جديد، و هنا تكون العلاقة بين الرئيس و الشعب من أقوى وسائل الإتصال و التوجيه الجماهيري من ناحية، وأهم أدوات التعبئة من ناحية أخرى[2].

**ب –الحزب الواحد** : هو المتمثل في جبهة التحرير الوطني التي اعتبرها الميثاق الوطني [3]. المؤسسة الرسمية الأولى فهي تتصدر بقية المؤسسات، لا بل هي الدولة بعينها، فهي التعبير المادي للدولة و الأخيرة ليست إلا التعبير المعنوي للقطر أو الوطن، إلا أن دور الدولة ظل محدودا بما يقرره الرئيس منذ مرحلة البناء الأولى و حتى بداية التحول إلى التعددية.

و الشرعية مفهوم سياسي مركزي مستمد من كلمة شرع، قانون أو عرف معتمد و راسخ ديني أو مدني يرمز إلى العلاقة القائمة بين الحاكم و المحكوم المتضمنة توافق العمل أو النهج السياسي للحكم مع المصالح و القيم الإجتماعية للمواطنين بما يؤدي إلى القبول الطوعي من قبل الشعب بقوانين و تشريعات

[1] منعم العمار إسماعيل صبري مقلد : **السياسة الخارجية الأصول النظرية والتطبيقات العملية** ، المكتبة الأكاديمية، مصر، 2013، ص 46 .

[2] منعم العمار : مرجع سابق، ص 48. .

[3] عن ميثاق جبهة التحرير الوطني الجزائرية و مطابقة مع قرارات مؤتمرها الأول أنظر : الجزائر ، جبهة التحرير الوطني الميثاق الوطني 1976 .

النظام السياسي، وهكذا تكون الشرعية علاقة تبادلية بين الحاكم و المحكومين مثلما يراها "ماكس فيبر " [1].

و منذ إستقلال الجزائر عام 1962 حرصت على الأخذ بنظام الحزب الواحد " جبهة التحرير الوطني " الذي عاشت من خلاله في هدوء نسبي بالاستناد إلى الشرعية التاريخية التي جاء بها نضالها ضد فرنسا [2]. فاعتماد النظام السياسي على الشرعية التاريخية النابعة أساسا من " شرعية الثورة La légitimité révolutionnaire" و التي هي حق الثورة في اتخاذ ما تراه من إجراءات لتحقيق الأهداف التي نشبت الثورة من أجل تحقيقها، وهي حتما تكون خارج إطار القوانين القائمة باعتبار أن الثورة تكون أصلا لتغيير الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية القائمة، و التي تحميها القوانين المنفذة قبل قيام الثورة و بعض هذه الإجراءات يكون مجرد استثناءات تفرضها ضرورات الأمن لنجاح الثورة و تكون مؤقتة إلى حين توضع القوانين الجديدة التي تحمي برامج الثورة.

فالثورة تلجأ إلى الإجراءات الاستثنائية فقط حتى يتم تحويل مبادئها و برامجها إلى قوانين ونظم و معيار الأمان فيما تتخذه الثورة من إجراءات تحت شعار الشرعية الثورية هو وضوح الأهداف وتحديد البرامج وقبل ذلك أصالة الثورة، بحيث تكون الإجراءات لصالح الأغلبية الساحقة من الجماهير وليست لحماية أفراد أو مجموعة أو فئة [3].

و المتتبع لتاريخ الجزائر السياسي لا يجهد نفسه في رد تأريخانية ذلك الدور إلى عهد بن بلة ثم بومدين الذي شهد بدوره تداخلا ظاهرا إلى درجة كبيرة لصالح تثبت دور الدولة على حساب بروز الجبهة كحزب طليعي ليغزو الشك وجودها هذه المرة كحلقة وصل بين الشعب و الحكومة، ولقد أكد بومدين هذه الحقيقة بقوله " هل كان الحزب موجودا ؟ بكل أسف لم يكن له وجود إلا على الورق و في اللافتات المعلقة على المباني و لا شيء آخر " مغلبا دور الدولة التي هي " لكل المواطنين بلا استثناء المناضلين وغير المناضلين " [4]، و إزاء ذلك ظن الجميع بأن النظام السياسي و تدعيما للشرعية سينشئ مؤسسات دستورية تنمي فعل المشاركة السياسية تقويضا من ذلك الاستلاب المتعمد لدور الجبهة، ولكن الذي حصل عكس ذلك تماما ففي الوقت الذي حرص فيه النظام السياسي على أن تبقى له اليد العليا

[1] عبد الوهاب الكيالي: **موسوعة السياسة** ، ط2، ج3، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ،عمان، 1993، ص 109.

[2] لطفي الخولي: **عن الثورة – في الثورة – وبالثورة** ، حوار مع بومدين ، دار القضايا، بيروت، 1965، ص 10.

[3] عبد الوهاب الكيالي: **مرجع سابق**، ص 453 .

[4] لطفي الخولي: **مرجع سابق**، ص 454.

المسيطرة على شؤون الجبهة، حرص كذلك على الإبقاء عليها كإطار يستمد منه الشرعية ولها مهمة التعبئة لدعم النظام الذي لم يسمح عبرها بوجود معارضة نظامية قادرة على منافسته و مساءلته، وبعد رحيل بومدين وصعود بن جديد برزت ملامح انفصام عرى التلاحم بين الشعب والحكومة، و حتى بين قيادات الجبهة ذاتها ، التي لم تنفع معها كل الجهود التي بذلها بن جديد عبر عشر سنوات " 1979 إلى 1989 " لضبط ممارسة السلطة و الحد من غرائزها أو القيام بإصلاحات جوهرية لصالح الجماعية، توطئة لتحقيق درجة عالية من المقبولية للنظام من قبل المواطنين الذين عانوا من القصور و الركود الذي أصاب دور الجبهة طيلة السنوات الماضية، و كنتيجة لكل هاته الإختلالات جاءت إصلاحات بن جديد في 1988 .[1]

**الفرع الأول: أحداث أكتوبر 1988 و تداعياتها المختلفة**

إن أحداث أكتوبر 1988 قد أذهلت الباحثين بعنفها وبقوتها، بل إنها أحدثت تغيرات مختلفة وقوية داخل المجتمع الجزائري وغيرت كثيرا من قناعته و مزاجه بعدما كشفت عن عمق الأزمة التي يعيشها النظام و التي تراكمت عناصرها عبر سنوات مختلفة داخل و خارج مؤسسات النظام ، ومن ثم لعبت دورا بارزا في تغيير معادلات و علاقات القوة بصورة أو بأخرى.

واقع الحال أن أزمة أكتوبر 1988 كصورة لأزمة الشرعية السياسية داخل النظام أبرزت مدى ابتعاد الجيش عن الحياة السياسية بعد أن كان صاحب القوة الأوحد منذ الستينات كما أبرزت الأزمة مدى فشل سياسات الكثير من رجال جبهة التحرير الوطني على المستوى البيروقراطي، و من ناحية أخرى حاول النظام – خاصة مؤسسة الرئاسة – أن تمتص الغضب الشعبي و ذلك بإلغاء حالة الطوارئ والإفراج على كافة المعتقلين و الإعلان عن استفتاء عام فيما بعد و كذلك الحال في إفساح المجال أمام حرية التعبير و الرأي، مما أفرز بدوره تطورات دستورية عام 1989 أبرزها قوانين التعددية السياسية و قوانين الصحافة [2]. و الفصل بين العمل السياسي والعمل العسكري بحيث لم تعد مهمة الجيش الجزائري هي " الدفاع عن الثورة و بناء الإشتراكية في الجزائر" و إنما أصبحت تقتصر على الدفاع عن حدود الجزائر و سيادتها، بمعنى أن لا يتدخل الجيش إلا في حال وقوع إعتداء خارجي على حدود البلاد، كما أقال بن جديد عددا من الضباط بحجة تطوير و تحديث المؤسسة العسكرية، و كانت هذه القرارات هي

[1] منعم العمار، **مرجع سابق**، ص 42 .

[2] محمد قرني رمضان: **الجزائر على أبواب الانتخابات البرلمانية** ، تقرير ، ص 212.

القطرة التي أفاضت الكأس، لاسيما بعد أن فتح الباب لقيام تعددية حزبية و جمعيات سياسية، الأمر الذي أفرز جبهة الإنقاذ الإسلامية التي اكتسحت الانتخابات البلدية، ثم المرحلة الأولى من الانتخابات البرلمانية، فكان طبيعيا أن يرغم الشاذلي بن جديد على الاستقالة[1]. و هكذا بدأت سلسلة من أحداث العنف عصفت بالبلاد إلى عشرية دموية أختلط فيها الحابل بالنابل، و لم يسلم منها حتى الأطفال و الرضع.

**الفرع الثاني: مأزق الديمقراطية و شرعية الجبهة الإسلامية للإنقاذ[2]**

كان مقدرا ليوم الخميس 16 جانفي 1992 أن يكون يوما مشهودا في حياة الجزائر حيث كان سيتم تطبيق المعنى الفعلي لكلمة الدولة و نعني به تداول السلطة من خلال الإقتراع ، بالإضافة إلى وصول أول جماعة إسلامية للحكم من خلال التصويت الجماهيري و آليات الديمقراطية الغربية نفسها، ولكن إستقالة بن جديد و إلغاء نتائج الدول الأول من الإنتخابات البرلمانية و إنشاء مؤسسات جديدة، المجلس الأعلى للدولة و المجلس الإستشاري صادر كل الأحلام الشعبية و خياراتها الفعلية حتى و لو أنها كانت إختيارات ناتجة أصلا من ظروف و مناخ تفاعلات داخله مجموعة من العوامل و الفواعل المتنوعة و المتناقضة أحيانا، مغزاها الأول و الأخير ضرورة التغيير، وأسقط التجربة الديمقراطية و أفقد هذه الكلمة مصداقيتها و أصبحت الجزائر بين شرعيتين " شرعية الانقلاب على الديمقراطية " والشرعية الشعبية " البديلة المتمثلة في جبهة الإنقاذ بعد فوزها في الدورة الأولى من الانتخابات البرلمانية نهاية 1990 ب 188 مقعدا بالإضافة إلى تأكد الفوز بأغلبية ثلثي المقاعد في المجلس الشعبي الوطني و هو الأمر الذي كان سيؤدي حتما إلى إعلان الدولة الإسلامية بعد تعديل الدستور و تسلم زمام الحكم، و السؤال المثار هو : لماذا استقال بن جديد ليضع الجزائر أمام مصير مجهول ؟ خصوصا أن كل التطورات اللاحقة كانت غير دستورية حيث أصبحت البلاد تعيش فراغا دستوريا رغم كل الهياكل الجديدة التي تم تشكيلها لتولي الحكم، بالقطع كان يمكن أن يستمر بن جديد في الحكم حتى ديسمبر 1993 خصوصا بعدما تراجعت الإنقاذ عن مطلبها الخاص بانتخابات رئاسية مبكرة و أنه كان يمكنه رغم الأغلبية الإنقاذية أن يكلف أي حزب آخر بتكوين الحكومة و في حال إسقاطها مرتين متتاليتين من قبل البرلمان يحق له حله دستوريا،

[1] مذكرات اللواء خالد نزار – الفصل الثامن – التواطؤ بين حمروش و الشاذلي والفيس – ما الذي يمكن أن يوحد بين الشاذلي ورئيس حكومته و بين التيار الإسلامي المتمثل من طرف عباس و بلحاج ؟ إنه اقتسام السلطة ! و يستبدل في ذلك بمشروع دستور فيفري 1989 و بالذات في بداية الفترة التي تعترف بالجمعيات ذات الطابع السياسي و حتى الديني و مناقضتها لنص مادي أخرى تنص علي أنه لا يمكن أن يستعمل الإسلام لأغراض سياسية " و أيضا تصريح رئيس الجمهورية في ندوة صحفية أنه لا يرفض تعايشا محتملا مع الفيس و عند يفرضه إلى انعقاد مجلس الوزراء بعد الاستقالة يؤكد رفقة على هارون تجنيب البلاد في الوقوع في ظلامية قر وسطية

[2] محمد العباسي : **السلطة و الحركة الإسلامية في الجزائر** ، دار المعارف شارع كورنيش النيل ، القاهرة، ص 223 .

وبذلك ينزع الفوز من جبهة الإنقاذ بشكل دستوري. المعلومات المتداولة في الصحافة الفرنسية تقول إن السلطات المدنية المعادية للإنقاذ والمتحالفة مع الجيش وضعت خطة محكمة للإطاحة ببن جديد و المتعاطف مع الإسلاميين و بجبهة الإنقاذ معا [1] .

و لكن كيف سارت الخطة ؟ أولا إرغامه على حل البرلمان حيث أن الدستور يقضي بتولي رئيسها مكان رئيس الجمهورية، حالة شغور المنصب لأي سبب خصوصا و أن رئيس البرلمان كان على استعداد للقبول بفوز الإنفاذ و بالتالي التخلص من الاثنين و بالتالي الدخول في أزمة دستورية يتم الاجتهاد بالخروج منها ولن يكون هناك مفر إلا باستخدام وسائل غير دستورية، و ما تبع ذلك من رفض رئيس المجلس الدستوري عبد المالك بن حبيلس منصب رئيس الجمهورية بالنيابة لأسباب صحية [2] ؟؟!!، وبذلك لم يبقى أمام القيادة السياسية المدنية و الجيش إلا إسناد مهمة إدارة البلاد إلى المجلس الأعلى للأمن لكن هذا المجلس بمقتضى الدستور الجزائري ليست له سوى سلطة استشارية، ولا يملك أية صلاحيات لاتخاذ قرارات سياسية لأن هذا المجلس يجتمع تحت رئاسة الجمهورية لإعطاء الآراء حول الأمن القومي، و بالتالي لا يجوز اجتماع ذلك المجلس إلا في وجود رئيس الجمهورية أو رئيس الدولة بالإنابة [3] .

و في محاولة لإرضاء كافة الأطراف و محاولة الحصول على بعض الشرعية، تم تشكيل المجلس الأعلى للدولة باختيار محمد بوضياف رئيسا له و ذلك بمثابة ضمان الشرعية الثورية التاريخية و لطمأنة دعاة الديمقراطية، حيث أنه كان أول من طالب بالتعددية و تطبيق الديمقراطية و جاء تيجاني هدام عميد مسجد باريس لإرضاء التيار الإسلامي المعتدل ولإثبات احترام المجلس للخيار الإسلامي، أما علي هارون والذي كان يشغل منصب وزير حقوق الإنسان فهو لإثبات البعد البربري في المجلس، وكذلك للتأكيد على ضمان حقوق الإنسان، و علي كافي جاء ليمثل رموز المجاهدين ثم خالد نزار وزير الدفاع ليمثل الجيش أو المؤسسة العسكرية، و بما أن المجلس الأعلى للدولة جاء وليد تفكير المجلس الأعلى للأمن فإنه طبقا لنص المادة 162 من الدستور الجزائري أن مهمته تنحصر في تقديم الآراء في القضايا المتعلقة بالأمن الوطني لرئيس الجمهورية [4].

---

[1] في إحدى المناظرات التلفزيونية قال الدكتور سعيد سعدي للدكتور عباسي مدني لن نتركك تصلون للحكم ! و بنوع من السذاجة السياسية رد الشيخ على الكهل الشاب : لستم الشعب حتى تمنعوننا من الوصول إلى الحكم !، أنظر: إبراهيم قار علي :**جريدة السفير** ، بتاريخ 25 جوان إلى 01 جويلية 2001 – العدد 57 ،ص 06 .

[2] محمد العباسي، **مرجع سابق**، ص 224

[3] حسب المادة 162 من الدستور 89 يقوم المجلس الأعلى للأمن بدور استشاري ، يقوم آراءه و ملاحظاته حول كل المواضيع الأمنية التي لها علاقة بمختلف النشاطات الوطنية و الدولية ، يحدد الأهداف في مجال أمن الدولة و تقدير الوسائل والشروط و الإجراءات التنسيق والتشاور .

[4] محمد العباسي: **مرجع سابق**، ص 224.

و ما يمكن قوله عن الفترة التي كان فيها بوضياف رئيسا للمجلس الأعلى للدولة و طريقة تكليفه بالأخذ بزمام الأمور أنها مشهد من مشاهد سيطرة العسكريين على السلطة و كان أهم ما ميز سياسة بوضياف أمران أساسيان : [1]

**الأول** : مقاومة الفساد في الداخل وفتح الملفات القديمة و الحد من تدخل العسكريين في السلطة.
**الثاني** : عزمه على وضع حد لمشكلة الصحراء الغربية مع المغرب و عدم السماح بتورط الجزائر في أعمال عسكرية أو تهريب للأسلحة، وإعادة العلاقات مع المغرب إلى ما يقتضيه حسن الجوار ويساعد على إقامة اتحاد المغرب العربي الكبير و لذلك لم يطل الأمر بالرئيس بوضياف على كرسي الرئاسة، فقد أغتاله الملازم " لمبارك بومعرافي [2]. في 29 جوان 1992 في عنابة، ثم أحاط الغموض بهوية القاتل و دوافعه لاسيما بعد رفضه الرد على أسئلة رئيس المحكمة، على الرغم من أنه كما يقول لديه حقائق لم يكشف عنها أمام قاضي التحقيق لكنه أبلغ هاته الحقائق للسيد " يوسف فتح الله" رئيس الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان و أكد أنه كان العضو الوحيد في لجنة التحقيق الذي يثق فيه ، لكن المفاجأة أن " يوسف فتح الله " قد اغتيل هو الآخر في 1994 فغاب من كان يعلم حقيقة قضية اغتيال الرئيس محمد بوضياف ، وفي 02 جويلية 1992 يتولى علي كافي رئاسة المجلس الأعلى للدولة، و يعلن بعدها عن بداية المشاورات مع التشكيلات السياسية في إطار جولات الحوار الوطني بغياب جبهة التحرير الوطني و جبهة القوى الإشتراكية و لكن موجة العنف لم تتوقف وزاد الوضع تردديا، و في 30 جانفي 1994 تنتهي ولاية المجلس الأعلى للدولة ليعين المجلس الأعلى للأمن وزير الدفاع اليامين زروال رئيسا للدولة [3].

### الفرع الثالث: اليامين زروال ومرحلة العودة إلى بناء المؤسسات الدستورية

انزلقت الجزائر بسرعة مذهلة نحو منحدر العنف والصراعات الوطنية و الدينية و العرقية حتى كاد الأمر يصل إلى ما يشبه الحرب الأهلية فقد تداخلت الصراعات و اختلطت الأوراق و سيطرة الرغبة في

[1] أحمد مهابة : **عبد العزيز بوتفليقة و المهمة الصعبة** ، تقارير دورية السياسة الدولية .

[2] **مبارك بومعرافي** : درس في مدرسة الأشبال بالقليعة مثل عدد الضباط و بعضهم كانوا من دفعته و قد تورطوا في قضايا إرهاب ، و كان كل هؤلاء الضابط تلاميذ علي جدة عضو مجلس الشورى للجبهة الإسلامية للإنقاذ المنحلة ، وقد استنتج العدالة أن الفعل معزول لكن اللواء نزار يطرح سؤالا ، هل يمكن استبعاد المسؤولية الإسلامية نهائيا ؟ و يبرر تساؤله بأن الذين اغتالوا بوضياف هم من اغتالوا بن حمودة عبد الحق و حاولوا اغتياله مرتين و هو يقصد أفراد الجماعة الإسلامية المسلحة " الجيا " – أنظر، **مذكرات اللواء خالد نزار**، ص 234 .

[3] رشيد بن يوب : **دليل الجزائر السياسية**، ط1، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ،وحدة الرغاية، الجزائر، 1999 ص 16.

الاستئصال الكامل للخصوم، وأفرزت تلك الصراعات قوى هي أقرب إلى المافيا و العصابات التي حققت من وراء المأساة أرباحا و مكاسب هائلة في مختلف المجالات.

و من هنا أصبح الشعب الجزائري بكل فصائله و فاعليته السياسية يلح على الرئيس زروال لإيجاد المخرج من المأساة و وضع حد لمسلسل العنف أيا كان مصدره[1]، و لعل الرئيس زروال قد ركز على ضرورة استمرار سيطرة النظام الحاكم على مقاليد الأمور إلى حين توفر البديل الجماعي الملائم طالما أن الأحداث اثبتت و بما لا يقبل الشك الحاجة الملحة إلى الدولة وقدرتها على ضبط المتغيرات الحاصلة، بغية جعل عملية التحول تمر بأسلوب سلمي، وقد تم تبني الخيار الثلاثي الأبعاد لمواجهة الأزمة الجزائرية فقد صرح بأن " مكافحة الإرهاب " ستكون من مهمة رجال الأمن و الجيش "الذي تداخل في المسؤولية مع مؤسسة الرئاسة" من جهة، و مهمة الاقتصاد تتكفل بها حكومة رضا مالك و" من بعدها حكومة سيفي " من جهة ثانية، و مهمة الحوار الوطني يديرها رئيس الدولة و مستشاره من جهة ثالثة، و على الرغم من مقبولية هذا الخيار كما يتبدى للمتتبع لأول وهلة إلا أن ما تعانيه الدولة الجزائرية من فقدان لشرعيتها المستمدة من الثورة الجزائرية فضلا عن ما سيأتي به الوقت من زيادة تأثير لمؤسسة الجيش علاوة على عدم الثقة بمسعى الحكومة المقترن بالتعسف و لاسيما بعد حل الإنقاذ [2] .

و إذا كان زروال قد اكتسب عندما انتخب بطريقة ديمقراطية في 16 نوفمبر 1995 و بذلك أصبح رئيسا شرعيا للبلاد قوة أكثر ممن سبقوه على كرسي الرئاسة و حصوله على إجماع في برنامجه الانتخابي، كانت أولوياته إعادة الأمن و السلم و بناء مؤسسات الدولة و القطيعة مع النظام السابق، و استطاع استكمال البناء المؤسساتي بعد الفراغ الدستوري الذي أحدثه حل المجلس الشعبي الوطني و استقالة بن جديد بإجراء الانتخابات التشريعية – تنصيب مجلس الأمة – الانتخابات المحلية – وبذلك إعادة للدولة هيبتها و موقعها الدولي و تحسن الوضع الأمني.

إن الظروف الاستثنائية التي شهدتها الجزائر سنوات 1995-1996-1997 و المهام والمسؤوليات المصيرية و القرارات الحاسمة جاءت بنتائج انعكست سلبا على طموحات الرئيس في مواجهة الأزمة الاقتصادية [3]، ويرى بعض المحللين أن الرئيس زروال كوزير للدفاع يبقى واجهة للجيش تتأثر بما يجري فيه من تنافس أو تيارات أو مراكز للقوى، و يستدلون على ذلك بإحالة مجموعة من أهم الرتب

[1] أحمد مهابة: **الجزائر بين المشكلات الداخلية و التدخلات الخارجية**، تقارير ، ص 135 .

[2] منعم العمار: **مرجع سابق**، ص 89 .

[3] رشيد بن يوب : **مرجع سابق**، ص 16 .

العسكرية إلى التقاعد و إحلال غيرهم محلهم في سرية و هدوء، و كان ذلك في شهر جوان 1996 و كان الجنرال خالد نزار رئيس الأركان قد أحيل على التقاعد وحل محله خصم له هو الجنرال العماري و أصبح لكل القطبين العسكريين اتباع و مؤيدون [1] ،وما زاد الطين بلة هو تعيين مجموعة من المستشارين كالجنرال "محمد بتشين" وما إلى ذلك من ردود الفعل التي صدرت و خاصة من طرف وزير الدفاع السابق " خالد نزار " الذي اعتبر نفسه مدافعا عن المؤسسة العسكرية لأنه بدونها لما تمكن بعض الذين يرفعون أصواتهم الآن الكلام على حد قوله، و كان الرئيس زروال قد انتقد خالد نزار بأنه لا يمكن لأحد أن يعطي نفسه حق الحديث نيابة عن مؤسسات الدولة، إذا لم يكن مؤهلا قانونيا و شرعيا لذلك، وقد ذكرت صحيفة " الوطن " الجزائرية في مقال افتتاحي لها " أن تبادل الانتقادات بين زروال و خالد نزار يعكس انقسامات سياسية في قيادة الجيش " [2]. وكانت المحصلة لهذه الاختلافات و الخلافات بين القيادات العسكرية و الرئيس زروال سواء ما ظهر منها و ما بطن، كانت هي الباعث الدافع لتقديم استقالته في خطابه الموجه إلى الأمة يوم 11 سبتمبر 1998 حين أعلن عن إجراء انتخابات رئاسية مسبقة قبل نهاية شهر فيفري 1999 و عن نيته في عدم الترشح مع تأكيده على استمراره في أداء مهامه الدستورية إلى غاية انتخاب الرئيس الجديد، وبقدر ما كان يركز على مبادئ الديمقراطية و ضرورة ترسيخها و التناوب على السلطة كان غامضا و متحفظا في الإشارة للأسباب و الدوافع التي أجبرته على اتخاذ القرار المفاجئ[3]. الرئيس الذي استقال مرتين: الأولى عندما اختلف مع الرئيس الشاذلي و الثانية عندما كان سفيرا في رومانيا لم يكن يقبل الضغوط أيّن كان مصدرها، واستقالته المفاجئة بمثابة صفعة لحزب التجمع الوطني الديمقراطي الذي تبنى برنامج الرئيس وكان مفترض أن يكون مرشحه في الرئاسيات المقبلة. لولا أن اليامين زروال كان دوما صريحا بأنه رئيس كل الجزائريين رغم إصرار قيادة الحزب واعتبارها أن الحزب هو حزب الأغلبية الرئاسية مستفيدة من الموقع الذي يحتله الرئيس، ولربما كان هذا الموقف بمثابة

[1] أحمد مهابة : **مرجع سابق**، ص 138.

[2] أحمد مهابة : ع : بوتفليقة والمهمة الصعبة ، **مرجع سابق**، ص 202 .

[3] رشيد بن يوب **مرجع سابق**، ص 17 .

تأكيد على رفض الرئيس الذهاب في هذا الخط و العودة إلى الخيار الشعبي المهم أن قرار اليامين زروال بالاستقالة جاء في ظروف تشهد فيها الجزائر تطورات على كافة المستويات ومؤسسات لا تزال هشة[1].

[1] رشيد بن يوب : الدليل السياسي للجزائر ، **مرجع سابق**، ص 17 .

# الفصل الثاني:

# الرهانات الجديدة للسياسة الخارجية الجزائرية

## المبحث الأول: التحديات الجيوسياسية الإقليمية والدولية للسياسة الخارجية الجزائرية وموقفها

حتى نتتبع مدى نجاعة السياسة الخارجية الجزائرية وثبوتها تجاه المنطقة العربية علينا الوقوف أولا على الدور التاريخي الذي لعبته السياسة الخارجية الجزائرية في العديد من القضايا العربية المهمة وهو الدور والموقف الذي لطالما كان انعكاسًا لمبادئها الثابتة، نحن هنا في صدد التكلم على محطة تاريخية مهمة تعرف بالعصر الذهبي للسياسة الخارجية الجزائرية،ويمكن أن نحدد تلك الفترة ما بين بداية السبعينات وحتى نهاية الثمانينات، وذلك بفضل الدور الفعال والنشط التي قامت به الجزائر تجاه العديد من القضايا المحورية على المستوى العربي– الإفريقي وأيضا على المستوى العالمي.

### المطلب الأول: السياسة الخارجية الجزائرية في ظل القطبية الثنائية

منهجيا للوصول إلى استنتاجات تتجاوز الخطاب السياسي وكذلك طبيعة السياسة الخارجية التي تخضع أحيانا إلى مبادئ ضمنية يصعب تحديدها، ينبغي الانطلاق من معطيات موضوعية تعكس التوجهات الحقيقية لهذه السياسة قصد الوصول إلى تحليل سليم لها، من هنا تبدو أهمية دراسة هذه العوامل الموضوعية لتبيان العلاقة التي تربط برنامج السياسة الخارجية بالنشاط السياسي والدبلوماسي الذي هو تنفيذ لهذا البرنامج، ولعل هذه العوامل الموضوعية لها ارتباط وثيق بالمبادئ و الأسس و الثوابت التي تبنتها الدولة الجزائرية منذ الاستقلال وحتى قبله، و التي أدرجت بصفة منطقية في المواثيق و الدساتير الرسمية للدولة الجزائرية و التي نصت على أن السياسة الخارجية الجزائرية مرآة عاكسة لسياستها الداخلية وهي تستهدف أساسا خدمة المصالح العليا للشعب الجزائري وثورته مع السهر على مقتضيات الأمن و الدفاع عن السيادة الوطنية [1]، واختيارها لمجتمع اشتراكي قائم على الاستقلال الوطني و العدالة الاجتماعية و المساواة بين المواطنين و النهوض بالإنسان و مكافحة التخلف، يحدد تصورها للسياسة الخارجية. فالجزائر تسعى لدعم التضامن في الكفاح ضد الإمبريالية و الاستعمار قديمة وجديدة [2]، و لهذا فإن جهودها تندرج في إطار الدعم الغير مشروط للشعوب المكافحة في سبيل تحريرها الوطني و احترام حقها في تقرير

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية : الجمعة 3 شعبان 1396، ص 934

[2] M'hamed yousfi . le pouvoir (1962-1978) Alger entre " prise national d'édition et de publicité » P119 la politique extérieure de l'Algérie a travers la charte Nationale .

مصيرها و الاستقلال، و تواصل الجزائر كفاحها المستميت لإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد و علاقات دولية تضمن لكل الدول حق المساهمة في تسوية المشاكل المطروحة في هذا العصر[1] .

**الفرع الأول: العالم الثالث و سياسة الجزائر الخارجية**

إن الجزائر تتضامن مع كل شعوب آسيا و إفريقيا و أمريكا اللاتينية من أجل استقرارها سياسيا و تعزيزا لاستقلالها وتطورها الاقتصادي و الاجتماعي ، وبهذا الصدد فهي لم تدخر جهدا في المساعدة الملموسة لمن يكافح في سبيل حريته " قوى القارات الثلاث " وفي حركة تكافلية حول أهداف مشتركة لفرض الاحترام و ضمان حقوق الشعوب [2].

هذا التضامن الذي عبرت عنه الجزائر مرارا مع دول العالم الثالث وكفاحها التحرري يأخذ أصله من القيم المثالية للثورة الجزائرية من أجل الحرية، الاستقلال ، وكفاح الإمبريالية و الاستعمار[3].

إن دول العالم الثالث هي المواطن التي تجري على أديمها الحروب و المؤامرات والانقلابات التي تدبر من الخارج، و هي التي يدور فيها الصراع العنيف الرامي إلى السيطرة على أرجاء المعمورة و هكذا صارت الموقع المفضل الذي تندلع وتحتدم فيه كبريات الحروب في العالم المعاصر .

إن إحدى المميزات الرئيسية لهذا العصر تكمن في التناقض الجوهري بين قوات العدوان الإمبريالي من جهة، و حركة تحرير شعوب العالم الثالث من جهة أخرى، لهذا السبب كانت الجزائر تدعوا إلى إقامة سلام دائم على الأسس الديمقراطية المبني على بعث المشاورات و فتح قنوات الحوار بين الدول الكبرى المصنعة و بلدان العالم الثالث، حيث تكافح الجزائر من أجل إقامة استقلالها و تحررها الاقتصادي والاجتماعي، و لعل الانتصار في هذا الكفاح يتوقف على ممارسة السيادة التامة و الكاملة على الثروات الطبيعة، فتأميم الموارد الوطنية مع وسائل استغلالها هو الشرط الضروري لكل تنمية مستقلة وكل كفاح جاد ضد الاستعمار الجديد، و ذلك أنه يتيح الاستفادة العادلة من خيرات البلاد ويمكن من إقامة القواعد السليمة لعملية التنمية المستقلة، وأمام خطورة المشاكل التي تواجه دول العالم الثالث بصرف النظر عن اختلاف الأنظمة السياسية لها، فإن الجزائر شعرت بهاته الخطورة و دعت إلى ضرورة تنظيم صفوفها و توحيد جهودها لتكوين جبهة مشتركة ضد سياسة الاستغلال و النهب التي تعانيها، وبذلك أصبح العالم

[1]Nicole – G. La charte National Algérienne , la politique extérieure . 27 Juin 76.
[2]M'hamed Yousfi : OP.CIT P.119
[3] M'hamed Yousfi . OP CIT P.119

الثالث يدرك مدى قوته و يعي مدى قدرته على نيل النصر الذي يسعى لتحقيقه بفضل التضامن في الكفاح، و تلك ظاهرة سياسية جديدة تكتسي أهمية قصوى[1].

فالانتصارات التي أحرزت عليها شعوب الهند الصينية و استقلال الشعوب الإفريقية التي كانت تحت الاحتلال البرتغالي، و التقدم الكبير الذي حققته الشعوب العربية و الشعب الفلسطيني على وجه الخصوص في مكافحة الصهيونية، و التدابير الثورية التي اتخذتها الدول الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للبترول و تشكيل هيئات البلدان المنتجة للمواد الأولية واستعادة كثير من البلدان لثرواتها الوطنية تبرز كلها بوضوح أن الانطلاقة التحررية للعالم الثالث قد أصبحت قوة جبارة تغير على مر الأيام أكثر فأكثر طبيعة العلاقات الدولية [2] .

**الفرع الثاني: حركة عدم الانحياز و سياسة الجزائر الخارجية .**

إن تضامن الجزائر مع بلدان العالم الثالث في كفاحها التحرري نابع من المثل العليا للثورة الجزائرية المتجسدة في الحرية و الاستقلال و مناهضة الإمبريالية و هو يشكل أحد المقومات الرئيسية لسياستها الخارجية كما أنه امتداد لاختيارها المتمثل في عدم الانحياز.

إن حركة عدم الانحياز التي هي وليدة الشعور بما تتسم به العلاقات الدولية من نقائص واختلال في التوازن تزداد قوة يوما بعد يوم، وهي بالإضافة إلى التزامها بقضية العدل و السلام تتيح للبلدان الصغيرة تحمل نصيبها من المسؤولية في تدبير الشؤون الدولية، فعدم الانحياز هو التعبير عن إرادة الجزائر في الاستقلال التام عن كل قوة أجنبية و هي تجسيد للكفاح من أجل الحرية و تحديد سياستها الداخلية و الخارجية بالموازاة مع مصالح شعوبها و أفكارهم التي تقود مسارها على المستوى الدولي [3].

لقد كان عدم الانحياز ميلا تلقائيا من جانب الجزائر، من حيث أن حرب التحرير الوطنية التي خاضها الشعب الجزائري في سبيل استعادة استقلاله قد انتشرت في انسجام تام مع تبلور مبادئ و أهداف سياسة عدم الانحياز، و جبهة التحرير الوطني قد وجدت في باندونغ المنبر الأول المتعدد الأطراف الذي أسمعت منه صوت الثورة الجزائرية و من هذا المحفل تعالت أصداء التضامن معلنة عن ميلاد سمعة

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية : مرجع سابق ، ص 235 .

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية : مرجع سابق ، ص 935 .

[3] Nicole Grimaud, la charte Nationale Algérienne : Politique extérieure le 27 Juin 1976 .

دولية أكثر اتساعا و في بلغراد اتخذت الجزائر مكانها بين البلدان المؤسسة لحركة بلدان عدم الانحياز، و قبل ذلك كانت قد أعلنت عن بطلان القرار القاضي بإدراج الإقليم الجزائري في المساحة الجغرافية الإستراتيجية لمنظمة الحلف الأطلسي مبنية بذلك إرادتها في عدم الانضمام إلى منطق الكتل وما يقتضيه من مجابهات قبل أن يصير مثل هذا الموقف السياسي بالذات قائما كمعيار لعدم الانحياز عام 1961 [1].

وعدم الانحياز بالنسبة للجزائر أيضا اختيار أساسي موجود في جميع النصوص الإيديولوجية للثورة و الميثاق الوطني و الدستور يقران مدى تمسك الجزائر بهذا الاختيار و يعكسان مساهمتها في صيغته الأصلية و في تعميق مفاهيم عدم الانحياز و تعزيز مكانة و دور حركة البلدان غير المنحازة في الساحة الدولية، فمساندة كفاح الشعوب من أجل ممارسة حقوقها في تقرير المصير و الاستقلال مثل قضية تحرير فلسطين و قضية نضال الشعب الصحراوي و تدعيم الاستقلال السياسي بالاستقلال الاقتصادي و إعطاء السيادة معناها كاملا، التي ما فتئت حركة عدم الانحياز تعمل من أجلها كانت أيضا تمثل إحدى ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية، وفي هذا الصدد فإن حركة عدم الانحياز من خلال جلساتها في قمة الجزائر 1973 قد صاغت رؤية جديدة، جادة و متناسقة لمتطلبات ووسائل الحوار بين الشمال والجنوب في سبيل إعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية الدولية و إقرار تعاون من أجل التنمية [2].

لقد وضعت حركة عدم الانحياز الأصبع على القضايا البنيوية و الظرفية لحالة الاضطراب السياسي و الاقتصادي الذي يسود العالم المعاصر، و إن عملها من أجل إحداث تحول نوعي في العلاقات الدولية في أبعادها الشاملة منها والإقليمية يتم في إطار جماعي تكون فيه المساهمات الفردية للدول الأعضاء كفيلة بأن تجعل من الأنشطة التي هي موضوع تشاور، و التي تجري بصورة جماعية محل فائدة مطردة و الجزائر تضطلع بالتزاماتها في هذا المضمار عن قناعة و إيمان، ذلك أن عدم الانحياز يمثل المصدر الذي تستمد منه سلوكها على الصعيد الدولي [3] وهي أصدق تعبير عن سياسة الاستقلال الوطني [4].

---

[1] أحمد طالب الإبراهيمي : **من أجل إنسانية متحدة ضمن نظام جديد للسلم و التقدم** ، المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية، العدد 3 ،الفصل الثالث ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1986 ، ص 16 .

[2] أحمد طالب الإبراهيمي ، **مرجع نفسه**، ص 16 .

[3] أحمد طالب الإبراهيمي ، **مرجع سابق**، ص 18

[4] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية : **مرجع سابق** ، ص 935 .

**الفرع الثالث: سياسة الجزائر الخارجية على الصعيد العالمي**

إن منظمة الأمم المتحدة تمثل بالنسبة للبلدان غير المنحازة إطار ملائما تساهم ضمنه في تقوية أسباب الأمن في العالم و في إقامة التوازن العادل الذي يفتقر إليه نظام العلاقات الدولية [1].

تتمسك الجزائر على الصعيد العالمي بالعمل على تجسيد المثل العليا للأمم المتحدة و هي تفعل ذلك بتطوير علاقات صداقة و تعاون مع عدد متزايد من الدول و بإدراج أعمالها هذه في إطار احترام مبادئ القانون الدولي المعاصر، ومن منظور السلم والتعايش المنسجم مع الشعوب ، وإن تعزيز فعالية منظمة الأمم المتحدة بتطبيق الديمقراطية في مجال تسييرها، و بتحريك مجلس الأمن حيال قضايا المساس بالأمن و السلم الدوليين ليحتل مكانة هامة ضمن انشغالاتها، ثم أن الجزائر أرادت أن تشارك في جميع الجهود الرامية إلى الانطلاق في مسيرة لنزع السلاح و خاصة منه النووي و في إقرار الأمن الجماعي لصالح كل الشعوب و في مناطق العالم كله [2].

إن الجزائر دولة تسعى للسلام تريد تقوية علاقات الصداقة مع كل دول العالم، مع الدول الصناعية تبحث عن إقامة علاقات صداقة مثمرة مبنية على الاحترام و السيادة و عدم التدخل في الشؤون الداخلية و التوازن في المصالح [3] .

أما مع البلدان الاشتراكية فإن سياسة التعاون ما فتئت تنمو وتتوسع في جميع الميادين و المجالات، وقد أعطت التجربة التنموية الجزائرية السريعة لهذه السياسة التعاونية إمكانيات جديدة، لاسيما وهي تنطلق في الكفاح المشترك ضد الاستعمار و الإمبريالية، وتواصل الجزائر في مخطط واسع عملها بكل حزم و نشاط من أجل تعزيز أواصر التضامن بين القوى التقدمية لبلدان العالم الثالث و القوى الديمقراطية في البلدان الغربية و كل القوى الاشتراكية في العالم [4] .

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية : **مرجع سابق** ،ص 935 .

[2] أحمد طالب الإبراهيمي: **مرجع سابق** ، ص 18

[3] Nicole –G- la charte National Algérienne. la Politique Extérieure algérienne OP – CIT

[4] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية : **مرجع سابق**، ص 938 .

أما عن التعاون مع أوربا فقد أكدت الجزائر على أنه يمكن أن يأخذ أبعادا واسعة إذا ظهرت ليونة لبعض الدول في إقامة علاقات من نوع جديد والتخلي على الطرق السابقة التي أظهرت فشلها، بناءا على هذه الفكرة، التعاون مع أوربا يمكن أن يفتح آفاق واعدة تتجاوز الأطر الثنائية لاكتساب أبعاد طويلة المدى [1]، وفي هذا المنظور فإن العمل في نطاق البحر المتوسط يقتضي تحديد أهداف التعاون الجهوي بدقة و إقامة إطار تضامني مع التيارات التقدمية في البلدان الأوربية الغربية و التي تأكدت مواقفها المعادية للإمبريالية علنا [2] .

إن التقدم الحاصل في الاقتصاد العالمي و الانطلاق المتواصل للثورة العلمية و التقنية مثل التقدم للحركات التحررية الوطنية و الاجتماعية تخلق دون شك أوضاع جديدة، أنماط تفكير جديدة، توازن لمسار دائم في هذا العالم يجب أن نطبع عملنا و نتخيل نماذج جديدة للنضال، الكبوت السياسي كان يبدو أبدي لكن الأحداث تسارعت بصفة تلقائية بفعل انتفاضات الشعوب التي لا تتردد في بذل كل التضحيات لفرض المستقبل الذي ترتضيه [3].

و هكذا يتبين أن الجزائر تخوض كفاحا طويل الأمد متعدد الأشكال يتطلب إرادة صلبة و نفاذ بصيرة، وتعني أن يشمل هذا الكفاح المجالين الخارجي و الداخلي لأنهما أصبحا متلازمين بحيث أن مضاعفة الجهود في أحدهما لا تكون ناجعة إلا إذا رافقتها جهود متواصلة في المجال الآخر.

و في إفريقيا تفي الجزائر بكل التزاماتها من أجل إنجاز الوحدة الإفريقية و أهداف استكمال تحرير القارة و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية لشعوبها و تثبيت منظمة الوحدة الإفريقية التي تشكل بوتقة التضامن الإفريقي. أما في قضية الصراع الذي تخوضه إفريقيا ضد العنصرية و ضد هيمنة نظام بريتوريا العنصري على ناميبيا و على كامل المنطقة الجنوبية للقارة فإن الجزائر تضطلع بمسؤولياتها وتقف وقفة حزم و عزم إلى جانب حركات التحرير الوطني و دول المواجهة، أما عبر العالم الإسلامي فإن الهوية الحضارية تدفع على الأمل في التعايش بين الشعوب وعلى التعبير المطرد عن التضامن الفعال مع الشعب الفلسطيني كعمل جماعي من أجل الحفاظ على حرمة و إشعاع البقاع المقدسة ومن أجل تحرير القدس التي تضم هذه

[1] Nicole –G – OP.CIT .

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية : **مرجع سابق** ، ص 938 .

[3] Nicole –G . La charte Nationale Algérienne – OP.CIT .

المقدسات، والجزائر تكد و لا تألوا أي جهد من أجل إنهاء الصراع بين العراق و إيران وتسوية الخلافات بينهما تسوية سلمية[1].

## المطلب الثاني: تحديات السياسة الخارجية في الجوار العربي

لطالما تشبثت الجزائر بمبدأ مساندة الحركات التحررية ودعم حق الشعوب في تقرير مصيرها باعتبارها قضية عادلة لا يجب إنكارها ولا التغاضي عنها، وقد قدمت الجزائر دعما كبيرا للقضية الفلسطينية ماديا ودبلوماسيا متخذة بذلك مقولة رئيسها آنذاك هواري بومدين "الجزائر مع فلسطين ظالمة أو مظلومة" كمبدأ أساسي.

### الفرع الأول: مساندة حق الشعوب في تقرير مصيرها

يتجلى هذا الدعم من خلال المحافل الدولية التي قادتها الجزائر وأكدت فيها على عدالة القضية الفلسطينية على غرار مؤتمر القمة العربية 1973 أو منظمة الوحدة الإفريقية وحركة عدم الانحياز بالإضافة أيضا إلى الدور الجزائري على مستوى الأمم المتحدة،[2] بنفس الدعم وانطلاقا من نفس المبادئ نجد الجزائر تدعم قضية الصحراء الغربية باعتبارها قضية تصفية استعمار، وينبغي الإشارة هنا إلى أنّ مساندة الحركات التحررية في العالم لا يتناقض مع المبدأ الأساسي للجزائر المتمثل في عدم التدخل كونه يجري تطبيقه فقط في حالة الشعوب الواقعة تحت الاستعمار.

ولعل من أبرز الأدوار الإيجابية التي لعبتها الدبلوماسية الجزائرية؛ تسوية النزاع والتقاتل بين الفصائل الفلسطينية الذي نشب في مارس 1983 داخل منظمة التحرير الفلسطينية، مباشرة عقب انتخاب قيادة فلسطينية في الدورة 16 للمجلس الوطني الفلسطيني المنعقدة بالجزائر بين 14-1983/02/12، فقد أكدت الجزائر على ضرورة تحقيق الوحدة الوطنية بين الفصائل الفلسطينية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية،[3] بعد أن احتدم الصراع بين الفصائل الفلسطينية عام 1985 ليمتد إلى الدول المجاورة في ما

---

[1] أحمد طالب الإبراهيمي : **مرجع سابق** ، ص 19 .

[2] بن بابا علي توفيق: **إدراك الرئيس هواري بومدين لقضايا الأمة العربية**، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، 2000 ، ص ص 184-186.

[3] مصطفى بوطورة: **الجزائر وحركات التحرر العالمية، نموذج العلاقة مع قضية فلسطين**، جريدة صوت الأحرار الجزائرية، نقلا عن محاضرة ألقيت من طرف الدكتور مصطفى بوطورة سفير مستشار بوزارة الخارجية في الملتقى الوطني السادس هواري بومدين المنظم من طرف جمعية الوئام ببلدية حساينية بولاية قالمة يومي 27/28ديسمبر 2014.

سُمّي **بحرب المخيمات الفلسطينية في لبنان**، التي جرت إبان الحرب الأهلية اللبنانية، [1]لتتدخل الجزائر بقوة عن طريق مساعٍ حميدة من أجل بث الثقة بين مختلف الفصائل بعد ذلك، وتوجت هذه المساعي بانعقاد الدورة 18 للمجلس الوطني الفلسطيني بالجزائر العاصمة 25/20 أبريل 1987 (دورة الوحدة الوطنية وصمود المخيمات ونضال الأرض المحتلة) التي أكّدت في بيانها الختامي على دعم وترسيخ الوحدة الوطنية الفلسطينية وأنّ منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني، كما أكد البيان على العلاقات الوطيدة بين الشعب الفلسطيني وبقية الدول العربية، خاصة لبنان، الأردن، والعراق[2]،ولم تكتف الجزائر بحل هذا النزاع، بل واصلت مساعيها لصالح فلسطين، والتي توجت بانعقاد الدورة 19 غير العادية للمجلس الوطني الفلسطيني بالجزائر 15/12 نوفمبر 1988 التي تم فيها إعلان قيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس يوم 1988/11/15، وكذلك بالتأكيد على الدعم الشعبي والرسمي للجزائر للانتفاضة الفلسطينية الأولى التي اندلعت عام 1987، والتي قادتها منظمة التحرير الفلسطينية كممثل رسمي وحيد للشعب الفلسطيني[3].

**الفرع الثاني: الوساطة الجزائرية في حل بعض الأزمات العربية**

**1. الوساطة الجزائرية في تسوية النزاع العراقي– الإيراني1975**

أحد أبرز أمثلة عن نجاح الدبلوماسية الجزائرية تمثل في تلك الوساطة التي قادتها بين العراق وإيران عام 1975، حيث استطاعت أن تقرب وجهات النظر بين شاه إيران آنذاك محمد رضا بهلوي والرئيس العراقي صدام حسين حول مسألة الحدود (مسألة شط العرب) أسفر ذلك عن توقيع اتفاقية سلام بين الطرفين في 16 مارس 1975 والمعروفة باتفاقية الجزائر، رغم أنّ هذا الاتفاق لم يدم سوى خمس سنوات أين انتهاكه من قبل الطرفين اللذين دخلا في حرب من 1980 إلى غاية 1988 [4].

في الحقيقة الوساطة الجزائرية في حل النزاعات بالطرق السلمية تبقى هي السمة البارزة في السياسة الخارجية الجزائرية، فبالإضافة إلى الوساطة بين إيران والعراق نجد أيضا دور الوساطة الجزائرية في حل أزمة

---

[1] **نفسه.**

[2] محمد رضا بوقيرة : **السياسة الخارجية الجزائرية 1979–1992** ، معهد أبحاث الدراسات الأوروبية ، المملكة المتحدة: جامعة سالفورد ، يونيو، 1999، ص 173-176.

[3] محسن محمد صالح: **منظمة التحرير الفلسطينية والمجلس الوطني الفلسطيني**، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،2014، ص 305

[4] محمد بوعشة: **الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي**، دار الجيل،الجزائر، 2004، ص 133.

احتجاز الرهائن الأمريكيين من قبل إيران بين عامي 1979 و1981، هذا دون أن ننسى دور الوساطة الجزائرية في إفريقيا على غرار الوساطة الجزائرية في النزاع الإثيوبي- الإيريتري وأيضا الوساطة الجزائرية في النزاع المالي[1].

بالإضافة إلى الدور الجزائري في حل النزاعات بالطرق السلمية وإلى الدعم الذي قدمته للحركات التحررية في العالم نجد أيضا دعواتها المتكررة -إلى يومنا هذا- في المطالبة بنظام اقتصادي دولي جديد يكون أكثر عدلاً ويراعي مصالح دول الجنوب، تجسد ذلك في مجموعة من القمم على غرار القمة الرابعة لحركة عدم الانحياز بالجزائر يومي 5-9 سبتمبر 1973م، والذي أقر بيانه الختامي بضرورة إقامة نظام اقتصادي دولي جديد، يكون بديلاً للنظام القائم المبني على علاقات غير متكافئة بين الشمال والجنوب [2].ليلقي الرئيس الجزائري هواري بومدين خطابًا تاريخيا دوّل به مطالب الدول النامية، وذلك في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة التي انعقدت يوم 10 أبريل 1974، الذي توج فيما بعد بصدور وثيقتين مهمتين عن الجمعية العامة في 1 ماي 1974م، تمثلت في[3]:

أ- إعلان بشأن إقامة نظام اقتصادي دولي جديد (القرار 3201).

ب- برنامج عمل من أجل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد (القرار 3202).

ومن ثم أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم 3281 لعام 1974م، القاضي بإقرار**"ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول"**الذي مثّل الإطار القانوني للعلاقات الاقتصادية بين جميع الدول، بعد أنارتكز على مجموعة من الأهداف الداعية لضرورة تخفيف الهوّة بين الدول المتقدمة والدول النامية؛ وتعزيز الاستقلال الاقتصادي للدول النامية؛ وإقامة علاقات اقتصادية عادلة تأخذ بعين الاعتبار الفروق بين الدول المتقدمة والدول النامية..الخ[4].

### 2.موقف الجزائر من الأزمة الليبية عام 2011

[1] مسعود بونقطة: **الدبلوماسية الجزائرية في إطار جامعة الدول العربية**، رسالة ماجستير في العلوم لسياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر3، 2010، ص ص 46-48.

[2] معهد الإنماء العربي: **حوار الشمال والجنوب، أسسه ونتائجه**، معهد الإنماء العربي ،بيروت، 1977، ص 55-56.

[3] طالح عيسى: **من مآثر الرئيس الراحل هواري بومدين.. "النظام الاقتصادي الدولي الجديد** ، مجلة الحوار الإلكترونية، نشر في 02- 02 – 2010، الموقع الالكترونيwww. Elhiwar.dz:

[4] جهاد عودة: **علم الإدارة الدولية: البناء التحتي للعلاقات الدولية .**مصر: المكتب العربي للمعارف، 2014، ص ص 50-52

لاحظنا في الأزمة الليبية كيف كانت الجزائر منذ بداية انتفاضة الشعب الليبي تدعوا إلى نبذ كل الأعمال العدوانية داخل ليبيا وضرورة إجراء حوار شامل بين مختلف الأطراف الفاعلة، وفي نفس رفضت كل أشكال التدخل في الشؤون الداخلية الليبية، وتجلى ذلك واضحًا عندما اعترضت الجزائر –بالإضافة إلى سوريا– على قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم 7360 الصادر 2011/03/12 الذي كان بمثابة الشرعنة التي أضفتها الجامعة العربية على التدخل الأجنبي في ليبياإذ أنّ أهم ما جاء في القرار تمثل في دعوة مجلس الأمن لفرض حظر جوي على ليبيا[1].

محددات الموقف الجزائري وتجاه الأزمة الليبية يمكن حصرها في ثلاثة: محدد سياسي، أمني، ومحدد سياسي وهو أنه في حال قبول الجزائر التدخل العسكري في ليبيا فسوف لن يكون هناك ما يمنع من تكرار تجربة التدخل العسكري في الجزائر نفسها (أي أن تلقى الجزائر نفس المصير) إذا ما امتدت الانتفاضة الشعبية إلى الجزائر التي كان من الممكن حدوثها في أي يوم، أما المحدد الأمني فيتمثل في التخوف الجزائري من تلك التداعيات الأمنية التي قد تنجر عن التدخل العسكري والمتمثلة أساسا في انتشار المليشيات المسلحة، تهريب الأسلحة، تقوية الجماعات الإرهابية في المنطقة، مشكلة اللاجئين، المحدد القيمي وهو مرتبط بتلك المبادئ التي تقوم عليها السياسة الخارجية الجزائرية أي عدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام سيادة الدول ولكن يلاحظ بأنّ المحدد الأمني هو الذي يظل مهيمنًا في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الأزمة[2].

إنّ التخوف الجزائري من التدخل العسكري وتأكيدها على الحلول السلمية في حل الأزمة الليبية أثبت صحته، فالتدخل العسكري من قبل الحلف الأطلسي عام 2011 ساهم بطريقة مباشرة في إسقاط نظام القذافي، ولكن أيضا ساهم في انهيار الدولة الليبية التي دخلت في حرب أهلية مازالت مستمرة إلى يومنا هذا، وهو ما كان له تداعيات سلبية على أمن دول المنطقة بفعل حركة اللاجئين، انتشار الأسلحة، تنامي ظاهرة الإرهاب في المنطقة على غرار الاعتداء التي شهدته الجزائر على المركب الغازي في تيغنتورين مطلع عام 2013، وهجوم بن قردان بتونس عام 2015[3].

---

[1] زياد عقل: **الأزمة الليبية من الاحتجاج السلمي إلى التدخل الأجنبي**، ملف الأهرام الإستراتيجي، العدد 196، أبريل 2011، ص45.

[2] عمر فرحاتي ويسرى أوشريف: **تداعيات الأزمة الليبية على الأمن الجزائري**، الدار الجزائرية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2016، ص ص 231-232.

[3] **نفسه**، ص 233.

والمشكل يتمثل في أنه رغم ثبوت فشل مقاربة التدخل العسكري في ليبيا، إلا أنّبعض الدول الغربية مازالت تروج للتدخل العسكري مرة ثانية في ليبيا، ولكن هذه المرة تحت حجة دحر الجماعات الإرهابية (داعش)، وهنا الجزائر مازالت ترفض هذا التدخل وتعمل على إجهاضه وتدعو لضرورة إيجاد حل سياسي بين الفرقاء الليبيين وبناء مؤسسات تكون كفيلة بمواجهة الإرهاب عكس التدخلات العسكرية الأجنبية التي أثبتت تداعياتها مدى فشلها منذ غزو العراق عام 2003.والجزائر مقابل رفضها للحلول العسكرية في ليبيا تبنت مقاربة دبلوماسية لفترة ما بعد نظام معمر القذافي قائمة على ثلاثة مضامين أساسية: الأول يتمثل في ضرورة العمل على دفع الأطراف الليبية دون إقصاء أي طرف مهما كان نحو حوار سياسي يكون كفيلا بوقف الصراعات المسلحة الداخلية، وهو ما يؤدي في النهاية إلى بلورة إستراتيجية وخطة أمنية بين مختلف الفواعل الليبية لمواجهة تنظيم ما يعرف بالدولة الإسلامية(داعش) الذي أصبح يهدد كل دول الجوار، المضمون الثاني وهو أمني مرتبط بضرورة جمع تلك الأسلحة المنتشرة بطريقة شرعية في ليبيا، أما الثالث فيتمثل في أنه بعد نجاح الخطوات السابقة يتم الانتقال إلى إيجاد الأسس والآليات الكفيلة ببناء مؤسسات الدولة[1].

صحيح أنّ الجزائر اتخذت موقفا إيجابيا برفضها لكل التدخلات الخارجية في الشأن الليبي وبدعوتها إلى الحلول السلمية، ولكن ما يعاب عنها هو أنها لم تستطع عام 2011 فرض مقاربتها على القوى الإقليمية والدولية، وذلك رغم أنها تعتبر قوة إقليمية مقارنة بجيرانها ولها دور فعال في المنطقة خاصة في المجال الأمني، وبالتالي ما هو مطلوب من الجزائر هو أن تعمل على فرض مقاربتها على القوى الإقليمية والدولية، فعدم قدرتها على فرض مواقفها ومقاربتها حتى على مستوى إقليمها هو الذي يعزز من الموقف الذي يرى بأنّ السياسة الخارجية الجزائرية في حالة تراجع مستمر وبأنها غير فعالة.

### 3.النزاع السوري

[1] عمر فرحاتي ويسرى أوشريف:**مرجع سابق**، ص ص 231-231.

الحراك الشعبي الذي انطلق في سوريا سرعان ما تحول إلى أعقد نزاع داخلي ''دموي'' نشهده في القرن الواحد العشرين، وذلك راجع لتعدد الفاعلين في النزاع، إذ تحول من نزاع داخلي بين نظام سياسي ومعارضة شعبية مطالبة بالديمقراطية إلى نزاع داخلي ولكن تحركه فواعل إقليمية ودولية متضاربة المصالح تذكرنا بأيام الحرب الباردة التي يبدوا أنها لم تنته مع سقوط جدار برلين عام 1989، حيث مازالت آلياتها مستمرة إلى يومنا هذا. في الحقيقة الحالة السورية في سياق الانتفاضات العربية شكلت الاستثناء من حيث التضارب الكبير في المصالح بين القوى الدولية والإقليمية الذي أدى إلى صدام بين محورين أساسيين في المنطقة كانا قد تشكلا منذ مدة، فبغض النظر عن الأهداف الحقيقية والخلفيات التاريخية لكل محور ولكل طرف داخل المحور الواحد نجد ما يلي: محور أمريكي، سعودي تركي يعمل على إسقاط النظام السوري مهما كلف الأمر، يقابله محور يقف إلى جانب النظام السوري والمتمثل أساسا في روسيا، إيران وحزب الله اللبناني[1].

في هذا السياق نجد الموقف الرسمي الجزائري من الأزمة السورية واضحًا منذ البداية،فهو كما وضحه سفير الجزائر في سوريا "صالح بوشامة" لوكالة أنباء "سانا" السورية يتمثل في رفض التدخلات الخارجية في الشأن السوري، الحفاظ على وحدة الأراضي السورية وضرورة الحوار بين السلطة والمعارضة بالإضافة إلى ضرورة مكافحة الإرهاب،[2] وتبني الجزائر مواقفها من الأزمة السورية وتعمل على تبريره انطلاقا من نقطتين، الأولى هو أنّ ما يحدث في المنطقة العربية عمومًا وفي سوريا خاصة يدخل ضمن إستراتيجية دولية لتقسيم الدول العربية ومنها سوريا، [3]وبالتالي الأمر لا يتعلق بمسألة الديمقراطية وحرية الشعب بقدر ما يتعلق ببقاء الدولة السورية واستمرارها، وفي هذا الصدد نجد خطاب رئيس الجمهورية الجزائري في 2012/04/14 يؤكد بأنّ الديمقراطية لا يمكن أن تفرض من الخارج ، حيث يقول:" إن الشعب الجزائري، على غرار كافة الشعوب المضطهدة، يعلم أن التنمية والديمقراطية لا تأتيه من أية جهة خارجية كانت، بلغت ما بلغت من درجات التطور والديمقراطية. وما يحدث اليوم تحت ذريعة الديمقراطية

[1] مروان قبلان: **الثورة والصراع على سوريا: تداعيات الفشل في إدارة لعبة التوازنات الإقليمية**، مجلة سياسات عربية، ع.18، جانفي 2016.

[2] صادق حجال وهشام الغنجة :**السياسة الخارجية الجزائرية في سياق التحولات الجيوسياسية في المنطقة العربية: بين الثبات على المبادئ وضرورات التكيف، العدد الثالث،مجلة العلوم السياسية والقانون**، المركز الديمقراطي العربي، ماي 2017

[3] صادق حجال وهشام الغنجة ، **مرجع سابق**، ص 19.

واحترام حقوق الإنسان يبقى موضوعا فيه ما يقال. فالديمقراطية مثلها مثل التنمية لا تمنح هبة ولا تستورد مصنعا جاهزا"[1].

أما النقطة الثانية التي يتركز عليها الموقف الجزائري فتتمثل في أنّ الإرهاب هو مصدر التهديد الأول للشعب، بعدما عاناه الشعب الجزائري إبان العشرية السوداء. انطلاقا من هذه التبريرات أو الرؤية الجزائري للوضع السوري يمكن تحديد مضمونين للمقاربة الجزائرية ، المضمون الأول هو الدعوة للحوار الشامل بين مختلف الفواعل السورية وتجنب عسكرة النزاع، المضمون الثاني يتعلق بمكافحة الإرهاب ولكن ينطلق أولا من اعتبار أنّ النظام السوري هو الممثل الشرعي الوحيد للشعب السوري، تجلى ذلك على مستوى الخطابات الرسمية ولكن أيضا على المستوى العملي عندما زار وزير خارجية سوريا "وليد المعلم" الجزائر في 28 مارس 2016 ليقوم بدوره السيد "عبد القادر مساهل"وزير الجزائر للشؤون المغاربية والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية" بزيارة سوريا يوم 04 أبريل 2016.

من خلال تبادل الزيارات الرسمية بين البلدين بات واضحا أنّ الجزائر تعترف بالنظام السوري كممثل وحيد للشعب السوري، وعليه تؤكد على ضرورة التعاون مع النظام لمكافحة القضية الجوهرية بالنسبة لها والمتمثلة في مكافحة الإرهاب في سوريا الذي أصبح يتقوى يوم بعد يوم بفعل الانقسامات الداخلية والصراعات الإقليمية والدولية، فبعد 5 سنوات من الأزمة السورية يثبت الواقع بأنّ الدول التي انتقدت الجزائر وتبنت مواقف مغايرة لموقفها أخطأت في حساباتها وتقديراتها، فاليوم لا شعب سوري آمن ومندمج موجود ولا نظام ديمقراطي تجسد، فما يحدث هو انتشار الإرهاب في سوريا وامتداده في دول المنطقة، تزايد عدد الضحايا السوريين، التمزق الاجتماعي... الخ. وفوضى داخلية قد تدخل دول إقليمية ودولية في صدامات مباشرة وهو ما كان ليحدث لولا التدخلات الخارجية وغياب الآليات السياسية[2].

## المطلب الثالث: السياسة الخارجية الجزائرية خلال أزمة التسعينات وموقف الدول منها

انزلقت الجزائر بسرعة مذهلة نحو منحدر العنف و الصراعات الوطنية والدينية و العرقية، حتى كاد الأمر يصل إلا ما يشبه الحرب الأهلية، فقد تداخلت الصراعات و اختلطت الأوراق و سيطرة الرغبة في الاستئصال الكامل للخصوم، بحيث أصبح من الصعب على المراقب أن يميز بين الجاني و المجني عليه، بعد

[1] صادق حجال وهشام الغنجة: **مرجع نفسه**، ص ص 19-20.

[2] صادق حجال وهشام الغنجة : **مرجع سابق**، ص ص 19-20.

أن انقلب أطراف المأساة على أنفسهم، و أفرزت تلك الصراعات المتداخلة و المتعددة الأطراف قوى هي أقرب إلى المافيا و العصابات وأصبح الشعب الجزائري بكل فصائله و فاعليته السياسية يلح على الرئيس الجزائري " يامين زروال " لإيجاد المخرج من المأساة و وضع حد لمسلسل العنف أيا كان مصدره. و لعل هذا هو الذي دفع الرئيس زروال ليدعو مرة أخرى في تصريحات له يوم 17 نوفمبر 1996 للقضاء على المجموعات الإرهابية التي يعتقد أنها ثمرة مؤامرة تقوم بها قوى أجنبية لم يحددها [1].

مع بداية الأزمة الجزائرية، عرفت المواقف الدولية نوع من الحذر و الترقب في ظروف معقدة اختلط فيها الحابل بالنابل، و منه سارعت الدول إلا انتهاج طريقتين أساستين: محاولة عزل الجزائر بغض النظر على مصالحهم فيها، و الطرف الثاني محاولة فهم الوضع القائم و الدعوة للاهتمام بما يحدث فيها. إلا أنه في آخر المطاف لم تسعى حتى دولة في محاولة المساهمة في حل الأزمة، ربما كان لاعتبارات مصلحية أو لاعتبارها أزمة داخلية، لتتضارب فيما بعد تصرفات الدول إزاء القضية الجزائرية، بحيث تباينت ردود الأفعال و كثرت الأوصاف التي وصفت بها، حيث أن بعضهم وصفها بـ: "الإنقلاب الدستوري"ضد الديمقراطية، سحقا للديمقراطية، مؤامرة أجنبية، وبعضهم الآخر لم يستطع أن يخفي تأييده هذه المحاولة، على الرغم من إقراره الميداني بأنها عملية خطره مجهولة العواقب، و لاسيما أن حل الجبهة الإسلامية كحزب سياسي مرخص بالعمل العلني، دفعها إلى إنتهاج أسلوب العنف المسلح الدموي الذي سقط خلاله الكثير من الأبرياء و أعطى صورة مشوهة للإسلام و قيمه[2].

**الفرع الأول: موقف الدول الغربية من الأزمة الجزائرية**

بعد البحث في خلفيات الأزمة و مساراتها و بعد الدخول في خريطة الصراع السياسي في الجزائر بشكل عام، فإننا سنحاول تسليط الضوء على مواقف الدول من الصراع الداخلي بأبعاده الدولية و الإقليمية.

**1.الموقف الفرنسي**

لقد صدمت الأوساط السياسية الفرنسية بنبأ فوز جبهة الإنقاذ الإسلامية في الانتخابات البلدية، و يبدو أن رد فعل باريس بما هز الضفة الأخرى من حوض البحر المتوسط قد جاء بدرجات متفاوتة، و أحيانا بحسب الوسط السياسي الذي صدر عنهن سواء كان من الحزب الحاكم أو أحزاب المعارضة. و إذا كان " جاك شيراك " رئيس الجمهورية الفرنسي الحالي، و عمدة باريس آن ذاك قد أعلن أنه : " من

[1] أحمد مهابة : **الجزائر بين المشكلات الداخلية و التدخلات الخارجية** ، تقارير السياسة الدولية ، ص 135.

[2] ناظم عبد الواحد الجاسور، **مرجع سابق**، ص 4 .

الضروري إعادة التفكير حول طبيعة المساعدة الاقتصادية التي نمنحها للمغرب العربي". فإن النائب " ألان لاما سور " من حزب التحالف الديمقراطي كان واقعيا في رده، إذ دعا إلى "ضرورة التكيف للعيش مع الأصولية ". أما رئيس الجمهورية "فرانسوا متيرون" فيعلن "بأن كل شعب يعيش في دولة مستقلة، حر في اختياراته [1]" .

وفي الواقع، فإن كانت هذه التصريحات لا تعبر عن أسلوب الدبلوماسية الفرنسية التي امتازت بسياسة المسايرة و التهدئة، مع الحذر الشديد في التعامل مع الأحداث الحساسة ذات التأثير الكبير في المصالح الفرنسية.[2]

**2.الموقف الأمريكي**

و فيما يخص الموقف الأمريكي، فقد عرف النظام الجزائري اتهامات خطيرة من طرف هذا الخير من خلال التقرير السنوي للجنة الوطنية الأمريكية حول وضعية حقوق الإنسان المنشور في 16 مارس 1996.

قام نائب كاتب الدولة للشرق الأوسط و إفريقيا الشمالية بزيارة للجزائر من 18-20 مارس، أين التقى بالرئيس زروال و قدم له رسالة من نظيره " بيل كلنتون " ثم يستقبل من طرف رئيس الحكومة " أحمد أويحيا و نظيره " أحمد عطاف " . ليعرب السيد "روبرت بيلترو " عن دعم بلاده و مساندتها للجزائر من خلال و على حسب تحسين التدريجي للعملية الديمقراطية. و يؤكد أن " المصالحة تمر من خلال حوار كل الجبهات المنددة للعنف "، و يضيف أن " مكافحة الإرهاب لابد أن يكون شامل و أن المعركة ضد الجماعات المسلحة يتم في كل المناطق" ثم يهنئ الجزائر لمشاركتها في قمة " شرم الشيخ" لمكافحة الإرهاب . دون أن يجيب على سؤال حول تواجد ممثلي الفيس بواشنطن( أنور هدام ) .[3]

شهر فيما بعد يظهر هذا المسؤول الأمريكي تفاؤل حذر حول الجزائر أمام لجنة العلاقات الخارجية لمجلس الشيوخ الأمريكي بقوله : " في زحمة الانتخابات الرئاسية، نرى أن التحرر السياسي و الاقتصادي، سيسمح باستقرار الأوضاع على المدى الطويل و قد عبر الجزائريون على ذلك بوضوح باختيارهم صناديق الاقتراع على الرصاص ". و يؤكد أن " التقدم في الانفتاح السياسي لابد أن تكون حقيقية، لا يكفي التعبير عنها " . و يعلن فيما بعد على الدرجة العالية للعنف في الجزائر متهما الجماعات الإرهابية و ما قامت به وحدات الأمن الحكومية من اختراق لحقوق الإنسان.

[1]Guillaume Malaurie , Algérie , la France sous le choc , L'express ( 29 Juin 1990 ) P . 8

[2] ناظم عبد الواحد الجاسور:**مرجع سابق**، ص 47 .

[3] تم لجؤه تحت تغطية المادة 1 من دستور الولايات المتحدة الأمريكية التي تضمن حرية التعبير .

في أرضية الواقع، فقد تم بعد أسبوع من زيارة هاته الشخصية إعادة جدولة ديون الجزائر الخارجية مع الولايات المتحدة الأمريكية و التي تبلغ قيمتها 1 مليار دولار. وكأكبر هدية قدمتها الإدارة الأمريكية للحكومة الجزائرية في نهاية 1996 ، القبض على ممثلي " الفيس " في واشنطن بحجة أن وضعيتهم الإدارية لا تحترم قوانين البلد المستقبل. هته العملية كانت دليل على نمو حقيقي للسياسة الأمريكية تجاه الجزائر، خاصة بعد انتخاب الرئيس زروال [1].

**3.موقف الدول الغربية الأخرى :**

المشاكل السياسية للنظام الجزائري وجو للأمن، لا يشجع في إقامة علاقات عادية مع الدول الأخرى، بما فيها الدول الغربية باعتبارها شريك اقتصادي. من جهة أخرى، عرفت الجزائر زيارة العديد من الدبلوماسيين الغربيين، على سبيل المثال، وزير الشؤون الخارجية البلجيكي الذي أكد على رضاه من المسار الديمقراطي و احترام حقوق الإنسان من خلال زيارته في 28 ماي 1996 .

دول أخرى اهتمت بالجزائر ككندا و ألمانيا، فقد صرح الوزير الكندي للتشاور الدولي في زيارته للجزائر ب 15 سبتمبر 1996 على بعث جديد للعلاقات بين الدولتين ( هاته الزيارة التي رافقتها بعثة قوية لرجال الأعمال الكنديين) ثم يقيم الأوضاع الجزائرية بكونها – الجزائر ليس ببلد المخاطرة و المجازفة – . هذا اللقاء أفرج على خمسة اتفاقيات اقتصادية. من جهته الوزير الألماني للشؤون الخارجية في زيارته الثانية للجزائر ب 14 أكتوبر بعد زيارته في شهر مارس 1996. يعلن على نية البلدين في تكثيف التشاور. السيد " فيبر هو ير " يؤكد على أن زيارته تهدف لإعطاء إشارة للجزائريين حول نوايا ألمانيا في التعامل معها "يمكن للجزائر الاعتماد علينا "، ليذكر الوزير الألماني المواضيع العديدة للتشاور و التعاون الاقتصادي و التي ربطها بالنتائج المسجلة على الصعيد الأمني و تحقيق دولة القانون[2] .

**الفرع الثاني: موقف الدول العربية و الإسلامية من الأزمة الجزائرية**

أما الموقف العربي، فلابد الاعتراف أن مجموع الأنظمة العربية لم تعرب عن أي تعليق حول الصراع الداخلي للجزائر، إلا أنها بقت متربصة للأوضاع و مبادرات السلطات الجزائرية للخروج من محنتها. باعتبار أن كل نظام يبقى معرض لهذا النوع من الأزمات [3]. إلا أنه تم اتهام السلطات الجزائرية لبعض

[1] حسب (APS) التي أكدت في 18 مارس ، أن " من خلال قمة شرم الشيخ " أين شاركت الجزائر ثم فهم أمريكا و تقبلهم لفكرة أن الأزمة الجزائرية أوسع مما كانوا يتصورون بما أنها تلقى الدعم من طهران " .

[2] حجم المبادلات بين البلدين وصل 1,43 مليار دولار سنة 1995 . الوزير الألماني قيم بأنه غير كافي .

[3]Slaheddine Bariki : L'annuaire de L'Afrique du nord P. 430

الدول العربية بتواطئها في تقوية شوكة العنف المسلح و محاولة تغليب الجماعات الإرهابية، هاته الدول و على رأسها السودان من خلال تصدير الثورة الإسلامية أو المغرب لغرض حسابات إستراتيجية متعلقة بموفق الجزائر من القضية الصحراوية .

أما الدول الإسلامية الأخرى، فقد ظهر الموقف الإيراني التي حاولت التأثير في التجربة الجزائرية من خلال مد جسور العلاقات مع التيارات و التنظيمات الإسلامية و خصوصا مع جبهة الإنقاذ، و قد تنبهت الحكومة الجزائرية إلى هذا التحرك – و إن جاء متأخرا – فوجهت تحذير إلى الحكومة الإيرانية، ثم إضطرت فيما بعد إلى تجميد العلاقات الدبلوماسية، ثم قطعها بشكل تام بعد أن تبين تورط إيران في محاولة خلق نموذج مشابه لنموذجها في الجزائر [1] . من جانب آخر، تشير الأنباء إلى تدخل باكستاني في تمديد العون للاتجاهات الإسلامية، و كذلك إلى تصاعد نشاطات الجماعات الأفغانية المسلحة الممولة من طرف جهات عربية، الأمر الذي أدى بالحكومة الجزائرية إلى توجيه التحذير الشديد لتلك الدول.

و على العموم فإن الموقف الدولي تراوح بين الملاحظ و المتردد، و المساهم في تحديد حدة الأزمة الجزائرية، ضف إلى ذلك فإن جل المواقف ارتبطت أساسا لمستوى مصالحها مع الدولة الجزائرية و إستراتيجية و اهتمامات كل دولة على حدا، فمثلما ساهمت الأوضاع الداخلية، راحت المواقف الدولية في بداية التسعينات في تغذية الصراع و النزاع الداخلي الجزائري، لعل مصائب قوم عند قوم فوائد، و منه كانت الخمس سنوات الأولى من التسعينات أصعب مرحلة تمر بها الجزائر شعبا و دولة. و بعد تقرير مؤسسات الدولة من خلال الانتخابات الرئاسية، البلدية و التشريعية عاودت رجوع علاقات الصداقة والمساندة تطبع توجهات جل الدول بعد فشلها في الإطاحة بالنظام الجزائري المتمسك بنفس المبادئ والأشخاص رغم التحول الطفيف الحاصل في الصعيد الداخلي والرأي الخارجية للنخبة الحاكمة.

**الفرع الثالث: الإستراتيجية الجديدة للسياسة الخارجية بعد الأزمة الجزائرية**

ربما لم تشعر الجزائر بالوحدة و عدم الثقة بمستقبلها بمثل وقتنا الحالي ( مرحلة التسعينات). إن الفارق بين ماضيها و حاضرها يمثل حاجز يثقل كاهلها من جانب آليات تطوير مسارها الداخلي و الخارجي، التي تجاهلته وراحت تواجه إشكاليات و تحديات أجبرت في خوضها و مجابهة عدم الصفاء الملاحظ على المعاملات الدولية و الداخلية من خلال النظام الدولي الجديد الذي هو في صدد التنشئة. من جهة ثانية فهو من الضروري وضع كل سياسة خارجية يبقى مرتبط بالديناميكية الداخلية و تناقضات المحيط الدولي. ومنه تحقيق أهداف معلن عنها، متعلقة بتعبئة الإمكانيات المتاحة وقدرات الدولة

[1] منعم العمار : **مرجع سابق** ، ص 55.

واستعمالها بأقصى درجة في تعاملها مع الدول الأخرى. إذ كانت الدبلوماسية الجزائرية في السابق قد نجحت في ربط بعدها الثوري بمصالحها الاقتصادية، تبدو اليوم مرتبطة بالمشاكل الداخلية للبلاد و عدم اليقين في مجابهة الدول من خلال الحياد تجاه : حرب الخليج، السلمية المعلنة تجاه التهديدات الأمريكية ضد ليبيا، و الطريق المسدود الموجودة فيه القضية الصحراوية. و الأهم من كل ذلك البرودة في مواجهة التدخلات الإيرانية و السودانية [1]. و التجرئات الفرنسية تجاه توقيف المسار الانتخابي و التردد في العودة إلى مناقشة القروض المالية و إعادة جدولتها مع صندوق النقد الدولي و البنك العالمي.

هاته الأحاسيس متعلقة أصلا بغياب مشاريع اقتصادية و التأكيد على اقتصاد الريع البترولي الخاضع لتقلبات سوق مضطربة، إضافة إلى غياب الأمن و فقدان المصداقية التي كانت تتمتع بها الدولة في الساحة العالمية خاصة في ندوات شمال– جنوب ،من كل هذا تتأسس الإستراتيجية الخارجية للجزائر فيما يلي :

**1–إقامة و تحقيق للسلم الاجتماعي بالمشاريع التحضيرية**

العودة إلى النظام و الاستقرار ضرورة للبقاء ، حتى للدولة نفسها، لكن الضغوطات من الشركاء الاقتصاديين الأساسيين أو من الفئة العريضة للمجتمع التي تنادي بالرجوع إلى التعددية السياسية على قواعد جديدة عقدت هاته الهمة.

إن مشاركة المجتمع المدني من خلال ندوة صريحة حول ثوابت الأمة الجزائرية، أصبح ضرورة أكيدة. و لكن لترجمتها في الحقيقة لابد من مواكبتها لانفتاح سياسي[2]، وفي هذا الصدد قامت إجراءات هامة إقترحها المجلس الأعلى للدولة في فترة وجيزة إلا أنها فشلت، بحيث لا يمكن المناداة بنظام عالمي متوازن و الإشهار بالجزائر و في الداخل تتخبط الجزائر في دوامة من الأزمات. إلا أنها عرفت نوع من النجاح بعد وضع مؤسسات الدولة و توزيع المهام لتعود الجزائر بوجه جديد لما عرفته في بداية التسعينات عن طريق فتح حوار سياسي مع كامل الجبهات و الإعلان عن ما سمي فيما بعد المصالحة الوطنية و تقلص رقعة أعمال العنف بإقرار الرحمة ثم الوئام المدني في مرحلة لاحقة .

**2–ترابط الاستقرار الداخلي بالتوازنات الجهوية :**

[1] حسب محمد غزالي ( رئيس الحكومة ) ، الجزائر لديها الأدلة في اشترك إيران بأعمال غير شرعية قبل وبعد الانتخابات ( حوار Libre ( Belgique ) جريدة Le Matin 92/1/22 ، ص 2 .

[2] L'ADDI, Islam Politique et démocratie en Algérie ( in esprit 1992 ) P P 143 – 153 .

إن عامل الجهوية المعرف بإقامة أحلاف سياسية و تجمعات اقتصادية، أدت لا مجال بالجزائر الخوض في هذا السبيل دون أي اختيار بما أن الإشكالية الآنية و الرئيسية تمثلت في الحفاظ على الاستقرار الداخلي، مثل هذا الاهتمام ليس بغائب في إستراتيجية الجزائر، لكن محاولاتها جاءت ضئيلة ومشتتة، ضف إلى ترابط مفهوم الأمن و الاستقرار مع : الأمن الحدودي ، التوازن الجهوي الذي عرف حوارات و تشاور كبير حول قواعد المصالحة المتناظرة مع جارتها.

بالموازاة مع المشاكل الداخلية، فقد سعت الجزائر للانفتاح الاقتصادي و التأكيد على حرية تنقل الأشخاص و الممتلكات كانعكاس لفكرة الوحدة المغاربية وسعيها في بدل مجهودات تهدف إلى ربط الكفاح ضد الإرهاب مع تونس ومصر[1]. و مساهمتها في حل النزاع القائم بين " التوارق و السلطات المالية و النيجر ، أين كان اتساع هذا النزاع تهديد لأمن الجزائر التي يقطن بها 20 ألف ترقي[2] .

لقد أظهرت الأحداث على سعي الدول في خدمة مصالحها الخاصة وهذا من خلال تراجع السياسة الخارجية أمام حرب الخليج و سعي الدول للريادة الجهوية بعد انشغال الجزائر بالمشاكل الداخلية وسعي المغرب إلى حل القضية الصحراوية في ضل هاته الظروف. سعت الجزائر لتحقيق التوازن الجهوي و تركيز مكانتها، بما أنها دولة مركزية في قيام الوحدة المغاربية ( 40% من السكان ، 40 % إقليم ، 47% الناتج الداخلي الخام ).

### 3-ضرورة الشراكة مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية :

بداية من فرضية عدم توفر الأمن الدائم في حوض البحر المتوسط دون التقليص من التفاوت في مستويات التنمية، تسعى الجزائر في إطار شرعي للمشاركة في إقامة فضاء جيوسياسي مع شركاء الشمال دون إهمال المصالح المشتركة. ولذلك فلابد من البحث على أمن مشترك في اللقاءات المستقبلية أو في إطار محاضرات الأمن والتعاون الأوروبي لتسمح ب :

- تأمين الجزائر مخاوفها من إمكانية تطبيق حق التدخل الذي نادت به بعض الأوساط السياسية الأوروبية خاصة منها الفرنسية .
- النظر في المشاكل الهوية و التهميش الاجتماعي الذي يعرفه الشباب المهاجر في إفريقيا الشمالية، ونمو الحركات و المنظمات الإسلامية، خاصة في فرنسا .

[1] هذه الاهتمامات تفسر زيادة وزير الخارجية المصري في شهر أوت 1994 و وزير الداخلية التونسي في شهر ديسمبر للجزائر .

[2] تم اجتماع بتمنراست في ديسمبر 1994 بين وزراء الداخلية الجزائر و المالي، منحت الجزائر 17 مليون دولار لعودة اللاجئين الماليين لبلادهم.

- السعي إلى إقناع شركاء الشمال بأن أسباب المشاكل الحالية تكمن في نقص الإعانات الدولية المتوجهة للإنعاش الاقتصادي [1].

و الهدف ليس اللعب على التنافس بين الدول الأوربية و لكن بإقامة علاقات بنيوية: اهتمامات مشتركة، و مصالح متناظرة، في ضل تبادل تجاري غير متوازن رغم كثافته. إن سمات توجهات جديدة للمجموعة الاقتصادية الأوروبية تجاه الجزائر على المستوى الاقتصادي و المالي حددتها إقامة منطقة تبادل الحر UMA – CEE ، التي هي في صدد المناقشات، ففكرة البنك الأورو–مغاربي يساعد الجزائر و شركائها المغاربة في عدم الإحساس بالتهميش مقارنة مع دول أروبا الشرقية. و قيام بإجراءات اقتصادية مماثلة لما قام به اليابان مع الدول الآسيوية أو أمريكا مع المكسيك وكندا.

### 4– دور الوسيط في "عالم متعدد الأقطاب" :(Monde Multilatéral )

إذا كان العالم يتوجه نحو تعدد الأقطاب و كبر حجم الاختلال الجهوي، فماذا بقي من تركيبة شمال – جنوب التي تنادي بها الجزائر.لابد للتذكير أن اللقاءات التي تشارك فيها الجزائر والتي تسجل من خلالها المبادئ و الأهداف، ضاعت حيويتها من خلال اختفاء المقاييس الإيديولوجية في عالم تعددية الأقطاب العسكرية و الاقتصادية و في جو يعرف:تراجع حركة عدم الانحياز، تفكك العالم العربي بعد حرب الخليج II= ، ثلاثي دور OPEP في السوق العالمية للطاقة على خلاف المجموعات الجهوية، مثل أوروبا الغربية و جنوب شرق أسيا، اللواتي وصلتا إلى درجة عالية في الديناميكية الوحدوية، و أخرى مثل منطقة التبادل الحر لشمال أمريكا التي حققت قفزة للأمام. ودول أخرى كالصين، البرازيل، الباكستان، تركيا و الهند التي تسعى لتنمية قدراتها النووية من أجل بسط نفوذها في المناطق المتواجدة فيها.

إن الدبلوماسية الجزائرية لابد لها من جمع دول الجنوب القريبة جغرافيا و لعب دور المقرب بين التجمعات الجهوية من خلال التخلي على كل توجه إيديولوجي مسبق للمحيط الدولي و تصورها السابق للدول الغربية، بما أن العالم يتجه نحو تعدد الأقطاب تحكمه المعالم الاقتصادية [2].

## المبحث الثاني: رهانات التغير في السياسة الخارجية الجزائرية الجديدة

[1]EL WATAN 29 Décembre 1992 . p 29
[2]B. IRATINI : La nouvelle problématique de la politique étrangère de l'Algérie, revue de l'ENA. 1994. PP50 – 51

لقد أمضى بوتفليقة سنتين و نصف السنة تقريبا من ولايته في رئاسة الجمهورية، بحصيلة متفاوتة على جميع الأصعدة و بذلك تتزايد متاعبه مع وعوده الانتخابية إذ يتوجب عليه أن يحققها في ما تبقى من وقت قصير ينتهي رسميا في نفس الشهر من عام 2004.

## المطلب الأول: عودة الجزائر للساحة الدولية

من خلال سنتين ونصف السنة فتح الرئيس بوتفليقة ورشات عمل في كافة القطاعات وفي طليعتها الأمن و السياسة و الإقتصاد و العلاقات الخارجية، و لا يظهر اليوم أن أيا من تلك الورشات قد أعطت نتائج بشكل غيّر واقعها الذي كان سائدا قبل مجيئه .

### الفرع الأول:الهدنة و سياسة الوئام المدني و تداعياتها

وكان أبرز وعود الرئيس بوتفليقة للجزائريين إحلال السلم و المصالحة عبر سياسة الوئام المدني، التي أبقت جانبا من المأساة عكسها تخلي قرابة 5000 مسلح عن العنف، لكن ذلك لم ينه مسلسل العنف الذي يدمي البلاد منذ أزيد من تسع سنوات، وقد تصاعدت أعماله منذ مجيء بوتفليقة في تحد لسياسته و خطابه لكنها لم تصل إلى حد تشكيل الضغط الكافي لحمله على التراجع برغم توافقها مع عودة أنصار الحل العسكري إلى الساحة، في أعقاب مجازر شهر رمضان و جانفي الماضيين، فالوضع الأمني لم يعرف الاستقرار و لا الهدوء و السلم الذي رفع الرئيس شعاره عاليا وراهن عليه ووعد به شعبه لم يتحقق، حيث كان يردد دائما وفي جميع المناسبات أنه جاء لتحقيق الأمن والاستقرار و المصالحة بين أفراد الشعب و قال أنه يمنح الأولوية لهذا الملف لأنه في غياب السلم لا يتحقق أي شيء في أي قطاع، وتفشل جميع عمليات الإستثمار و قدم مشروع قانون الوئام و نجح في هذه الخطوة، حيث استطاع أن يجمع تأييدا سياسيا و شعبيا كبيرا في الداخل و الخارج، و كانت خطوته الثانية أكثر جرأة عندما أقدم على تأطير الهدنة بإصدار عفو شامل على جماعة " الأئياس " أثمر على حل هذا التنظيم و عودة المهادنين إلى ديارهم [1]، و قد ثمنت واشنطن إعلان الجيش الإسلامي للإنقاذ عن وضع السلاح ورد الرئاسة الإيجابي عليها، فلقد وصفت "مارتن أنديك" مساعد كاتب الدولة للشرق الأوسط و شمال إفريقيا أمام مجلس الشيوخ قرار جيش الإنقاذ " بالخطوط الهامة نحو الأمام " مع التمني بأن يكون رد الرئيس الإيجابي " بادرة تصور جديد في مجال بناء الجزائر بشكل نستطيع فيه تقديم دعمنا "، الموقف الأمريكي القائم على أساس دعم الحوار مع كل الذين ينبذون العنف و كذلك توسيع قاعدة النظام، بالإضافة إلى التمسك بخيار الإصلاحات الاقتصادية والسياسية، التصريحات الأمريكية لا يمكنها إلا أن تكون تدعيما للهدنة و

[1] نايلة – ب: **الشعب لا يزال يقتل** ، جريدة اليوم ، الاثنين 09 أفريل 2001 ، السنة الثالثة، العدد 664 .

الإجراءات المرفقة بها، كما أنها ستكون بمثابة الضامن المعنوي لأطرافها خاصة وأن بعض المصادر لم تستبعد علم واشنطن المسبق بالتطورات التي عرفتها الجزائر، مع العلم أن واشنطن لم تنظر في يوم من الأيام إلى الجيش الإسلامي للإنقاذ على أنه تنظيم إرهابي بل تعتبره معارضة مسلحة بجناح سياسي هو جبهة الإنقاذ، في حين أنها تصنف الجماعة الإسلامية المسلحة كثاني أخطر تنظيم إرهابي في العالم [1].

و على العموم فقد عرف الوضع الأمني خلال الفترة الممتدة بين أفريل 1999 و صيف 2000 استقرارا برز في تراجع أعمال العنف و اختفاء الحواجز الأمنية، و إلحاق الجيش بالثكنات. لكن الصيف الأول لرئاسة بوتفليقة كان ساخنا أمنيا، حيث عادت معه الاغتيالات مجددا، حتى و إن لم تكن بالحجم السابق إلا أنها كافية لتشكك في قانون الوئام المدني و تتحدث عن عجزه في تحقيق السلم خاصة من الأطراف التي عارضته وطالبت بالحل الأمني الإستئصالي للأزمة، و يعتبر بعض المتتبعين بأن موقف أحزاب الائتلاف لم يكن متجانسا مع منطق الرئيس و هو الأمر الذي يفسر عدم تحمسها للدفاع عن الوئام المدني، و مرور بعضها إلى صف الداعين لمحاربة استئصالية للإرهاب، ومطالبتها باتخاذ الدولة لجميع الإجراءات لمواجهة هذه الظاهرة، ولم تتردد أحزاب الأرسيدي ، التحالف الجمهوري ، الأرندي وحركة مجتمع السلم في نقد هذا الخطاب رغم أنها ابتعدت عنه في وقت سابق عندما حملت شعار الوئام الذي شرع بوتفليقة في تطبيقه منذ صعوده إلى الحكم [2]، و هدد بوتفليقة لإنقاذ مشروعه بسيف الحجاج، و قامت قوات الجيش بعدة عمليات عسكرية في ولايات الوطن شنتها على معاقل " الجيا "و الجماعة السلفية للدعوة و القتال، هذه الأخيرة التي تتوافق في أطروحاتها مع بعض المتطرفين العلمانيين في الجزائر إذ يرى زعيمها عبد المالك رمضان إمام مسجد لاكولون أنه " من السياسة ترك السياسة " لكنه في ذات الوقت ينكر التعددية الحزبية التي يعتبرها تتعارض مع الدين، أما الانتخابات فيعتقد أنها الكفر بعينه لأن المسار الانتخابي نظام كافر يساوي بين المسلم و الكافر، الذكر و الأنثى، و يؤكد أن إقصاء الجبهة الإسلامية المنحلة من الانتخابات نعمة من الله لأنها لو قامت لها قائمة لأوشك الناس على الوقوع في الشرك إذ يقال هذا فضل الديمقراطية على الإسلام، إذ بها وصلت الجبهة إلى الحكم[3]، حتى وإن كانت العمليات التي قامت بها قوات الجيش حسب ما أفادت به مصادر إعلامية أنه تم خلالها القضاء على أبرز الأمراء و مساعديهم، لكن آلة التقتيل استمرت و أخذت شكلا خطيرا في السنة الثانية للرئاسة

[1] يزيد – س – : **الهدنة تتمتع بالتزكية الدولية** " ، جريدة اليوم، السنة الأولى، العدد 111، 12 جوان 1999 .

[2] **مرجع سابق**.

[3] اغريب – ب – :" **السلفية تفرض علمها – حوار مع عبد المالك رمضان** "، زعيم الجماعة السلفية العلمية، جريدة اليوم ،السنة الأولى ، العدد 98 ، 27 ماي 1999.

البوتفليقية إن صح التعبير، حيث عاد الوضع إلى ما كان عليه في السنوات الماضية قبل مجيئه، و قبل الوئام المدني وبصورة أعنف، و قد قدر تقرير فرنسي عدد القتلى منذ مجيء بوتفليقة إلى الحكم "بعشرة آلاف ضحية " اغتيلوا في مجازر جماعية، حواجز مزيفة وكمائن و اغتيالات انتقائية، ولم تستثن الجماعات المسلحة سكان المناطق الآمنة ليصبح الجميع مهددا بالقتل و الموت [1] .

لكن هل فشل بوتفليقة ؟ أم عجز عن استتباب الأمن ؟ أم أنه تلقى عراقيل صدت نيته وسياسته الرامية لاستتباب الأمن ؟

إذا كان الجواب بالفشل و هو ما تروج له أغلب وسائل الإعلام الدولية و الوطنية منها بدرجة أكثر خطورة، معتمدة في تحليلاتها روح اللامسؤولية واللامنطق لسياسة بوتفليقة الأمنية، و هذا إن دل على شيء فإنما يدل على توجهاتها العدائية تجاه الشعب الجزائري و استقرار الجزائر، بالرغم من إدعائها الاستقلالية و النزاهة، غير أن المتتبع لمسيرتها و التي هي بالطبع وليدة للأزمة الداخلية و ركوبها لموجة الإستئصال، و ما إلى ذلك من مصادر تمويلها التي تبقى مجهولة و غير معلنة، بحيث أن بعض المحللين يرون بأن الساحة الإعلامية الجزائرية ما هي إلا انعكاس لصراعات وتناحرات داخل سرايا النظام وحتى خارجه، إضافة إلى كل هذا مواقف بعض رجال السياسة أمثال الوزير الأول الإصلاحي السابق و أحد منافسي بوتفليقة في انتخابات الرئاسة السيد مولود حمروش حيث يرى بأن بوتفليقة كان يمثل الوضع القائم، ولأنه وصل إلى الحكم وفق اتفاق فهو مكبل اليدين لا يستطيع تقديم أي شيء من شأنه تحريك الوضع [2]، و يرى وزير الخارجية أحمد طالب الإبراهيمي الذي كان مرشحا للفوز على بوتفليقة في نفس الإنتخابات أن الرئيس يحاول أن يظهر أنه عاجز عن الحركة و تنفيذ سياسته كي يحصل على المبررات الكافية في اقناع الناس بضرورة التخلص من الجيش و تعديل الدستور و من ثمة فرض نظام استبدادي و يرى بأن " وئام بوتفليقة قفاز ليد الإستئصال" [3].

ووصف شريف بلقاسم صديق بوتفليقة منذ أربعين سنة و الذي شغل معه مناصب في حكومة الراحل بومدين سياسة الرئيس بالهشة، لا تقوم على بعد النظر و تستند إلى تجربة كسبها من حقبة ولّت تعود إلى فترة نظام الحزب الواحد ويقول: " أن بوتفليقة يسب الجميع، وهو ضد الجميع بدءا بالجيش، الجمارك، الإدارة، الصحافة، البارونات وحتى الشعب، و هذا سياسيا يعد شيئا خطيرا فهو يسب الكل و يحملهم

[1] – نايلة –ب – " **الشعب لا يزال يقتل** "، مقال سبق ذكره .

[2] رشيد – ب – " **الوضع الموروث عن زروال ما يزال قائما** ، جريدة اليوم، السنة 3 ، العدد 670، ، 16 أفريل 2001 .

[3] مولاي أحمد ، **السلطة الحالية تسعى لإقامة نظام استبدادي**، جريدة اليوم، العدد 657، 31-03-2001.

المسؤولية ليتهرب عن إيجاد الحلول، حتى من يطرح سؤالا عليه فبوتفليقة يضعه في خانة الأعداء "و يضيف قائلا" لقد صمد بوتفليقة لأننا منحناه الشرعية و إلا لما تمسك بالسلطة "[1].

**الفرع الثاني: خلفيات أحداث منطقة القبائل**

ومن العراقيل أيضا التي واجهت بوتفليقة في سياسته انفجار القنبلة التي كانت إلى حد ما توصف بأنها موقوتة وهي أحداث منطقة القبائل، و التي تذكر بحدثين مماثلين أولهما ما يطلق عليه " الربيع البربري " 1980 وثانيهما هو الأحداث و التظاهرات التي شهدتها هذه المنطقة في 1998 احتجاجا على مقتل المطرب البربري و أحد رموز الحركة الثقافية البربرية "معطوب الوناس"، الذي يبقى سر قتله مجهولا بالرغم من إتهام القبائل العلني لتورط السلطة في اغتياله، و في نفس الوقت توجه السلطة أصابع الإتهام إلى الجماعات الإسلامية المسلحة التي تتخذ من منطقة القبائل وجبالها وقراها معاقل تنفذ منها عملياتها الإرهابية في شتى مناطق الوطن، وخاصة في قلب العاصمة الجزائرية لتواجدها بما يعرف بمثلث الموت، و بالتحديد في غابة سيدي علي بوناب التي تتوسط تيزي وزو و بومرداس، ولعل التصريحات التي أدلى بها " المدعو م.م " أحد عناصر الجماعة السلفية للدعوة والقتال التي شكلها حسان حطاب بعد انشقاقه عن " الجيا " لجريدة الحياة الصادرة بلندن والتي تطرقت إلى ملف اغتيال المطرب "معطوب الوناس"، و قد ذكر هذا الشاهد تفاصيل ترصد الجماعة للمرحوم بعد أن علمت بعودته من الخارج، وذكر أن جماعته عزمت على ضرب الوناس باعتباره مرتد وعدو للدين والإسلام، مضيفا أنه كان هناك من عناصر الجماعة من كان يرفض ذلك خوفا من القبائل في حين أن عناصر أخرى ذهبت إلى خيار وجوب قتله دون تبني العملية –كما جاء في الشهادة – التي أوضحت أن قتل معطوب جاء بثمار كبيرة، حيث أصبح القبائل لا يثقون في الدولة و أصبحوا يشكون في أن الدولة هي التي قتلته من أجل شريط "قسما" و من بين هذه الثمار هي أن القبائل أصبحوا لا يبلغون عن تحركات عناصر لجماعة المسلحة، مضيفا أن الفائدة في عدم التبليغ هي تسهيل الحركة لعناصر الجماعة في كل الإتجاهات المرجوة، و تأتي هذه الشهادات بعدما كانت هناك شكوك كثيرة تحوم حول حزب الأرسيدي و مناضل فيه يدعى آيت حمودة يقال – أنه كان وراء عملية الاغتيال.

[1] سعيد محمد ، **بوتفليقة فشل و ليس أمامه سوى الرحيل** ، " فوروم " اليوم ، حوار مع الوزير السابق شريف بلقاسم ، 17 فيفري 2001 ، السنة الثالثة ، العدد 624 .

كما أن دوافع هذه الاعترافات تبقى غامضة فهل هي حقائق تثبت أنه ليس للسلطة ولا الأرسيدي مسؤولية في عملية الاغتيال، و أن المسؤولية كاملة تتحملها الجماعة السلفية للدعوة و القتال ؟ أم أن القضية هنا تتعلق بمحاولة السلطة و الأرسيدي إطلاق هذه الشهادات من أجل تبرئة ذمتهما أمام أبناء القبائل [1]. و هي بالتالي محاولة فاشلة وغير مدروسة لامتصاص غضبهم المتزايد في الآونة الأخيرة و خاصة بعد اضطرابات يوم 20 أفريل 2001 بسبب مقتل الشاب قرماح ماسينسا في أحد مراكز الدرك الوطني ببني دوالة، و التي استمرت إلى غاية شهر أوت الذي تميز باحتضان الجزائر للمهرجان العالمي للشباب والطلبة الخامس عشر، والذي قاطعه سكان القبائل متهمين السلطة بالتماطل وصرف الأموال وتبذيرها بحجة تلميع صورة الجزائر خارجيا على حساب الشباب و وضعيتهم المزرية بالداخل، غير أن الملاحظ في أحداث القبائل منذ بدايتها هو تنوع و اختلاف المطالب و طرق الاحتجاج و الصراع القائم بين سكانها و القوى الفاعلة في الساحة السياسية، ونقصد بها جبهة القوى الاشتراكية التي يتزعمها "حسين آيت أحمد" و حزب التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية الذي يتزعمه "سعيد سعدي" و ظهور ما يسمى "بالعروش" أو "تاجمعت" و هم شيوخ القبائل و القرى والمداشر الذين دخلوا معترك الأحداث بنية رصّ الصفوف و تهدئة المنطقة ورفع المطالب بالطرق السلمية، إلا أن أطرافا عديدة ركبت موجة الأحداث و استغلت حرارة و مشاعر أبناء القبائل بتلقينهم لأفكار و معتقدات، لا تنمّ لهم و لتاريخ أجدادهم و آبائهم بأية صلة، سواء في نضالهم ضد المستعمر إبان حرب التحرير أو في مشوارهم السياسي و التنظيمي في عهد الدولة الجزائرية المستقلة، و مع أن المطالب التي رفعوها كانت شرعية إلى حد ما " المطالب الاجتماعية والاقتصادية و الثقافية " فإن هنالك مطالب كانت الحجر الذي عثرت عليه مسيرة أبناء القبائل النضالية، والتي صدرت من أفراد لا يمتون بصلة للحركة الاحتجاجية، ألا و هي ترحيل فرق الدرك الوطني من كامل مناطق القبائل و جعلها تحت الحكم الذاتي وذلك بطبيعة الحال ضرب للوحدة الوطنية وتقسيم للبلاد، بتوسيع النزعة العرقية إلى مناطق أخرى.

[1] نسيم لكحل : **شهادة جديدة حول إغتيال معطوب الوناس** – جماعة حسان حطاب هي المنفذ و المخطط ! نقلا عن جريدة الحياة الصادرة بلندن ، الشروق اليومي،العدد 194 ، 26 جوان 2001 ،ص 1 و ص3 .

و ما لا يمكن تجاهله بأي حال من الأحوال هو أن الأحداث جاءت في وقت ترددت فيه أنباء حول اعتزام بوتفليقة إحالة الجنرال "محمد توفيق مدين" و هو قبائلي من قيادة المخابرات العسكرية، و مدين يعد أحد الجنرالات النافذين الذين يحكمون الجزائر بصورة فعلية، وقد أكد ذلك اللواء خالد نزار خلال وجوده في فرنسا قبل أسبوع واحد من اندلا ع الأحداث، الأمر الذي كان بمثابة إنذار للرئيس أو الدوائر المحيطة به، إلى التأكيد على أن مدين باق في قيادة المخابرات العسكرية، و من جملة العوامل أو نقاط الخلل التي أحدثت " انتفاضة القبائل " على حد تعبير خالد السرجاني هي[1]:

أ- أن البعد الاقتصادي و الاجتماعي للأزمة التي تواجهها الجزائر قد بلغ حدا لا يطاق نتيجة ما يطلق عليه المراقبين "التطبيق الوحشي لسياسة التحول إلى اقتصاد السوق".

ب- أن هناك تقصيرا من جانب المسؤولين الجزائريين فيما يتعلق بالاتصال بفئات الشعب المختلفة و أن هذا التقصير بلغ مستويات خطيرة .

ج- أن هناك ضعفا في عملية التأطير السياسي في منطقة القبائل كغيرها من المناطق الأخرى للبلاد و على الرغم من وجود حزبين سياسيين بربريين قويين فيها، و يعزي المراقبون هذا الأمر إلى أن نظام الحكم على مدى سنوات الأزمة حول جميع الأحزاب إلى مجرد أجهزة تمثل فئات نخبوية محدودة وغير مؤثرة جماهيريا .

و لعل الاهتمام الدولي بما يحدث في الجزائر خاصة الاهتمام الفرنسي يضع المزيد من الشكوك حول الوضع الراهن وحول مستقبل السياسة الجزائرية ذاتها، إضافة إلى توجيه الرئيس بوتفليقة أصابع الاتهام إلى أطراف خارجية، مشددا لهجته إزاء كل من يحاول المساس باستقرار الجزائر، مشيرا إلى أن هناك " شلة من الخارج تلاعبت و داعبت أناسا داخل الوطن في بلادنا و أرادوا أن يخلقوا فتنة وطنية وحربا أهلية عرقية" [2].

وقد انتقدت الجزائر التصريحات الفرنسية الخاصة بأحداث القبائل حيث اعتبر وزير الدولة وزير الخارجية عبد العزيز بلخادم التصريح الصادر عن نظيره الفرنسي " بغير المقبول و أنه تدخل في الشؤون الداخلية " وأعرب بلخادم في أعنف رد فعل جزائري على فرنسا منذ سنتين عن أسفه لمثل هذه

[1] خالد السرجاني : **الجزائر انتفاضة البربر و تطورات الأزمة الداخلية – السياسة الدولية** :– جويلية 2001 :العدد 145 :ص 136 و ص 137 و ص 138 و ص 139 .

[2] مليكة – خ – :**رئيس الجمهورية في ختام زيارته لبسكرة** ، جريدة المساء ،العدد 1274 ، الصادرة بتاريخ 11 جوان 2001 .

التصريحات، التي قال أنها " تؤكد استمرار مفهوم خاطئ و أحكام مسبقة ثابتة عن الوضع في الجزائر مما يجعلها غير مقبولة "، وحسب قوله فإن هذه التصريحات تلتقي بشكل واضح مع الضغوط التي يمارسها الأنصار التقليديون للتدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية الجزائرية، وحسب " هوبرت فيدرين" وزير الخارجية الفرنسي فإن " فرنسا يجب أن تتحرك لوقف أعمال القمع في الجزائر و أنه لا يمكنها أن تبقى صامتة أمام القمع العنيف للتظاهرات في منطقة القبائل، و هي تدعوا إلى "حوار سياسي"، وقد تكررت الدعوة إلى حوار سياسي في الجزائر على لسان رئيس الحكومة الفرنسية جوسبان خلال الندوة الصحفية المشتركة التي عقدها مع نظيرة المغربي بباريس يوم 03 ماي 2001، ويثير الموقف الفرنسي شكوك كثير من الأوساط التي تساءلت عن سر الصمت المتواطئ لفرنسا عما حدث في الجزائر في السنوات الأخيرة، ولم تتحرك بهذه الطريقة أثناء الأحداث الأليمة التي عاشتها الجزائر.

ولم تستبعد أوساط حزبية وطنية و إسلامية في الجزائر أن يكون لفرنسا دور كبير فيما حدث في منطقة القبائل، ليس فقط لفتح الباب لخروج الأرسيدي من الحكومة بل لزعزعة استقرار الجزائر و الضغط على الرئيس بوتفليقة الذي سعى لتنويع الشراكة مع بلدان أخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، و الخروج عن إرادة فرنسا و جماعات الضغط المساندة لها و المتمركزة في الجزائر[1].

وقد لعبت العاصمة الفرنسية باريس دورا كبيرا للمساس بالثقة بين الرئيس و الجيش عن طريق حملة سياسية و إعلامية، بخصوص هوية مرتكبي المجازر في الجزائر، و قد رد الفريق "محمد العماري" قائد أركان الجيش الشعبي الوطني، وذكر " أن الهدف الأكثر أهمية في هذا المسعى هو تشويه سمعة السلطات الجزائرية لاسيما العسكرية قصد محاولة ضرب التلاحم في صفوف الجيش و أسلاك الأمن من أجل غاية واضحة هي مضاعفة التخريب وتعزيز الأهداف السياسية، التي كانت لحد الآن محظورة وبعيدة المنال " وتلاحظ بعض الأوساط السياسية أن هذه الحملة تزامنت و دخول إستراتيجية الجيش في توسيع مجال تعاونها العسكري مرحلة متقدمة مع عدد من الدول مثل ايطاليا وجنوب إفريقيا و الولايات المتحدة الأمريكية التي أجرت معها مؤخرا مناورات بحرية بشكل أفرز مخاوف الأوساط الفرنسية من أن تؤدي هذه المساعي إلى تقليص نفوذها الجيوسياسي على المنطقة، خاصة مع إصرار الجزائر على العودة إلى الساحة الدولية[2].

---

[1] –ش – التيحاني –: **بعد رد بلخادم العنيف على تصريحات فيدرني جوسبان يدعم التدخل الفرنسي** ، جريدة الشروق اليومي ، 05 ماي 2001 ، العدد 150 ، ص 1–3 .

[2] – أ –ر –: **العماري يؤكد على مواصلة مكافحة الجماعات الإرهابية و يوضح أوساط فرنسية تحاول ضرب استقرار الجيش، جريدة** الخبر ، السنة العاشرة، عدد 3105 ، الصادرة بتاريخ 27 فيفري 2001 ، ص ص 1–2.

## المطلب الثاني: الديناميكية الجديدة للدبلوماسية الجزائرية و تقييم المجهود الدبلوماسي في عهد بوتفليقة

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى الديناميكية الجديدة للدبلوماسية الجزائرية التي اتخذتها حول المغرب العربي و والقضية الفلسطينية وللنزاع الأرتيري – الإثيوبي، وأيضا تقييم المجهود الدبلوماسي للرئيس الراحل عبد العزيز بوتفليقة.

### الفرع الأول: الديناميكية الجديدة للدبلوماسية الجزائرية

#### 1.المغرب العربي و سياسة الجزائر الخارجية

تعتبر الجزائر أن بناء المغرب العربي ليس رزنامة بل مسألة سياسية بحته و مشروع تاريخي تحركه شحنة عاطفية يجب التعامل معها بالرزانة و البراغماتية و الفعالية التي تحتاجها ملفاتها [1]. فلقد جمد الإتحاد في سنة 1995 من قبل المملكة المغربية، و الجزائر عند ترأسها للإتحاد قالت على لسان رئيسها " لا نريد أن نقفز فوق المشاكل وأن نطلع إلى الطابق الخمسين من العمارة و نحن في الطابق السفلي ....و هذا يقتضي أن تكون العلاقات الثنائية بين دول الإتحاد واضحة و إلا كيف يمكن أن تبني هياكل جماعية و علاقاتنا الثنائية مبهمة و يسودها الغموض "، و قد عملت الجزائر على تشكيل لجان مشتركة لتنشيط العمل المغاربي، وهي تعلم أن المشاكل الثنائية لن تحل تلقائيا، ولابد من الحديث عنها والتحدث فيها والتمعن بها، لكي لا تقع من جديد و نادت دائما بسياسة الوضوح و بأنها لا تريد سياسة الضغوط و لا سياسة الحياء من أخ يتوسط بين دول المغرب في إشارة إلى الوساطات السعودية والمصرية، و تصر على حل المشاكل بدون وساطة و التي هي في حقيقة الأمر مشاكل موضوعية و ليست ببسيطة، و تحتاج إلى الدراسة و التمعن كما هو حال الأوربيين و الأمريكيين في دراستهم لمشاكلهم [2].

بقيت الجزائر منذ بداية مشكل الصحراء الغربية تعتبرها مشكلة " تصفية استعمار" انطلاقا من المبادئ والثقافة الجزائرية و قد بررت رفضها لمقترحات الدبلوماسي الأمريكي "جيمس بيكر" لأنها تبدو مستوحاة من اقتراحات الجانب المغربي و قد أكد الرئيس بوتفليقة أن مشروع " الاتفاق الإطار " لجميس

[1] فمن تصريح رئيس الجمهورية بوتفليقة لوكالة أسوشيتيد بريس الأمريكية ، ترجمة المساء العدد 1307، الصادرة بتاريخ 19 جويلية 2001.

[2] من تصريح رئيس الجمهورية بوتفليقة في حديث شامل، جريدة الشرق الأوسط، العدد 7959 الصادرة بتاريخ 12-09-2001

بيكر يكرس إطفاء شرعية على إلحاق مغربي للصحراء الغربية لافتا إلى أن الخطة الأممية التي عرضها كوفي عنان لم تتناول قضايا الأمن الوطني و هو ما لا تتحمس له الجزائر [1] .

و يرى بعض المحللين بأن الزيارات المغربية عن طريق وزير خارجيتها والمبعوث الخاص لمحمد السادس محمد بن عيسى إلى الجزائر، بمثابة حيلة تستهدف إيهام الأمم المتحدة و خاصة مجلس الأمن بوجود رغبة مشتركة بين البلدين لحل ثنائي بين الجزائر و المغرب لقضية الصحراء الغربية، التي يعتبرها المغاربة قضية ثنائية، وبعبارة أخرى فإن المغرب يستهدف التأثير على الأمين العام للأمم المتحدة، و هو ما نجح فيه فعلا، وقد ذهب المغرب إلى حد استعمال " وسائل غير أخوية " لإضعاف الجزائر و تحريفها عن موقفها، فآخر مخترعات الدعاية الرسمية المغربية هي الإدعاء بامتلاك الجزائر الأجهزة و برنامج لتصنيع القنبلة النووية وهو ما نفته الوكالة الدولية للطاقة [2] .

و قد اتهمت الجزائر الأمم المتحدة بالانحياز إلى المغرب عن طريق ممثلها الدائم في مقر الأمم المتحدة بنيويورك بعد تصريحات كوفي عنان التي تنحاز صوب الموقف المغربي المقترح لطريق ثالث بديل لمخطط السلام الأممي باستفتاء لتقرير المصير، و نبه ممثل الجزائر "عبد الله باعلي" في رسالة إلى مجلس الأمن الدولي إلى أن " الأمم المتحدة في مجموعها أصبحت مهددة بفقدان المصداقية وقد انحرفت عن دورها الحيادي ...وبترت البراهين ورفضت باستخفاف لا يطاق الموقفين الجزائري والصحراوي " وأضافت الرسالة " أن كوفي عنان اخترق القواعد المقدسة بين الدول الأعضاء في الهيئة الأممية بنشره رد الجزائر في ملاحق تقريره، الذي قدمه ممثله الخاص في النزاع بالصحراء الغربية " ، وقد اعتمد تقرير كوفي عنان الذي يؤيد التوجه لأفكار جديدة في معالجة القضية الصحراوية على مقترحات المغرب التي تعرض طريقا ثالثا يمنح الاستقلال الذاتي للإقليم في إطار وحدة مع المغرب، و دعا عبد الله باعلي كوفي عنان إلى معاقبة و شجب التحركات في الأمانة العامة و اعتبر الأمانة العامة بكاملها دون المصداقية بوقوفها بلا حياء إلى جانب طرف في قضية هي في غاية من الحساسية ، وبادعائها بحق النقد و تجاهلها مواقف الدول العضوة...و بتراكم الخروقات و الأخطاء "و كانت الأمم المتحدة قد نعتت "وصفت " في تقرير كوفي عنان المقدم لمجلس الأمن يوم الجمعة 22 جوان 2001 ولأول مرة منذ إنذلا ع النزاع في الصحراء الغربية الجزائر كطرف مباشر في النزاع، وتقوم خطة المغرب " الطريق الثالث " على منح الاستقلال الذاتي لإقليم الصحراء الغربية، و يسمح بنظام إداري مخالف للأقاليم و المحافظات المغربية الأخرى بعدما تجري تعديلات دستورية

[1] أنيس رحماني : **مفاوضات جديدة حول الصحراء الغربية بهوتنى** ، جريدة الخبر ، الصادرة بتاريخ 15 جويلية 2001.

[2] فيصل –ع: **المغرب يريد التأثير على تقرير كوفي عنان** ، جريدة الخبر ،العدد 3143 ، الصادرة بتاريخ 16 أفريل 2001 .

تقر بالتنظيم الخاص، و يعتزم المغرب تمكين الصحراويين إنشاء مجلس تشريعي و تنفيذي " برلمان و حكومة محلية " لتصريف الشؤون الداخلية للإقليم دون تدخل من الحكومة المركزية في الرباط التي ستقتصر دورها على الأمن والدفاع والدبلوماسية و التجارة الخارجية.

ويحظى الطرح المغربي بدعم من باريس التي مارست الصمت حيال خرق المغرب لوقف إطلاق النار مع البوليساريو عندما سمح لسباق رالي –باريس داكار– بالمرور على الأراضي الصحراوية في جانفي الماضي [1].

وترجع بعض التحاليل التصعيد المغربي في كل مرة تجاه الجزائر و اعتبار قضية الصحراء الغربية مشكلة مغربية–جزائرية إلى الوضع القلق " المتوتر " الذي يوجد فيه النظام المغربي بقيادة الملك الجديد، ولذلك تملصت المغرب من الحل الأممي واتفاقات ***هوستن*** وهو ما يتعارض مع الموقف الجزائري المنسجم مع قرارات الشرعية الدولية، وبطبيعة الحال فإن لجوء النظام الجزائري أيضا إلى سياسة التصعيد تجاه المغرب في كل مرة و خاصة بعد مجزرة بني ونيف ببشار مرده إلى الخلاف القائم بين بوتفليقة والمؤسسة العسكرية حول سياسة الحكم وهي أيضا طريقة لصرف النظر عن المشاكل والصراعات داخل السلطة وحدة الأزمة الداخلية، رغم موقف الجزائر الداعي إلى تفعيل آليات الإتحاد المغاربي ووحدة مغاربية موازاة مع تطبيق الحل السلمي لقضية الصحراء الغربية كما تؤكد عليه الأمم المتحدة[2].

## 2. القضية الفلسطينية و سياسة الجزائر الخارجية :

لقد أثرت الأزمة الداخلية للجزائر على موقفها تجاه القضية الفلسطينية إضافة إلى سياسة التهميش المطبقة تجاه الجزائر فيما يخص كل منطقة الشرق الأوسط، نتيجة لعدة عوامل و متغيرات أملتها هرولة كل طرف إلى التفاوض على حدا مع الطرف الإسرائيلي الذي نجح في تشتيت الصف العربي، و لكن هذا التأثير لم يغير الموقف الجزائري تجاه القضية الفلسطينية جذريا، و لكن الجزائر أصبحت تبدي ليونة ظاهرة في تعاملها مع قضية التطبيع و جلوسها أكثر من مرة على طاولة المحادثات في إطار الشراكة الأورومتوسطية مع الوفود الإسرائيلية، وقد أكد بوتفليقة أكثر من مرة أيضا على أنه " لن يكون سوريا أكثر من السوريين و يعني بهذا 4 جوان "يونيو" 1967 ، ولن يكون لبنانيا أكثر من اللبنانيين و يعني

[1] رشيد –ب– : **الجزائر تتهم الأمم المتحدة بالانحياز إلى المغرب**،– جريدة اليوم، العدد 730 ، الصادرة بتاريخ 27 جوان 2001 .

[2] محمد الصالح –ب–: **محاولة تخريج لوضع داخلي قلق –** ، جريدة اليوم –17 مارس 2001 ، العدد 646 ، السنة الثالثة، ص 3.

بهذا تطبيق قرارات مجلس الأمن، و لن يكون فلسطينيا أكثر من الفلسطينيين و يعني بهذا أنه يقبل ما يقبله الفلسطينيون أنفسهم " [1].

و قد صرح مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأوسط و شمال إفريقيا "أدورد وولكر" في زيارته للجزائر عن أهمية دور الرئيس الجزائري بوتفليقة في إنجاح مسار السلام في الشرق الأوسط، مؤكدا قناعته بأنه " بمساعدة و دعم من صديق كالرئيس بوتفليقة سننجح و سنجد حلا عادلا ليس فقط للمشكل الإسرائيلي الفلسطيني بل للمشكل السوري – الإٍسرائيلي أيضا " .

و يعتقد محللون سياسيون أن الولايات المتحدة تريد إشراك الجزائر في عملية السلام منذ مجئ بوتفليقة إلى الحكم ، حيث توافد المسؤولون الأمريكيون على الجزائر و كانت جل تصريحاتهم قد تطرقت إلى الدور الذي يمكن لها أن تلعبه في شمال غرب إفريقيا و بالتالي في الشرق الأوسط و عملية السلام، وقد لمحت هذه التصريحات لاسيما بعد المصافحة التي جرت بين بوتفليقة و الوزير الأول الإسرائيلي إيهود باراك إلى الحيوية التي يمكن أن تحدثها عملية إقامة علاقات دبلوماسية بين الجزائر و إسرائيل في عملية السلام – لاسيما على الصعيد السوري الإسرائيلي و في المنطقة ككل مستقبلا.

**3. تسوية الجزائر للنزاع الأرتيري – الإثيوبي :**

هذا النزاع في دولتين إفريقيتين جعل من الجزائر تتحرك من أجل إنقاذ أكثر من ربع مليون جندي من البلدين، تهدد طاحونة الحرب بحصد أرواحهم دون أدنى اهتمام من المجتمع الدولي، و ذلك ما حدث منذ 1999 بتولي بوتفليقة رئاسة منظمة الوحدة الإفريقية، حيث أراد تحقيق السلم والأمن في داخل البلاد و القارة معا، لأن أمن البلاد يكمل بأمن و سلامة و استقرار المنطقة التي تنتمي إليها، كما أن هذا النزاع كان فرصة سانحة لاسترجاع مكانة وهيبة الجزائر دوليا ، فقام بوتفليقة بمحادثات مع كلا الطرفين المتنازعين فنجح أخيرا في جمعهما إلى طاولة واحدة للمفاوضات الدبلوماسية السلمية بدل المواجهة المسلحة، ولقد دامت تلك المحادثات إلى غاية 6 نوفمبر 2000 ، حيث دعى الرئيس الجزائري كلا من رئيس أرتيريا " أفورقي أسايس " و الوزير الأول الإثيوبي " مليس زناوي " إلى الجزائر للشروع في التوقيع على أتفاق السلام بين البلدين و الذي تم في يوم 12 ديسمبر 2000 ليحسم النزاع نهائيا ، و تبدأ الدولتان صفحة جديدة في القارة السمراء ، بهذه التسوية كانت الجزائر قد حققت بضربة واحدة

[1] من تصريح رئيس الجمهورية – " بوتفليقة في حديث شامل " – مقال سبق ذكره .

هـدفين، الأول علـى المسـتوى الإقليمـي و الثـاني علـى المسـتوى الـدولي حيـث اعـترف بالجزائـر عالميـا بدبلوماسيتها الراقية و قدراتها في التفاوض[1].

## الفرع الثاني: تقييم المجهود الدبلوماسي في عهد بوتفليقة

حاول رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة منذ وصوله إلى سدة الحكم في أفريل من عام 1999 استعادة المكانة اللائقة للجزائر على المستوى الدولي، فصال وجال في أرجاء العالم في زيارات مكوكية، لكن نشاطه الدبلوماسي المكثف وإن مكن نسبيا من عودة الجزائر إلى المحافل الدولية ، فإن تلميع صورتها الخارجية لم يتحقق بعد، وحصيلته لم تجن منها البلاد مكاسب مادية بل وحتى معنوية تساعدها على الخروج من أزمتها، ذلك أن السياسة الخارجية هي مرآة عاكسة للسياسة الداخلية من خلال هذا التعريف البديهي يستحيل أن تكون الجزائر قوية في ظل أزمة داخلية خانقة متعددة في أنواعها وجوانبها.

وقد حرص بوتفليقة منذ البداية على محاولة إسماع صوت الجزائر في المحافل الدولية بحضوره الدائم للقمم الإقليمية و الدولية، ومشاركته الشخصية في الملتقيات و المنتديات الاقتصادية و الثقافية منتهجا في أول سنة من حكمه دبلوماسية المنتديات التي تقوم على الإستراتيجية الجوارية من خلال الالتقاء المباشر برجال الأعمال الأجانب و الحديث معهم عن الواقع السياسي و الاقتصادي للجزائر وما يمكن أن يقدمه لهؤلاء من ضمانات للاستثمار.

ولم يفوت فرصة لقاءات القمم، سواء كانت عربية أو إسلامية أو دولية فرافع فيها لصالح الجزائر مطولا، محاولا إبراز صورتها الحقيقية التي قال عنها " إن الإعلام الأجنبي و بالخصوص الغربي ساهم في تشويهها كثيرا، و كان ذلك من منطلق أن مثل هذه المنابر ستساهم مثلما أكدت تجارب بعض الدول في حجم الجزائر أو أكبر في العودة بالبلاد إلى المسرح الدولي".

وقدمت هذه المنابر فرصا لرئيس الجمهورية في إعادة فتح ملف العلاقات الثنائية بين الجزائر و عدة دول، واستطاع في هذا الجانب الانتقال بالعلاقات الجزائرية السودانية ثم العلاقات مع إيران من حالة التوتر الشديد إلى الحالة العادية، و عودة العلاقات الدبلوماسية بعدما تم الاتفاق على عدم التدخل في الشؤون الداخلية ومنع الجماعات الإرهابية من استعمال أقاليمها قواعد خلفية للإرهاب في الجزائر[2].

أما على المستوى العربي فقد كان للدبلوماسية الجزائرية دورا بارزا في مصادقة الدول العربية على الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب التي دخلت حيز التنفيذ بعد مصادقة ثماني دول عربية عليها، و قد التزم الموقعون

[1] محمد الصالح – ب –:**مسار السلام في حاجة إلى دعم بوتفليقة**، جريدة اليوم ،السنة الثانية، العدد 470 ، الصادرة بتاريخ 19 أوت 2000.

[2] صلاح عواد : **بوتفليقة في حديث شامل**، الشرق الأوسط ، العدد 7959 ، الصادرة بتاريخ 12-09-2000 .

بعدم تبني عمليات إرهابية أو تمويلها و تنفيذها وكذلك منع الجرائم الإرهابية ومكافحتها بما يتوافق و التشريعات القانونية المعمول بها في كل دولة من الدول المعنية، و تضع الوثيقة في خانة الإرهاب كل عمل عنف أو أي تهديد باستعمال العنف مهما كانت دوافعه و أهدافه ويرمي إلى تنفيذ مخطط إجرامي فردي أو جماعي من شأنه أن يثير الرعب أو يخاطر بحياة و حرية و أمن الأشخاص، و تشبه الوثيقة أيضا الإرهاب كل نشاط يضع في الخطر أي من الموارد الوطنية ويلحق أضرارا بالمحيط و المؤسسات و المصالح العمومية أو الخاصة أو يهدف إلى الاستحواذ [1]. على هذه المنشآت و قد فرقت الوثيقة أيضا بين الجريمة السياسية و الجريمة الإرهابية.

فلقد عملت الجزائر منذ سنوات على التحسيس بخطورة ظاهرة الإرهاب التي لا تعنيها لوحدها فقط و أفلحت في مساعيها الدبلوماسية على المستوى العربي و على المستوى الإفريقي أيضا، و باشرت منذ أعوام بمجهوداتها لإيلاء اهتمام أكبر للظاهرة من طرف شركائها الأوربيين في إطار برامج الشراكة الأورومتوسطية ، ليعقد بعدها المؤتمر الأوربي الأول حول الإرهاب بمدريد بحضور المسؤولون الأمنيون للدول الخمسة عشر الأعضاء في الإتحاد الأوربي [2] .

واستغلت الجزائر بقيادة رئيسها بوتفليقة حضورها انعقاد المؤتمر الإسلامي في دورته الأخيرة العام الماضي لتصحيح الصورة الحقيقية للإسلام في الجزائر، و إبراز حقائق التطرف الديني و الأصولي الذي سلكه أصحاب العنف و الإرهاب، كان لذلك أثر إيجابي في محاولة عودة الجزائر إلى ممارسة دورها الفعال ضمن مجموعة الدول الإسلامية.

أما على مستوى الدول الكبرى الفاعلة في النظام الدولي فقد زار بوتفليقة معظمها، زار فرنسا في جوان 2000 الماضي وكانت الزيارة تاريخية بالنظر إلى زيارات الدولة التي لم يقم بها الرؤساء الجزائريون منذ حقبة الشاذلي بن جديد، لكنها لم تعد الدفء للعلاقات بين البلدين، لا على مستوى حصول بوتفليقة على دعم لحكمه و سياسته في الوئام المدني والمصالحة الوطنية ، و لا من الناحية الاقتصادية ، وكانت النتيجة ضعيفة جدا، إذ لم يتم الاتفاق إلا على تحويل قدر صغير من الديون الجزائرية إلى استثمارات حددت ب 60مليون دولار، ولحد الآن لم ينقشع الضباب عن العلاقات الجزائرية الفرنسية ومازالت باريس تراقب بحذر و اهتمام تطورات الوضع السياسي الجزائري ، وبذلك لم يتغير شيء يذكر على المستويين السياسي والاقتصادي بدليل غياب الدعم الفرنسي لسياسة بوتفليقة و عدم تدفق الاستثمارات الفرنسية إلى الجزائر .

[1] الوكالات / ق.و: **الإتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب تدخل حيز التنفيذ** : العدد 81 ،السنة الأولى ، بتاريخ 08 مارس 1999 .

[2] و –ا–ج ، **أول مؤتمر أوربي حول الإرهاب في مدريد**، جريدة الخبر، العدد 3079، الصادرة بتاريخ، 29 جانفي 2001.

وجاءت زيارته متأخرة لألمانيا ثم روسيا و حاول بوتفليقة أن يدشن عهدا من التعاون الأمني والاقتصادي مع الألمان، ويبرم عقد شراكة استراتيجي يرتكز على التعاون العسكري و الاقتصادي .

كل هذا لم يعد للجزائر سمعتها المعهودة التي فقدتها بسبب الأزمة، حتى و إن خفف عليها الخناق و مكنها من خرق الحصار غير المعلن عنها، و هو قدر لا يمكنه أن يفوق هذا الحجم، لأن الرئيس بوتفليقة ركز على المجهود الدبلوماسي الخارجي وقابله استخفاف بالمجهود الذي يمكن أن تلعبه المجموعة الوطنية، وما كان يهمه في شيء لولا الضغوطات الداخلية، الشيء الذي حتم عليه القيام ببعض الزيارات التفقدية لولايات القطر الوطني في وقت غابت فيه مشاريع التنمية الاقتصادية رغم تحسن الموارد المالية للبلاد [1]، ليأتي برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي خصص له مبلغ 7 ملايير دولار ليحرك عجلة التنمية و يوفر مناصب شغل جديدة في وقت عرفت فيه الجزائر تسريحا للعمال بالآلاف وأوضاعا متدهورة نظرا لعدة أسباب أهمها البطالة و السكن و التهميش والحقرة إضافة إلى ظاهرة الفقر التي انتشرت بشكل مذهل في المجتمع الجزائري.

و يمكن القول بأن زيارة الرئيس بوتفليقة إلى واشنطن يوم الخميس 12 جوان من عام 2001 ناجحة بكل المقاييس المتعارف عليها دبلوماسيا و اقتصاديا، حيث سمحت هذه الزيارة بوضع النقاط على الحروف و التفاهم المشترك بكل ما يتعلق بالقضايا السياسية و الاقتصادية، إن ما يربط الولايات المتحدة الأمريكية بالجزائر لا يمكن قياسه بحسابات بروتوكولية أو ظرفية فقط، بل ترتبط بمكانة الجزائر إقليما و دوليا و ترتبط بدور بوتفليقة على المستويين القاري و العالمي، و تدخل أيضا ضمن القواسم المشتركة التي تحث على الأمن والاستقرار و التنمية و حقوق الإنسان و السلام العالمي المبني على العدل، وقد أثيرت خلال المحادثات الكثير من القضايا خاصة منها القضايا الاقتصادية وكان بوتفليقة واضحا حين قال: " إن الشركات البترولية الأمريكية وحدها التي راهنت على مستقبل الجزائر بتواجدها معنا في زمن رفض فيه آخرون التعامل مع الجزائر "[2].

الزيارة إذن ناجحة بكل المقاييس السياسية والاقتصادية وستحدث مفعولها الإيجابي في الفترة القادمة، فهي زيارة خاصة وإيجابية للجزائر التي تمثل الدول العربية و الإفريقية ومكنت أيضا من وضع مستقبل العلاقات فوق طريق معبد، بعيدا عن الوصاية والتوجيهات والضغوط وبعيدا عن الشروط بل هي زيارة القرارات المشتركة في إطار الاحترام والتقدير .

[1] محمد الصالح – ب –:**البحث عن تلميع الصورة لم يكسر طوق الحصار**، السنة الثالثة – العدد 664 ، الصادرة بتاريخ 09 أفريل 2001

[2] عزالدين بوكردوس : **زيارة ناجحة** ،جريدة الشعب، العدد 12485 ، الصادرة بتاريخ 14 جويلية 2001.

إن طرح تقييم الأداء الدبلوماسي للدبلوماسية الجزائرية و دورها في السياسة الخارجية للبلاد وما مدى مساهمتها مقارنة بالأدوات الأخرى في صياغة و تنفيذ القرار السياسي الخارجي يجب أن يتم على مستويات عدة، كمستوى التكوين و الحنكة الدبلوماسية لدى أعضاء السلك الدبلوماسي، و الموارد المالية اللازمة و منهجية الدفاع عن المصلحة الوطنية و تثمينها، وليس على تفضيل شخص على شخص أو إجراء عملية تبديل بينهما من حيث مكان التواجد، وهو ما عانت منه الدبلوماسية الجزائرية و التي كانت نشطة في السبعينات و بداية الثمانينات ليستراجع أداءها بشكل مذهل ، وهو ما تفطن له الرئيس بوتفليقة منذ مجيئه حيث فضل قيادة الآلة الدبلوماسية بنفسه إلى درجة تم فيها تهميش دور وزير الخارجية ووزارته، و انتقد الأداء الدبلوماسي السائد ووعد بإصلاح الأمور وإعادة تنشيط الدبلوماسية الجزائرية، أمام سنوات الراحة و الغياب للسلك الدبلوماسي الجزائري، جاءت حملة التغييرات الواسعة التي لم يشهدها السلك الدبلوماسي من قبل، في إطار مهام جديدة للدبلوماسية الجزائرية تعمل من خلالها على مواجهة الحملة الإعلامية الموجهة ضد الدولة ومؤسساتها الجزائرية و إعلاء راية الجزائر و الدفاع عن السياسة التي تنتهجها الحكومة داخليا و خارجيا بجانب الاهتمام بالجالية الجزائرية في الخارج وربطها بشعبها، كما أنها يجب أن تلعب دور المساهم في تحقيق الشراكة الاقتصادية و إبراز الفرص التي بإمكان الاقتصاد الوطني منحها، و تركز الجزائر على الاستفادة أكثر من فرص الشراكة التي توفرها الآفاق الجديدة للتبادل الحر في الفضاء الأوربي المتوسطي و ديناميكية تحرير التجارة العالمية، و تنشيط مسارات التفاوض حول اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوربي و الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة [1] .

## المطلب الثالث: تحليل وتقييم سياسة الجزائر الخارجية وضرورات التغير بعد الحراك الشعبي

تعد عملية تحليل التغيّر في السياسة الخارجية من أصعب المهام، وبالتحديد في مشكلة رصد "التغيّر" بحد ذاته وقياس مستواه، وعلى رغم التحولات الدرامية التي تحدث في هيكل السياسة الخارجية (كما يحدث بعد الثورات على سبيل المثال)، فإن تغيّر السياسة الخارجية يتضمن عادة استمرارية السياسة أيضا، وهذه الاستمرارية مشروطة بعوامل مادية وفكرية، بالإضافة إلى دور المؤسسة؛ ويمكن أن تعد عوامل مثل البيروقراطية (الأجهزة الإدارية)، والموقع الجغرافي، والذاكرة التاريخية المرتبطة بالمؤسسات أمثلة على المتغيرات التي يمكن أن تفسر الاستمرارية[2].

[1] مروان لام: **مهام جديدة للدبلوماسية الجزائرية** ،جريدة البلاد ، 29 فيفري 2001 ،العدد 400 .

[2] إدريس عطية و عقبة وقازي، **رهانات التغير في السياسة الخارجية الجزائرية بعد الحراك الشعبي –دراسة تحليلية في المدارات الجيو أمنية–**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد 12، العدد 02،، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2020،ص 328.

**الفرع الأول: سياسة الجزائر الخارجية خارجية التأثير**

وذلك يبرز من خلال مجموعة من النقاط وبصيغة أفضل تشمل هذه السياسة ردود أفعال وانعكاسات لأحداث خارجية وعوامل أخرى أكثر من كونها توجها مبادراً، وبعبارة أخرى، إن البيئة الخارجية تشكل تأثيرا أعظم وأكبر من الديناميات الداخلية على سياسة الجزائر، ولذا نجد سياسة الجزائر قصيرة المدى وطويلة الأجل لتحقيق أهداف الدولة، قائمة على كم ونوعية المتغيرات في سياسة الدول المجاورة والتغيرات الإقليمية، رغم أن سياستنا الخارجية قد وضعت مفاهيم مركزية في ممارستها الدولية منذ البداية مثل؛ مناصرة حركات التحرر، أو دمقرطة العلاقات الاقتصادية الدولية، وكذا مكافحة الإرهاب العبر وطني، ونحن نحتاج اليوم في إطار دبلوماسية الجزائر لما بعد الحراك ومن خلال الرغبة الشعبية في التأسيس لجمهورية جديدة إلى استحداث مفاهيم جديدة في لغتنا الدبلوماسية؛ كالديمقراطية، والمؤسستية، والانتقال السياسي المرن والطوعي، التنمية الجديدة، والتمكين الإنساني للشعوب، وسلمية الشعوب، بحيث يمكن أن تكون للجزائر من خلال نجاح مسارها الحراكي بأن تكون قلبة جديدة للديمقراطية كما كانت ولازلت قبلة الثوار (الأحرار) ومنارة للحركات التحررية في العالم أجمع، لتكون بلادنا مصدر للديمقراطية حيث تجد قابلية من خلال التفاعل عبر محور جنوب –جنوب )، دمقرطة مصدرها الجنوب، وليست مصدرها الشمال، ونابعة من خصوصية عالم الجنوب، وتعتمد على منطق المحاكاة وليس منطق المشروطية المعتمدة من قبل قوى الغرب[1].

**الفرع الثاني: سياسة الجزائر الخارجية من اختصاص السلطة التنفيذية**

إن سياسة الجزائر الخارجية وتطبيقاتها هي من اختصاص السلطة التنفيذية، وهي ظاهرة عامة في غالب دول العالم، ودور السلطة التشريعية محدود وثانوي وجانبي، فمهمة هذه السلطة هي مراقبة وتقييم تصرفات الحكومة، ودور البرلمان بغرفتيه في الجزائر (مجلس الأمة، والمجلس الشعبي الوطني) محصور في الشؤون المحلية في المقام الأول، فدوره محدود في التأثير على تصرفات الحكومة الخارجية، إلا أن الدبلوماسية البرلمانية بدأت تلعب دورا بارزا في بعض القضايا الخارجية، كالتشاور والتصويت على بعض الاتفاقيات الدولية الهامة، والتفاعل مع الاتحاد الدولي للبرلمانات والصدقات البرلمانية وغيرها[2].

[1] إدريس عطية و عقبة وقازي، **مرجع سابق**،ص 339.

[2] **نفسه**،ص 340.

هذا رغم أنه توجد لجنة داخل كل غرفة تعنى بالشؤون الخارجية إلا أن دور الدبلوماسية البرلمانية لا يزال ضعيف جدا في الجزائر وغير مؤثر، فالدبلوماسية التنفيذية احتوت أغلب النشاطات الخارجية، كما يجدر القول بأنه ضروري على الجزائر أن تفعل من دور الدبلوماسية العامة (تسمى في الغالب بالدبلوماسية الموازية أو دبلوماسية المسار الثاني، الدبلوماسية متعددة السكك)، التي يقوم بها المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، ورجال الأعمال والشركات وحتى المثقفون والسياح وغيرهم من أجل التعريف بالجزائر أكثر وشرح وتبرير مواقف الجزائر الخارجية، وكذا جلب المنافع الاقتصادية وفق منطق براغماتي، فالدبلوماسية العمومية أصبحت تلعب دورا كبيرا جدا يتفوق في الغالب على الدبلوماسية الرسمية (الدبلوماسية التنفيذية، والدبلوماسية البرلمانية)، بل إن الكثير من الدول تلتجأ لاستخدام الدبلوماسية الرياضية لتوسعة سمعتها ومكانتها الدولية، من خلال المشاركة في الدورات الرياضية وتنظيمها، إذ تلعب الرياضة دوراً فعالا في تعزيز مكانة هذه الدول أدبياً، كما أصبح الواقع العالمي يتأثر بالدبلوماسية الإلكترونية (السيبرانية) بشكل أكثر مما نتوقع وبطرق مختلفة ومتسارعة كدبلوماسية الفايسبوك والتويتر، حيث تعتبر تغريدات الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" من خلال حسابه على تويتر ممارسة دبلوماسية عالمية بدون تكاليف وأكثر تأثيرا[1].

أما بخصوص السياسة الخارجية للجزائر خلال الفترة الحالية (من بداية الحراك الشعبي في 22 فيفري 2019 إلى بداية تشكل مناخ الانتخابات الرئاسية)، وهي فترة جديرة بالدراسة لأنها تمكننا من فهم رهانات التغير في هذه السياسة بعد الحراك الشعبي، فنشاط الدبلوماسية الجزائرية في آخر عهد الرئيس الأسبق عبد العزيز بوتفليقة وغداة بداية الحراك الشعبي في محاولات النظام السابق لشرح موقفه مما يحدث داخليا من خلال تعيين حكومة السيد نورالدين بدوي الأولى قبل استقالة الرئيس بوتفليقة وتكليف وزير الخارجية آنذاك رمضان لعمامرة فيها، ورحلاته لبعض الدول الأوروبية غداة بداية وتطور الأزمة السياسية التي أحدثها الخروج الشعبي المناوئ لحكم نظام الرئيس بوتفليقة .هذا إضافة إلى النشاط الدبلوماسي للجزائر خلال الحراك الشعبي مع الرئيس الانتقالي عبد القادر بن صالح، بالنظر إلى خصوصية الوضع الجزائري في خضم تواصل الحراك الشعبي فإن السياسة الخارجية ضلت مدافعة وقد ظهرت خلال زيارة

[1] إدريس عطية و عقبة وقازي، **مرجع سابق**،ص 340.

رئيس الدولة إلى "روسيا" في أكتوبر 2019، خلال القمة الروسية الإفريقية، من خلال تطمينه للشركاء في روسيا عن الوضع في الجزائر .ولقد أكدت الجزائر على مواصلة التمسك بمبادئها في مساندة قضايا التحرر وأولوية التعاون جنوب –جنوب في القمة الثامنة عشر لحركة عدم الانحياز القمة الثامنة عشر لحركة عدم الانحياز انعقدت القمة الثامنة عشر لحركة عدم الانحياز بين 25-26 أكتوبر 2019 في أذربيجان، باكو .وبعد عرض البرلمان الأوربي لحراك الجزائر يوم 29 نوفمبر 2019، ومحاولة تدويل القضية تحت غطاء حقوق الإنسان والتضييق على الحريات الدينية، فما أقلق الاتحاد الأوربي أنه فهم أن محتوى الحراك الجزائري يحمل نزعة تحريرية، لاستكمال التحرر الوطني الجزائري من براثن فرنسا الكولونيالية، ولذلك وبعد كل محاولات إجهاض الثورة الديمقراطية السلمية في الجزائر، بشتى الأساليب وبكل المحاولات، من الداخل الجزائري من خلال دفع بعض ضعفاء الوطنية إلى حمل شعارات تخالف العقيدة الوطنية الجزائرية، ومن الخارج من خلال لعب محالات فرنكوصهيونية للتشويش على القوات المسلحة الجزائرية من شرق البلاد وغربها وشمالها وجنوبها، ولقد ردت وزارة الخارجية الجزائرية على البرلمان الأوربي، بلهجة شديدة واصفة بأنها تدخلها سافر وغير مقبول، كما أكد ذات البيان أن الجزائر ستراجع كل سياستها تجاه مؤسسات الاتحاد الأوربي، وهذا أكبر تغير سيحدث في تاريخ السياسة الخارجية الجزائرية[1].

[1] إدريس عطية و عقبة وقازي، **مرجع سابق**،ص 341.

# الخاتمة

**الخاتمة:**

لقد حاولت هذه الدراسة تحقيق غايتين أساسيتين، تمثلت الأولى في تدعيم البحث العلمي الأكاديمي المتعلق بالسياسة الخارجية، الذي تفتقد إليه الجزائر خاصة في المرحلة التي تلت التحولات الداخلية بعد دخولها في عهد التعددية السياسية، مراعين في ذلك التحولات الخارجية، و تحول النظام العالمي القائم على أساس الثنائية القطبية إلى نظام أحادي في ظل هيمنة أمريكية.

أما الغاية الثانية وهي جوهر هذه الدراسة، و إن كانت الغاية الأولى لا تقل عنها أهمية. فتتمثل في بلورة مسار السياسة الخارجية منذ الاستقلال و الاعتبارات المتحكمة فيها، من خلال المبادئ و الأهداف و الإستراتيجيات التي حددتها المواثيق و النصوص الرسمية للدولة الجزائرية، إلى جانب النشاطات السياسية و الدبلوماسية التي تميزت بها مسيرة الجزائر عبر سنوات عديدة، جعلتها تحتل مكانة هامة، على الصعيد الدولي كما قال الأستاذ جون انتيليس " إن الجزائر قد بلغت مستوى من التطور يضاف إلى موقعها الطليعي في الشؤون العالمية مما يجعلها من أهم الفاعلين في مجال الدبلوماسية الدولية "، و لتحقيق هاتين الغايتين كان لابد من أربع فصول لمعالجة الموضوع، أولها يتعلق بمبادئ و أهداف السياسة الخارجية الجزائرية قبل التسعينات و المستويات المختلفة لتحقيقها أما الفصول الثلاثة الموالية، فقد كانت تشتمل على دراسة السياسة الخارجية الجزائرية في التسعينات مقارنة بمسار تطويرها و تحقيقها لأهدافها، الذي طبعت به في المرحلة السابقة، مما جعلها قوية ورائجة تلعب دورا رياديا حقيقيا على مستوى دول العالم الثالث من خلال مجموعة من المبادئ والأهداف التي عملت الدبلوماسية الجزائرية على تطبيقها على الأرض الواقع في إطار منظم و مستويات مختلفة و متعددة " حركة عدم الانحياز ، مجموعة 77 ، منظمة الأوبيب...".

ونظرا لتراجع أداء السياسة الخارجية في مرحلة التسعينات فإنه كان من الأجدر لنا إبراز العوامل التي أدت بها إلى هاته الحالة و هو ما جاء في الفصل الثاني الذي يتضمن العوامل الداخلية المؤثرة على السياسة الخارجية الجزائرية ، فبدخول الجزائر في 1989 إلى مرحلة التعددية السياسية وما إلى ذلك من بروز مؤشرات توحي بحدوث أزمة عامة سياسية و اقتصادية و اجتماعية و ثقافية وحتى أخلاقية يوازيه تدهور في الوضع الأمني للبلاد بتنامي ظاهرة العنف المسلح، فدرجة تأثير هاته الأزمة العامة كانت كبيرة جدا على النظام السياسي الذي كان على شفى حفرة من السقوط بوقوعه في مشكل الشرعية .

فالنظام السياسي الجزائري أصبح يفتقد للشرعية في نظر المجتمع الدولي و من ثم كان على الجزائر أن تقيم المؤسسات السياسية من جديد من أجل وضوح الصورة التي شوهتها وسائل الإعلام الغربية و المنظمات الدولية و حتى بعض العواصم الغربية و العربية و الإسلامية، تحت ذلك الضغط الدولي و الحظر غير المعلن عن الدبلوماسية الجزائرية كانت السياسة الخارجية الجزائرية تفتقد للإستراتيجية ورسم الأهداف المتوسطة و البعيدة المدى. إضافة إلى ضعف الأجهزة الدبلوماسية و اللاإستقرار الخاص بالسلك الدبلوماسي، و هو ما تناولناه في الفصل الثالث تحت عنوان العوامل الخارجية المؤثرة على السياسة الخارجية الجزائرية. أمام هذا الضغط و الحظر المتنامي أصبحت السياسة الخارجية الجزائرية تعتمد على رد الفعل أي أنها أصبحت انفعالية – ارتجالية أكثر من التحرك في إطار حركية دائمة مثلما عهدت به.

فلقد كان من أولى الأولويات للسياسة الخارجية الجزائرية في النصف الأول من التسعينات مواجهة الأوضاع الداخلية و الرد على الاتهامات و الضغوط الخارجية التي تعرضت لها الدولة الجزائرية بغية التدخل في شؤونها الداخلية ووصفها للأزمة أو الحالة التي تعيشها الجزائر بالحرب الأهلية، وقد وصلت هاته الضغوط و الاتهامات إلى حد اتهام الجيش الجزائري كمؤسسة عسكرية بالتورط في المجازر والقمع ضد الشعب مستعملة في ذلك مبدأ حقوق الإنسان و حماية الحريات و الديمقراطية، وبذلك حاولت الخارجية الجزائرية رفع الحصار المفروض على الجزائر من خلال تحميس المجتمع الدولي بخطورة ظاهرة الإرهاب و اعتبارها ظاهرة عالمية تمس الإنسانية بأكملها و ليس بلدا بحد ذاته، ولقد أظهرت الإنفجارات التي حفزت الولايات المتحدة الأمريكية خلال الأسبوع الثاني من شهر سبتمبر 2001 صحة الأطروحات الرسمية الجزائرية، فدعوة أمريكا إلى التعجيل بإنشاء حلف عالمي لمكافحة الإرهاب يكشف ضمنيا أنها بدأت تراجع حساباتها ، و اقتنعت دون شك بأن هذا الخطر القائم قادر على قلب موازين القوى في العالم بعد أن أصيب في حميتها كدولة عظيمة.

و ما فتئت الجزائر منذ 1994 تدعوا وتطالب بجهد دولي لمحاربة القواعد الخلفية للإرهاب المتواجدة معظمها في الدول الغربية و التي كانت تلقى دائما اللامبالاة من الدول الكبرى لكن ومع تصاعد هذه الظاهرة و نظرا لنوعية المعلومات التي تمتلكها مصالح الأمن الجزائرية ضد النشطاء الإسلاميين في الخارج، إذا ثبت تورطهم الفعلي في العمليات الأخيرة بالإضافة إلى خبرتها الكبيرة في مكافحة هذه الظاهرة ، قد تجعل منها بلدا محوريا في الحلف العالمي ضد أخطر ظاهرة تواجد العالم منذ الحرب العالمية الثانية .

و في الحقيقة فإن الدبلوماسية الجزائرية نجحت في تقريب وجهات النظر بين الدول الكبرى بعد سلسلة التفجيرات التي مست كلا من فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية أوكلاهوما و سفارتي نيروبي و دار السلام في 1998 و تنامي نشاط الجماعات الإسلامية بمصر و الشرق الأوسط مركزة على دور الدعم اللوجستيكي الذي تقدمه الشبكات الإسلامية المتواجدة في الدول الغربية و إيران و السودان للجماعات المسلحة في الجزائر.

إلى أن تم إيقاف واشنطن لأنور هدام، ناهيك عن التوصل إلى إبرام اتفاق مرجعي لمكافحة الإرهاب في نهاية سنة 1998، وكانت الجزائر و مصر الرائدتان في تحرير معظم بنوده. أما الفصل الرابع فقد تناول الفترة الثانية من مرحلة التسعينات و التي بدأت بمجيء بوتفليقة في أفريل 1999 إلى الحكم و تركيزه على المضي قدما في الإصلاحات الاقتصادية ، و كسب الإستثمار الأجنبي، و إعادة سمعة الجزائر و الجزائريين إلى مكانتها الطبيعية على الساحة الدولية، ومعالجته للأزمة الأمنية بانتهاجه لسياسة الوئام المدني الذي باركه المجتمع الدولي، إضافة إلى المشاركة في المحافل الدولية قصد مواجهة ظاهرة الإرهاب و التأقلم مع ظاهرة العولمة عن طريق الشركة مع الإتحاد الأوربي، وظهور التقارب الجزائري الأمريكي في المجال الاقتصادي و الأمني.

وبذلك أصبح الشغل الشاغل للسياسة الخارجية الجزائرية هو كسب الإستثمار الأجنبي والعمل على التوفيق بين محوري باريس وواشنطن نظرا للصراع القائم بين النخب والجماعات داخل النظام السياسي الجزائري و حتى الفرنسي والأمريكي، إلى جانب التحسيس بظاهرة الإرهاب، وبالصفة العالمية التي اكتسبتها هاته الظاهرة. وقد نجحت الدبلوماسية الجزائرية في العمل على إبرام وزراء خارجية لدول الأورومتوسطية في جويلية 1999 بالجزائر على اتفاق لمكافحة القواعد الخلفية للإرهاب، وقد بدأت المساعي الحثيثة للدبلوماسية الجزائرية في بلورة الفكرة، وجعلها قابلة للتجسيد مع إعلان بريطانيا سن قانون لمكافحة الإرهاب، يضع شروطا جديدة لمنح حق اللجوء السياسي ويستثني الضالعين في العمليات الإرهابية في بلدانهم من هذا الامتياز.

إضافة إلى التأقلم مع ظاهرة العولمة وفق خصوصية الاقتصاد الجزائري و ظهور تغير جذري في الاهتمامات الخاصة بالسياسة الخارجية فيما يخص القارة الإفريقية خاصة بعد عقد مؤتمر منظمة الوحدة الإفريقية بالجزائر و ترأسها له، والعمل على إنشاء محور جديد " الجزائر – نيجيريا – جنوب إفريقيا "موازيا للحور القائم " مصر – المغرب – داكار " و العمل على لعب دور الريادة و التأثير على مستوى

منظمة الأوبيب ، إضافة إلى محاولة تحسين العلاقات الخارجية تجاه الدول العربية والإسلامية، و ما تعيين عبر العزيز بلخادم وزير للخارجية المحسوب على التيار الإسلامي المحافظ لدليل على هذا التوجه الجديد، الذي أعاد العلاقات الدبلوماسية بين كل من إيران والسودان، وبالرغم من تركز اتخاذ القرار الخارجي إلا أن ذلك ساعد على تحرك الدبلوماسية الجزائرية برئاسة بوتفليقة مستفيدة من خبرته الطويلة لسنوات الستينات والسبعينات.

# قائمة المراجع

# قائمة المراجع

## أولا: المراجع باللغة الأجنبية

### 1/ الكتب


1. أحمد نوري النعيمي: **السياسة الخارجية** ، ط1، دار زهران، الأردن ، 2012
2. إسماعيل صبري مقلد : **السياسة الخارجية الأصول النظرية والتطبيقات العملية** ، المكتبة الأكاديمية، مصر، 2013
3. أمين البار، منير بسكري : **مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية الفرنسية** ،مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية ،2014
4. جهاد عودة: **علم الإدارة الدولية: البناء التحتي للعلاقات الدولية**، المكتب العربي للمعارف، مصر، 2014
5. جيمس دورتي روبرت بالستنغراف: **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985
6. رابح عدالة ، **هواري بومدين رجل كفاح و مواقف** ، دار المجتهد ،الجزائر ، 2013
7. رشيد بن يوب : **دليل الجزائر السياسية**، ط1، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ،وحدة الرغاية، الجزائر، 1999.
8. زياد عقل: **الأزمة الليبية من الاحتجاج السلمي إلى التدخل الأجنبي**، ملف الأهرام الإستراتيجي، العدد 196، أبريل 2011
9. صادق حجال وهشام الغنجة :**السياسة الخارجية الجزائرية في سياق التحولات الجيوسياسية في المنطقة العربية: بين الثبات على المبادئ وضرورات التكيف، العدد الثالث،مجلة العلوم السياسية والقانون**، المركز الديمقراطي العربي، ماي 2017
10. عامر مصباح: **تحليل السياسة الخارجية**، ط1، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.
11. عبد الرحمان يوسف بن حارب، **السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية** ،الإمارات العربية المتحدة، المكتب الجامعي الحديث، 1999
12. عبد الوهاب الكيالي: **موسوعة السياسة** ، ط2، ج3، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ،عمان، 1993
13. عمر فرحاتي ويسرى أوشريف: **تداعيات الأزمة الليبية على الأمن الجزائري**، الدار الجزائرية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2016
14. فاضل زكي: **السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية** ، مطبعة شفيق، بغداد،1975
15. لطفي الخولي: **عن الثورة – في الثورة – وبالثورة** ، حوار مع بومدين ، دار القضايا، بيروت، 1965
16. محسن محمد صالح: **منظمة التحرير الفلسطينية والمجلس الوطني الفلسطيني**، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،2014
17. محمد السيد سليم : **تحليل السياسة الخارجية** ، ط 8 ، مكتبة النهضة العربية، القاهرة ، 1989
18. محمد العباسي : **السلطة و الحركة الإسلامية في الجزائر** ، دار المعارف شارع كورنيش النيل ، القاهرة

19. محمد بوعشة: **السياسة الخارجية الجزائرية من الرواج إلى التفكك**، سلسلة كتب المستقبل العربي
20. محمد بوعشة: **الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي**، دار الجيل،الجزائر، 2004
21. محمد رضا بوقيرة : **السياسة الخارجية الجزائرية 1979–1992** ، معهد أبحاث الدراسات الأوروبية ، المملكة المتحدة: جامعة سالفورد ، يونيو، 1999
22. ناصيف يوسف حتى : **النظرية في العلاقات الدولية**، دار النهضة العربية، بيروت، 1985
23. ناظم عبد الواحد الجاسور، **موسوعة علم السياسة**، دار المجدلاوي، عمان، 2004
24. ودودة بدران ، **تخطيط السياسة الخارجية – نظرية تحليلية–** ، مجلة السياسة الدولية، عدد 69، مركز الأهرام، بيروت، 1982

## 2/ المذكرات

1. بن بابا علي توفيق: **إدراك الرئيس هواري بومدين لقضايا الأمة العربية**، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، 2000
2. بودربابن منيرة: **دور الدبلوماسية غير الرسمية في تنفيذ السياسة الخارجية دراسة حالة و.م.أ**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2008-2009
3. حمدوش رياض، **تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على عملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي بعد أحداث 22 سبتمبر2001**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2011-2012
4. عديلة محمد الطاهر، **أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية** 1999-2004 ،مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2005
5. مسعود بونقطة: **الدبلوماسية الجزائرية في إطار جامعة الدول العربية**، رسالة ماجستير في العلوم لسياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر3، 2010
6. مصالي هداية: **الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الجزائرية**، مذكرة ماستر في العلوم السياسية تخصص دبلوماسية والتعاون الدولي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2016-2017

## 3/ المجلات

1. أحمد طالب الإبراهيمي : **من أجل إنسانية متحدة ضمن نظام جديد للسلم و التقدم** ، المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية، العدد 3 ،الفصل الثالث ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر،
2. إدريس عطية و عقبة وقازي، **رهانات التغير في السياسة الخارجية الجزائرية بعد الحراك الشعبي –دراسة تحليلية في المدارات الجيو أمنية–**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد 12، العدد 02،، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2020
3. حسين حمدان الحكيم: **بيئة صنع القرار الخارجي السعودي**، مجلة العربية للعلوم السياسية، 1992

4. طالح عيسى: **من مآثر الرئيس الراحل هواري بومدين.. "النظام الاقتصادي الدولي الجديد** ، مجلة الحوار الإلكترونية، نشر في 02- 02 – 2010

5. عبد القادر عبد العالي ، **السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دول الجوار بين المقتضيات الدور الإقليمي والتحديات الأمنية**، المجلة الجزائرية للدراسات الأمنية ، العدد 7 ، جامعة باتنة ، جويلية 2017

6. عبد القادر عبد العالي: **السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول الجوار: بني مقتضيات الدور الإقليمي والتحديات الأمنية** ، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ،العدد السابع ، جامعة مستغانم، الجزائر ،جويلية 2014.

7. علي تابليت، **سياسة الجزائر الخارجية والنظام العالمي الجديد**، المجلة الجزائرية للعلوم السياسة الإعلامية، العدد02، 2003-2002

8. مروان قبلان: **الثورة والصراع على سوريا: تداعيات الفشل في إدارة لعبة التوازنات الإقليمية**، مجلة سياسات عربية، ع.18، جانفي 2016.

9. منعم العمار : **الجزائر والتعددية المكلفة** ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999

## 4/ الملتقيات

1. أحمد سي علي، **حركة التحرير الجزائرية والقانون الدولي الإنساني**، الملتقى الدولي الخامس، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 10 نوفمبر 2010

## 5/ الصحف

1. - أ –ر –: **العماري يؤكد على مواصلة مكافحة الجماعات الإرهابية و يوضح أوساط فرنسية تحاول ضرب استقرار الجيش، جريدة** الخبر ، السنة العاشرة، عدد 3105 ، الصادرة بتاريخ 27 فيفري 2001

2. إبراهيم قار علي :**جريدة السفير** ، بتاريخ 25 جوان إلى 01 جويلية 2001 – العدد 57 .

3. اغريب – ب - :" **السلفية تفرض علمها - حوار مع عبد المالك رمضان** "، زعيم الجماعة السلفية العلمية، جريدة اليوم ،السنة الأولى ، العدد 98 ، 27 ماي 1999.

4. أنيس رحماني : **مفاوضات جديدة حول الصحراء الغربية بهوتنى** ، جريدة الخبر ، الصادرة بتاريخ 15 جويلية 2001.

5. جريدة الشرق الأوسط، العدد 7959 الصادرة بتاريخ 12-09-2001

6. خالد السرجاني : **الجزائر انتفاضة البربر و تطورات الأزمة الداخلية – السياسة الدولية** :– جويلية 2001 :العدد 145.

7. رشيد – ب – " **الوضع الموروث عن زروال ما يزال قائما** ، جريدة اليوم، السنة 3 ، العدد 670، ، 16 أفريل 2001 .

8. رشيد –ب- : **الجزائر تتهم الأمم المتحدة بالانحياز إلى المغرب**،– جريدة اليوم، العدد 730 ، الصادرة بتاريخ 27 جوان 2001 .

# قائمة المراجع


9. سعيد محمد ، **بوتفليقة فشل و ليس أمامه سوى الرحيل** ، " فوروم " اليوم ، حوار مع الوزير السابق شريف بلقاسم ، 17 فيفري 2001 ، السنة الثالثة ، العدد 624 .

10. –ش – التيحاني –: **بعد رد بلخادم العنيف على تصريحات فيدرني جوسبان يدعم التدخل الفرنسي** ، جريدة الشروق اليومي ، 05 ماي 2001 ، العدد 150 .

11. صلاح عواد : **بوتفليقة في حديث شامل**، الشرق الأوسط ، العدد 7959 ، الصادرة بتاريخ 12-09-2000 .

12. عزالدين بوكردوس : **زيارة ناجحة** ،جريدة الشعب، العدد 12485 ، الصادرة بتاريخ 14 جويلية 2001.

13. فيصل – ع: **المغرب يريد التأثير على تقرير كوفي عنان** ، جريدة الخبر ،العدد 3143 ، الصادرة بتاريخ 16 أفريل 2001 .

14. محمد الصالح – ب –:**البحث عن تلميع الصورة لم يكسر طوق الحصار**، السنة الثالثة – العدد 664 ، الصادرة بتاريخ 09 أفريل 2001

15. محمد الصالح – ب –:**مسار السلام في حاجة إلى دعم بوتفليقة**، جريدة اليوم ،السنة الثانية، العدد 470 ، الصادرة بتاريخ 19 أوت 2000.

16. محمد الصالح –ب-: **محاولة تخريج لوضع داخلي قلق –** ، جريدة اليوم –17 مارس 2001 ، العدد 646 ، السنة الثالثة، ص 3.

17. مروان لام: **مهام جديدة للدبلوماسية الجزائرية** ،جريدة البلاد ، 29 فيفري 2001 ،العدد 400 .

18. المساء العدد 1307، الصادرة بتاريخ 19 جويلية 2001.

19. مصطفى بوطورة: **الجزائر وحركات التحرر العالمية، نموذج العلاقة مع قضية فلسطين**، جريدة صوت الأحرار الجزائرية، نقلا عن محاضرة ألقيت من طرف الدكتور مصطفى بوطورة سفير مستشار بوزارة الخارجية في الملتقى الوطني السادس هواري بومدين المنظم من طرف جمعية الوئام ببلدية حساينية بولاية قالمة يومي 27/28ديسمبر 2014.

20. مليكة – خ – :**رئيس الجمهورية في ختام زيارته لبسكرة** ، جريدة المساء ،العدد 1274 ، الصادرة بتاريخ 11 جوان 2001 .

21. مولاي أحمد ، **السلطة الحالية تسعى لإقامة نظام استبدادي**، جريدة اليوم، العدد 657، 31-03-2001.

22. نايلة – ب: **الشعب لا يزال يقتل** ، جريدة اليوم ، الاثنين 09 أفريل 2001 ، السنة الثالثة، العدد 664 .

23. نسيم لكحل : **شهادة جديدة حول إغتيال معطوب الوناس –** جماعة حسان حطاب هي المنفذ و المخطط ! نقلا عن جريدة الحياة الصادرة بلندن ، الشروق اليومي،العدد 194 ، 26 جوان 2001

24. و –ا-ج ، **أول مؤتمر أوربي حول الإرهاب في مدريد**، جريدة الخبر، العدد 3079، الصادرة بتاريخ، 29 جانفي 2001.

25. الوكالات / ق.و: **الإتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب تدخل حيز التنفيذ** : العدد 81 ،السنة الأولى ، بتاريخ 08 مارس 1999 .

26. يزيد – س – : **الهدنة تتمتع بالتزكية الدولية** " ، جريدة اليوم، السنة الأولى، العدد 111، 12 جوان 1999 .

## 6/ التقارير

1. محمد قرني رمضان: **الجزائر على أبواب الانتخابات البرلمانية.**
2. أحمد مهابة: **عبد العزيز بوتفليقة و المهمة الصعبة** ، تقارير دورية السياسة الدولية .

## 7/ الجرائد الرسمية

1. الجريدة الرسمية: 1396 الصادرة بتاريخ 03 شعبان 1976

## 8/ دساتير

1. دساتير 1976-1989.

### ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1- B. IRATINI : La nouvelle problématique de la politique étrangère de l'Algérie, revue de l'ENA. 1994.
2- Ben djamin Stora – Akram ELLYAS : les 100 portes du maghreb- les editionsdahleb, Alger 1999.
3- Guillaume Malaurie , Algérie , la France sous le choc , L'express ( 29 Juin 1990 ).
4- L'ADDI, Islam Politique et démocratie en Algérie ( in esprit 1992 ).
5- M. YOUSFI : LE POUVOIR ( 1962-1978)
6- M'hamed yousfi . le pouvoir (1962-1978) Alger entre " prise national d'édition et de publicité » la politique extérieure de l'Algérie a travers la charte Nationale .
7- N.GRIMAUD : La Charte Nationale Algerienne Du 27 Juin 1976 , Politique Exterieur-
8- Nicole Grimaud, la charte Nationale Algérienne : Politique extérieure le 27 Juin 1976.

# الفهرس

# الفهرس

**إهداء**

**كلمة شكر**


| | |
|---|---|
| **المقدمة**..... | 01 |
| **الفصل الأول:**<br>**الإطار المفاهيمي والتحليلي للسياسة الخارجية الجزائرية** | |
| **المبحث الأول: الإطار المفاهيمي النظري للسياسة الخارجية الجزائرية** | 07 |
| المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية الجزائرية | 07 |
| الفرع الأول: المقصود بالسياسة الخارجية | 07 |
| الفرع الثاني: أدوات السياسة الخارجية | 09 |
| المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية الجزائرية | 10 |
| الفرع الأول: المقصود بأهداف السياسة الخارجية | 11 |
| الفرع الثاني: أهم أهداف السياسة الخارجية الجزائرية | 11 |
| المطلب الثالث: محددات السياسة الخارجية الجزائرية | 13 |
| الفرع الأول: المحددات الداخلية | 14 |
| الفرع الثاني: المحددات الخارجية | 18 |
| **المبحث الثاني: الإطار التحليلي للسياسة الخارجية الجزائرية** | 22 |
| المطلب الأول: تطور السياسة الخارجية الجزائرية | 22 |
| الفرع الأول: الدبلوماسية الجزائرية قبل الثورة التحريرية | 22 |
| الفرع الثاني: دبلوماسية الثورة التحريرية وما بعد الاستقلال | 23 |
| المطلب الثاني: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية من خلال النصوص الرسمية | 25 |
| الفرع الأول: على المستوى الدولي | 26 |

# الفهرس


| | |
|---|---|
| الفرع الثاني: على المستوى الجهوي | 27 |
| الفرع الثالث: على مستوى الإقليمي | 28 |
| المطلب الثالث: أزمة شرعية النظام السياسي وتأثرها بالسياسة الخارجية الجزائرية | 30 |
| الفرع الأول: أحداث أكتوبر 1988 و تداعياتها المختلفة | 32 |
| الفرع الثاني: مأزق الديمقراطية و شرعية الجبهة الإسلامية للإنقاذ | 33 |
| الفرع الثالث: اليامين زروال ومرحلة العودة إلى بناء المؤسسات الدستورية | 36 |
| **الفصل الثاني:**<br>**الرهانات الجديدة للسياسة الخارجية الجزائرية** | |
| **المبحث الأول: التحديات الجيوسياسية الإقليمية والدولية للسياسة الخارجية الجزائرية وموقفها** | 40 |
| المطلب الأول: السياسة الخارجية الجزائرية في ظل القطبية الثنائية | 40 |
| الفرع الأول: العالم الثالث و سياسة الجزائر الخارجية | 41 |
| الفرع الثاني: حركة عدم الانحياز و سياسة الجزائر الخارجية | 42 |
| الفرع الثالث: سياسة الجزائر الخارجية على الصعيد العالمي | 44 |
| المطلب الثاني: التحديات في الجوار العربي | 46 |
| الفرع الأول: مساندة حق الشعوب في تقرير مصيرها | 46 |
| الفرع الثاني: الوساطة الجزائرية في حل بعض الأزمات العربية | 47 |
| المطلب الثالث: السياسة الخارجية الجزائرية خلال أزمة التسعينات وموقف الدول منها | 53 |
| الفرع الأول: موقف الدول الغربية من الأزمة الجزائرية | 54 |
| الفرع الثاني: موقف الدول العربية و الإسلامية من الأزمة الجزائرية | 56 |
| الفرع الثالث: الإستراتيجية الجديدة للسياسة الخارجية بعد الأزمة الجزائرية | 57 |
| **المبحث الثاني: رهانات التغير في السياسة الخارجية الجزائرية الجديدة** | 60 |
| المطلب الأول: عودة الجزائر للساحة الدولية | 60 |
| الفرع الأول:الهدنة و سياسة الوئام المدني و تداعياتها | 60 |

# الفهرس


| | |
|---|---|
| الفرع الثاني: خلفيات أحداث منطقة القبائل | 63 |
| المطلب الثاني: الديناميكية الجديدة للدبلوماسية الجزائرية و تقييم المجهود الدبلوماسي في عهد بوتفليقة | 67 |
| الفرع الأول: الديناميكية الجديدة للدبلوماسية الجزائرية | 67 |
| الفرع الثاني: تقييم المجهود الدبلوماسي في عهد بوتفليقة | 71 |
| المطلب الثالث: تحليل وتقييم سياسة الجزائر الخارجية وضرورات التغير بعد الحراك الشعبي | 75 |
| الفرع الأول: سياسة الجزائر الخارجية خارجية التأثير | 75 |
| الفرع الثاني: سياسة الجزائر الخارجية من اختصاص السلطة التنفيذية | 76 |
| **الخاتمة** | 80 |
| **قائمة المراجع** | 85 |
| **الفهرس** | 91 |